جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

# السياسة السياحية وأثرها على التنمية المحلية في الجزائر

## دراسة حالة مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الوادي

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية - تخصص: سياسة عامة وإدارة محلية

إعداد:
شهرزاد بوتي
وفاء لمقدم

إشراف:
ياسين شكيمة

لجنة المناقشة:

| الاسم واللقب | الرتبة العلمية | الصفة |
|---|---|---|
| أ/ حفيظة معمر | أستاذ مساعد"أ" | رئيسا |
| أ/ ياسين شكيمة | أستاذ مساعد "أ" | مشرفا ومقررا |
| أ/ عتيقة نصيب | أستاذ مساعد "أ" | مناقشا |

*السنة الجامعية 2018/2017م*

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

# السياسة السياحية وأثرها على التنمية المحلية في الجزائر

## دراسة حالة مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الوادي

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية - تخصص: سياسة عامة وإدارة محلية

إعداد:
شهرزاد بوتي
وفاء لمقدم

إشراف:
ياسين شكيمة

السنة الجامعية 2018/2017م

**نحمد الله الذي وفقنا إلى إتمام هذا العمل**

**كما نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف ياسين شكيمة الذي منحنا الثقة في النفس لإتمام هذه الدراسة ولم يدخر أي جهد في التوجيه والمتابعة.**

**إلى الوالدين الكريمين اللذين رافقانا طيلة المشوار الدراسي أدامهم الله وحفظهم**

**إلى الزملاء الذين دعمونا طوال فترة البحث**

**وفي الأخير نرجو من الله تعالى أن يجعل عملنا هذا نفعا يستفيد منه جميع الدارسين والباحثين.**

# قائمة المحتويات


| العنـــوان | الصفحة |
|---|---|
| شكر وتقدير | أ |
| قائمة المحتويات | ب |
| قائمة الجداول | د |
| قائمة الأشكال | و |
| قائمة الملاحق | و |
| **مقدمة** | **01** |
| **مدخل منهجي ومفهومي ونظري** | **02** |
| **الفصل الأول: واقع القطاع السياحي والتنمية المحلية في الجزائر** | **14** |
| **المبحث الأول: واقع القطاع السياحي في الجزائر** | 16 |
| المطلب الأول: مقومات الجذب السياحي في الجزائر | 16 |
| المطلب الثاني: المؤشرات السياحية في الجزائر | 21 |
| **المبحث الثاني: التنمية المحلية في الجزائر** | 28 |
| المطلب الأول: مقومات التنمية المحلية في الجزائر | 28 |
| المطلب الثاني: مظاهر التنمية المحلية في الجزائر | 30 |
| المطلب الثالث: معوقات التنمية المحلية في الجزائر | 33 |
| **الفصل الثاني: آليات السياسة السياحية في الجزائر وانعكاساتها على التنمية المحلية** | **35** |
| **المبحث الأول: الإطار القانوني والهيكلي للقطاع السياحي في الجزائر** | **37** |
| المطلب الأول: التنظيم القانوني للسياحة في الجزائر | 37 |
| المطلب الثاني: هياكل القطاع السياحي في الجزائر وشركائه | 40 |
| **المبحث الثاني: سياسات التنمية السياحية في الجزائر وبرامجها** | **47** |
| المطلب الأول: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية | 47 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني: الاستثمار السياحي ضمن برامج التنمية السياحية المستدامة | 53 |
| المطلب الثالث: أثر السياسة السياحية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية | 55 |
| **الفصل الثالث: السياسة السياحية والتنمية المحلية في ولاية الوادي** | **58** |
| **المبحث الأول: الواقع السياحي لولاية الوادي** | **60** |
| المطلب الأول: الإمكانات السياحية لولاية الوادي | 60 |
| المطلب الثاني: التسيير والتأطير المحلي للنشاط السياحي بولاية الوادي | 73 |
| **المبحث الثاني: اثر البرامج والمشاريع السياحية في تحقيق التنمية المحلية بولاية الوادي** | **77** |
| المطلب الأول: موقع ولاية الوادي ضمن مخططات التنمية الوطنية | 77 |
| المطلب الثاني: مشاريع الاستثمار السياحي المحلي بولاية الوادي | 79 |
| المطلب الثالث: دور مديرية السياحة والصناعة التقليدية في التنمية المحلية بولاية الوادي | 81 |
| الاستنتاجات | 89 |
| الملاحق | 92 |
| قائمة المراجع | 97 |
| الملخص | 105 |

# قائمة الجداول


| الجـــدول | الصفحة |
| --- | --- |
| جدول رقم (01): توزيع طاقات الإيواء السياحي لغاية 2016 | 22 |
| جدول رقم (02): تطور توافد السياح إلى الجزائر خلال الفترة (2011-2016) | 23 |
| جدول رقم (03): تطور عدد العاملين في القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة (2008-2014) | 24 |
| جدول رقم (04): تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2008-2015) | 25 |
| جدول رقم (05) تطور مساهمة الإيرادات السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2008-2015) | 26 |
| جدول رقم (06) مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات | 26 |
| جدول رقم ( 07) مساهمة السياحة في المستوى المعيشي للفرد الجزائري | 27 |
| جدول رقم (08): المؤسسات المختصة في التكوين السياحي | 42 |
| جدول رقم (09): خطة الأعمال السياحية لآفاق 2015 | 50 |
| جدول رقم (10): المشاريع قيد الإنجاز بالأقطاب السياحية | 51 |
| جدول رقم (11): الخطوط ما بين البلديات في ولاية الوادي | 63 |
| جدول رقم (12): الخطوط ما بين الولايات | 64 |
| جدول رقم (13): عدد الرحلات بمطار قمار ولاية الوادي سنة 2016 | 64 |
| جدول رقم (14): يبين تصنيف وعدد الفنادق في ولاية الوادي | 67 |
| جدول رقم (15): يبين تطور عدد الفنادق في ولاية الوادي | 68 |
| جدول رقم (16): توافد السياح على المؤسسات الفندقية في ولاية الوادي لسنة 2016 -2017 | 69 |
| جدول رقم (17): عدد الوكالات السياحية والأسفار على مستوى ولاية الوادي | 70 |
| جدول (18): تطور عدد الوكالات في ولاية الوادي | 71 |
| جدول (19): عدد الدواوين الناشطة على مستوى ولاية الوادي | 72 |
| جدول (20): النشاط الحرفي والصناعات التقليدية بولاية الوادي | 73 |

| | |
|---|---|
| جدول رقم (21) عدد الفنادق المتوقع انجازها | 77 |
| جدول رقم (22) طلبات اعتماد مؤسسات فندقية على مستوى ولاية الوادي | 79 |
| جدول رقم (23) المشاريع على مستوى ولاية الوادي ونسبة الانجاز لغاية 2017 | 80 |
| جدول رقم (24) المشاريع التي استفادت منها ولاية الوادي | 81 |
| جدول رقم (25): عدد العمال الدائمين والمؤقتين في الفنادق على مستوى ولاية الوادي | 85 |
| جدول (26): عدد الحرفيين على مستوى ولاية الوادي | 85 |
| جدول (27): عدد العمال في الوكالات السياحية الموجودة على مستوى ولاية الوادي | 86 |

# فهرس الأشكال


| الشكـــــل | الصفحة |
| --- | --- |
| شكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الوادي | 74 |


# فهرس الملاحق


| الشكـــــل | الصفحة |
| --- | --- |
| ملحق رقم (01) المسلك السياحي الأول | 93 |
| ملحق رقم (02) المسلك السياحي الثاني | 94 |
| ملحق رقم (03) المسلك السياحي الثالث | 95 |
| ملحق رقم (04) خريطة توضح المشاريع المستقبلية لولاية الوادي | 96 |

# مقدمـــــة

عرفت السياحة اهتماما بالغا من قبل الباحثين والمختصين خاصة وأنها أمست تشكل قاطرة للتنمية وركيزة أساسية وأحد أهم الأنشطة الاقتصادية التي يعتمد عليها اقتصاد الدولة، فهي صناعة اقتصادية عصرية تسهم في رفاهية المجتمع وتنميته اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا حيث أصبحت صناعة السياحة من الصناعات الكبرى في العالم التي تفرض نفسها بشدة في العصر الحديث مما دفع بالعديد من الدول لإدراجها ضمن المخططات التنموية الوطنية.

تحاول أغلب الدول النامية اليوم الاهتمام بقضايا السياحة ومتطلباتها والنهوض بالقطاع السياحي وجعله إحدى الأولويات الأساسية لزيادة إيرادات الدولة، فالجزائر من الدول السائرة في طريق النمو التي تعتمد على مصدر وحيد للاقتصاد الوطني وتحديدا قطاع المحروقات على الرغم مما تتوفر عليه من موارد ومناطق جذب سياحية متنوعة، ومع تذبذب أسعار النفط في الأسواق الدولية وجدت الحكومة الجزائرية نفسها أمام ضرورة ملحة لتنويع مصادر دخلها والخروج من أزمة محدودية الموارد والسعي نحو مصادر وبدائل أخرى جديدة، عبر بلورة استراتيجيات سياحية ومخططات تنموية وطنية واستغلال الإمكانات السياحية المتاحة لمواكبة السوق العالمية والنهوض بالسياسة السياحية وترقيتها وهذا مما قد يجعل منها وجهة سياحية في منطقة شمال إفريقيا.

قسمت هذه الدراسة إلى مقدمة ومدخل منهجي ومفهومي ونظري ثلاث فصول ومجموعة من الاستنتاجات المستخلصة، حيث ستتناول الدراسة في الفصل الأول واقع القطاع السياحي في الجزائر من خلال التطرق إلى مقومات الجذب السياحي والتعرف على أهم المؤشرات السياحية فيها والتطرق إلى التنمية المحلية في الجزائر والتي ترتكز على العديد من المقومات والمظاهر كما تعرقلها العديد من الصعوبات، ويتناول الفصل الثاني آليات السياسة السياحية في الجزائر وانعكاساتها على التنمية المحلية من خلال التطرق إلى الإطار القانوني والهيكلي للقطاع السياحي وسياسات التنمية السياحية في الجزائر وبرامجها، وفي الفصل الثالث تناولنا السياسة السياحية والتنمية المحلية في ولاية الوادي وذلك من خلال إبراز الإمكانات السياحية للولاية والتطرق إلى التأطير المحلي للنشاط السياحي واثر البرامج والمشاريع السياحية في تحقيق التنمية المحلية بولاية الوادي وختمت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

# مـدخـل منهجـــي
# ومفهومـي ونظـــري

## مدخل منهجي ومفهوم ونظري

### أولا: مدخل منهجي

يتضمن المدخل المنهجي العناصر التالية:

### 1-المشكلة البحثية:

يعد قطاع المحروقات المحرك الأساسي لكافة الأنشطة الاقتصادية في الجزائر وهذا ما يشكل تهديدا مستقبليا لاقتصادها، مما يدفعها للتوجه نحو قطاع السياحة والاهتمام بكافة الإمكانات والمقومات السياحية ودعمها بانتهاج سياسات وإستراتيجيات سياحية بعيدة المدى مجسدة في برامج ومشاريع استثمارية ذات آثار فعلية ملموسة في سبيل تحقيق تنمية محلية مستدامة، ومن خلال ذلك يطرح التساؤل التالي:

**ما مضامين السياسات السياحية الكفيلة بتحقيق تنمية محلية في الجزائر؟**

**الأسئلة الفرعية:**

- ما هي المقومات والمؤهلات السياحية التي تمتلكها الجزائر؟
- ما هو واقع السياسة السياحية والتنمية المحلية في الجزائر؟
- ما هي آليات السياسة السياحية وانعكاساتها على التنمية المحلية؟
- كيف تساهم مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الوادي في تحقيق التنمية المحلية؟

### 2- مجالات الدراسة:

**أ- المجال المكاني:**

يتحدد المجال المكاني للدراسة في الجزائر بشكل عام وكدراسة حالة للموضوع تتطرق الدراسة لمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الوادي كإحدى الفواعل الأساسية في عملية تنفيذ السياسة السياحية.

**ب- المجال الزماني:**

تتناول هذه الدراسة الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى غاية سنة 2017 التي توضح أداء مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الوادي في تجسيد مشاريع السياسة السياحية وتنفيذها من خلال العديد من الفنادق والمنشآت السياحية بالمنطقة، كما أن هذه الفترة عرفت تزايد الاهتمام بالسياسة السياحية من طرف صناع القرار الوطني والمحلي، نتيجة لتذبذب أسعار المحروقات والبحث عن حلول كفيلة بتنويع مصادر الدخل عبر الاعتماد على القطاع السياحي.

**ج- المجال الموضوعي:**

يتمثل المجال الموضوعي في دراسة دور السياسة السياحية في الدفع بعجلة التنمية المحلية في الجزائر للتعرف على أهم الأدوار والمهام التي يقوم بها القطاع السياحي في سبيل تحقيق التنمية المحلية والتعرف على أهم البرامج المسطرة في هذا القطاع الحالية والمستقبلية والوقوف على أهم المشاكل والمعوقات التي تعيق طريق السياسة السياحية إضافة إلى تسليط الضوء على مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الوادي لإلقاء نظرة على سير المشاريع السياحية ومعرفة نتائجها وآثارها على العملية التنموية.

## 3- الفرضيات العلمية:

- هناك علاقة ارتباطيه بين توفر المقومات السياحية وتحقيق التنمية المحلية، فكلما توفرت البنى التحتية والطرق والهياكل القاعدية كلما زاد التوجه نحو تحقيق التنمية المحلية.

- هناك علاقة ارتباطيه بين تشاركية السياسة السياحية ودرجة تحقيق التنمية المحلية، فكلما كانت السياسات السياحية أكثر تشاركية وديمقراطية كلما زاد التوجه نحو تحقيق التنمية المحلية.

- هناك علاقة ارتباطيه بين فعالية السياسات السياحية والتنمية المحلية، فكلما تجسدت البرامج والسياسات السياحية المسطرة كلما زادت نجاعتها في تحقيق تنمية محلية .

## 4- الأهمية العلمية والعملية للدراسة:

**أ- الأهمية العلمية:**

نظرا للاهتمام الذي تحضى به مواضيع وقضايا السياسة السياحية في الآونة الأخيرة من قبل المهتمين، وأمام قلة الدراسات التي تولي اهتماما بالسياسة السياحية في مجال العلوم السياسية جاءت هذه الدراسة لفك بعض الغموض عن هذا الموضوع، وتهتم هذه الدراسة بالسياسة السياحية وأثرها على التنمية المحلية والتي ستزيد من رصيد البحوث العلمية في مجال السياسات العامة.

**ب- الأهمية العملية:**

تتناول هذه الدراسة تحديدا واقع السياسة السياحة والتنمية المحلية في الجزائر على المستوى المركزي والمحلي أي على مستوى الوزارة والمديريات المعنية والدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع المحلي للتمكن من اكتشاف الخلل الذي يواجهه صانع السياسة السياحية والذي يقف في طريق تنفيذ هذه السياسة واكتشاف عناصر القوة والضعف لدى السياسة السياحية، وصولا لسياسة سياحية أكثر نجاعة وفعالية في تحقيق التنمية المحلية.

## 5-المناهج والإقترابات المستخدمة:

تعتمد الدراسة على المناهج والاقترابات التالية:

**- المنهج الإحصائي:** يستخدم هذا المنهج في الدراسات القابلة للقياس خصوصا أن هذه الدراسة تستلزم تحليل البيانات والمعلومات الإحصائية وتصنيفها وتبويبها وتفسيرها واستخراج العموميات منها .

**- منهج دراسة الحالة:** يعتمد هذا المنهج على دراسة حالة واحدة والتعمق فيها وذلك بجمع المعلومات والإحاطة بها ومعرفة المتغيرات والعوامل المؤثرة في الموضوع وعلى تحليل كيفي للمعلومات وتتبعها وبعدها محاولة التعميم ومن خلاله سيتم دراسة السياسة السياحية وأثرها على التنمية المحلية في الجزائر وبالتحديد ولاية الوادي.

**- اقتراب الاقتصاد السياسي:** يعد هذا المقترب من أقدم المقتربات في تحليل الظواهر السياسية على أساس أن الظواهر السياسية تتشكل بفعل حقائق اقتصادية فهذا المقترب يربط النظم بمستويات التنمية الاقتصادية، وتم الاعتماد عليه في هذه الدراسة لمعرفة العائد من السياسة السياحية على التنمية المحلية.

**- الاقتراب النسقي:** يعد من أهم الإقترابات في دراسة الظواهر السياسية، باعتماده على النظام المفتوح لأي ظاهرة في تعاملها مع متغيرات البيئة المحيطة من خلال المدخلات والمخرجات وعملية التحويل.

- **الاقتراب المؤسسي:** يولي أهمية كبيرة للأبنية والهياكل والتي تتميز بدرجة كبيرة من الاتزان والثبات والاستمرارية ويشمل هذا الاقتراب على دراسة المؤسسات من حيث التنظيم والبناء والتنسيق، وتم الاعتماد عليه للرجوع لأهم المؤسسات التي تتكفل بقطاع السياحة من حيث صنع وتنفيذ السياسات السياحية.

## ثانيا: مدخل مفهومي ونظري

## 1- تحديد المفاهيم الأساسية:

### أ- مفهوم السياحة :

**السياحة لغويا :** يعتبر لفظ السياحة من الألفاظ المستخدمة في اللغات اللاتينية إلا أنه كان معروفا في اللغة العربية، فالمفهوم اللغوي للفظ سياحة نجد أنه يعني التجوال، وعبارة " ساح في الأرض " تعني ذهب وسار على وجه الأرض، وقد ورد لفظ السياحة في القرآن الكريم ، في قوله تعالى" **:براءة من الله ورسوله إلى الذين عهدتم من المشركين فسيحوا في الأرض أربعة أشهر واعلموا أنكم غير معجزي الله وأن الله مخزي الكافرين** " [1]، ومعناها سيروا في الأرض والسياحة تعني السير والتجوال في الأرض.[2]

وحسب قاموس لاروس الفرنسي فالسياحة عبارة عن نشاط للسفر وزيارة المواقع من أجل المتعة.[3]

يعود مفهوم السياحة لكلمة " Tour " المشتقة من الكلمة اللاتينية" Torno "، تم استخدام المفهوم " Tourism" ليدل على السفر أو التجوال أو الانتقال أو الترحال من مكان لآخر، حيث يتضمن هذا المفهوم كل المهن التي تشبع الحاجات المختلفة للمسافرين. [4]

**السياحة اصطلاحا:**

تعرف السياحة بأنها أنشطة الأشخاص المسافرين أو المقيمين في أماكن خارج بيئتهم المعتادة لمدة لا تتجاوز سنة واحدة بهدف قضاء وقت الفراغ، أو القيام بأعمال تجارية أو أي أغراض أخرى[5].

أعطى الألماني "جوبير فولر" المفهوم الحديث للسياحة سنة 1905 ووصف السياحة بأنها ظاهرة تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وهي الاتصالات التي كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة وثمرة وسائل النقل.[6]

---

(1): الآية 01 من سورة التوبة.

(2): ماهر عبد العزيز توفيق، ***صناعة السياحة***، (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008)، ص.21.

(3):Le Petit Larousse illustré, paris: libraire Larousse,2000, p1020.

(4): خالد مقابلة و فيصل الحاج ذيب، ***صناعة السياحة في الأردن***، ( الأردن: دار وائل للنشر، 2000 )، ص. 18.

(5): دريدي منيرة وحروش سلمى، "أهمية ترقية السياحة الريفية في تحقيق التنمية الريفية في الجزائر،" ***أبحاث ودراسات التنمية***، ع.6 (جوان 2017)، ص ص. 78-105.

(6): عبد القادر عويبنان، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات(2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2012-2013)، ص8.

ترى الأكاديمية الدولية للسياحة بأن السياحة هي اصطلاح يطلق على رحلات الترفيه، وكل ما يتعلق بها من أنشطة وإشباع لحاجات السائح، ففي تعريف لجنة الخبراء الإحصائيين التابعة لهيئة الأمم المتحدة سنة1937، فقد أوصت بعدة إصلاحات لتعريف السائح حيث يقصد به كمبدأ عام أي شخص يسافر لفترة زمنية من أربعة وعشرين ساعة أو أكثر غير تلك التي يقيم فيها بصفة دائمة. [1]

بينما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فترى في السياحة أنها صناعة تعتمد على حركة السكان أكثر من حركة البضائع. [2]

كما عرفت المنظمة العالمية للسياحة السياحة على أنها ينبغي أن تتضمن نقاط أساسية وهي:

- تنطوي السياحة على تحرك الناس من موقع إلى موقع آخر خارج مجتمعهم المحلي.

- إن الحاجة والدوافع المختلفة للسائح تتطلب إشباعا، وأن هذه الحاجات والدوافع بدورها تخلق تأثيرا اجتماعيا.

- تتضمن صناعة السياحة عددا من النشاطات الفرعية، وهذه النشاطات تولد مجتمعة دخلا ضمن الاقتصاد الوطني، ينتج من خلال العملات الصعبة الأجنبية التي تدخل إلى البلد السياحي المزار عن طريق السياح.

وعليه يمكن تبني تعريف الجزائر للسياحة، حيث تبنت الجزائر تعريف المنظمة العالمية للسياحة، كما أدخلت عليه بعض المفاهيم التي قامت بتحديدها وزارة السياحة حيث:

- الداخل: كل مسافر تطأ أقدامه أرض الجزائر خارج منطقة العبور.[3]

- المسافر: كل شخص يدخل التراب الوطني، مهما كان سبب تنقله أو دوافع دخوله، ومهما كانت جنسيته ومكان إقامته، باستثناء السياح في نزهة أو رحلة بحرية، والذين يقيمون في بواخرهم طول مدة إقامتهم في البلاد .

- الجوال في رحلة بحرية: كل شخص يدخل الحدود البحرية الوطنية ويغادرها في نفس السفينة أو الباخرة التي دخل فيها، والتي يقيم على متنها طول مدة إقامته .

- الزائر: كل شخص يدخل التراب الجزائري ولا يمارس نشاطا مأجورا. [4]

---

(1): يسري دعبس، **صناعة السياحة بين النظرية و التطبيق**،( الإسكندرية، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع،2003)، ص160.

(2): مثنى طه الحوري واسماعيل محمد علي الدباغ، **مبادئ السفر و السياحة**،(الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،2001)،ص47.

(3): عوينان، ***مرجع سابق***، ص ص.10-11.

(4): ***المكان نفسه.***

**ب- مفهوم السياسة السياحية:**

تعرف السياسة السياحية جملة البرامج والأهداف المعلنة في المجال السياحي وتصاحبها بمجموعة من الأفعال تكون في شكل قرارات وإجراءات تشريعية وتنفيذية وبرامج عمل للحكومة التي توضح كيفية صنع الأهداف العامة السياحية، أيضا تعتبر مختلف السلوكات والخطط الإدارية التي تهدف لترقية السياحة وطرق التحكم فيها.[1]

فالسياسة السياحية تتمثل في الاهتمام الذي توليه الحكومة لقطاع السياحة وذلك عبر التكفل بالقطاع من خلال رسم سياسات وبرامج لترقيته والنهوض به وجعله من أولويات السياسة العامة للدولة، مما يحتم عليها صياغة مخططات سياحية ومراعاة كافة الخصوصيات لضمان نجاح هذا القطاع والارتقاء به، كما يتوجب على صناع السياسة السياحية التركيز على المحددات الخاصة بهذه السياسة بما مجال لفعل الحكومة في تطوير قطاع السياحة. [2]

وعلى إثر هذه التعاريف يمكن تحديد أهداف السياسة السياحية وبالأحرى القول أهداف الإستراتيجية السياحية:

- الاهتمام بالبرامج والمشاريع السياحية ومتابعتها والسهر على تنفيذها.
- تركيز القطاع السياحي بدرجة أولى على استغلال الموارد السياحية المتاحة في الدولة وإيجاد سبل لتنويع وتعدد وسائل الجذب السياحي.
- العمل على تطوير المنتج أو الخدمة السياحية والعمل على تطويرها بواسطة تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة.
- جذب الاستثمارات السياحية المحلية والعالمية(الأجنبية).
- الاهتمام بالقطاع الخاص وذلك عبر تشجيعه وتوفير المناخ الملائم لنشاطه للقيام بالاستثمار في الجانب السياحي.
- التركيز على المورد البشري باعتباره عنصر مهم في العملية السياحية وتنميته للارتقاء بجودة الخدمات والعمالة السياحية. [3]

---

(1): فوزية مقدم وفايزة لاشي، تقييم السياسة السياحية في الجزائر دراسة حالة ولاية سعيدة، **مذكرة ماستر غير منشورة** (جامعة الطاهر مولاي سعيد: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015)، ص.50.

(2): نسيمة مكاوي، السياسة السياحية في الجزائر والمغرب (دراسة مقارنة)، **مذكرة ماستر غير منشورة** ( جامعة مولاي الطاهر سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015)، ص.25.

(3): ***المرجع نفسه***، ص26.

- وضع خطط وأهداف التنمية السياحية قصيرة وبعيدة المدى ورسم سياسات سياحية كفيلة بتنفيذ هذه الأهـداف. [1]

وتنقسم السياسة السياحية إلى أنواع منها:

- السياسة التقليدية: التي تحتاج في رسمها لخطة عامة وكاملة من التجهيزات مثل بناء المطاعم، طرق، الأماكن الخاصة بالسياح.
- السياسة النظامية: ونجد فيها السياسة النظامية المخططة التي تقوم بتحليل نظامي للبيئة السياحية، والسياسات المطبقة على الوحدات السياحية الصغيرة.
- السياسة المتعددة الأبعاد: تتمثل في إعداد عدة خطط وبرامج في مناطق متعددة وفي وقت واحد ويطبق هذا النوع خاصة الدول المتقدمة.[2]
- السياسة الجهوية أو التخطيط الجهوي: وتتمثل في التنسيق والتوفيق بين السياسات على مستوى الأقاليم والبلدان المتجاورة.
- السياسة الحفاظية: وهي ثلاثة أنواع سياسة حفظ التراث التاريخي، سياسة حفظ المحيط الطبيعي، سياسة حفظ الوسط الاجتماعي. [3]

**عناصر السياسة السياحية:**

**المنتوج السياحي:** وهي مختلف المقومات والموارد والخدمات التي تعتبر وسيلة جذب لدى الدولة أمام السوق السياحية**.**

**الموارد البشرية:** لابد من وجود موارد بشرية مؤهلة في كافة وحدات القطاع السياحي، وترقيتها وتكوينها وتأطيرها سياحيا لتقديم أرقى الخدمات لضمان نجاح السياسة السياحية .

**التنظيم السياحي:** ويتعلق بمختلف التنظيمات والقوانين والإجراءات التي تنظم النشاط السياحي وتكون على مستويين هما: مستوى وكالات الأسفار والسياحة، والمستوى الآخر خاص بالبنى التحتية للسياحة مثل الوزارات الوصية: وزارة السياحة، وزارة الداخلية وكذا الالتزامات الفندقية المتعلقة بالزبون والتي تتحدد في شكل قوانين رسمية. [4]

---

(1): ***المرجع نفسه***، ص26**.**

(2): مقدم ولاشي، ***مرجع سابق***، ص.50.

(3): ***المرجع نفسه***، ص.51.

(4): فؤاد أبركان، السياسات السياحية والتنمية في الجزائر مثال ولاية بومرداس، ***مذكرة ماجستير غير منشورة*** (جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009-2010)، ص ص.21-24.

**ج-مفهوم التنمية المحلية:** لا بد من تعريف التنمية لغة واصطلاحا قبل التطرق إلى تعريف التنمية المحلية، **فالتنمية لغة:** يقال نما المال أي زاد وكثر والنماء هو الزيادة وأنميت الشيء ونميته أي جعلته ناميا.

**تعريف التنمية اصطلاحا:** هي عملية تغيير هادفة ومستمرة تشمل كافة جوانب المجتمع تصاحبها تحولات هيكلية تهدف لتحسين مستوى حياة الأفراد وعيشهم من خلال الاستغلال الرشيد للموارد والإمكانات المتاحة. (1)

**تعريف التنمية المحلية:** هناك العديد من التعاريف للكثير من المفكرين والهيئات الدولية نذكر منها ما يلي:

فقد عرفتها هيئة الأمم المتحدة سنة 1956على أنها: "العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين الحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة، والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع.(2)

تعريف عبد المنعم شوقي 1963 للتنمية المحلية: هي العمليات التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة، لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم سواء كانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية المنسقة على أن تكتسب كل منها قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع المحلي.

فالتنمية المحلية: هي العملية التي بواسطتها يمكن استخدام واستغلال الموارد المحلية في ظل التعاون الفعال بين جهود المواطنين والسلطات العمومية وذلك بمشاركة المواطنين من جهة والدعم المادي الحكومي من جهة أخرى وصولا لرفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع المحلي والمساهمة في تقدم المجتمع والنهوض به وتحسين الأحوال الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. (3)

**د- التنمية السياحية :**

إن التنمية السياحية هي أحدث ما ظهر من أنواع التنمية العديدة، وهي بدورها متغلغلة في كل عناصر التنمية المختلفة، وتكاد تكون متطابقة مع التنمية الشاملة، فكل مقومات التنمية الشاملة تضم مقومات التنمية السياحية .

---

(1): فرح رواقات، دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية المحلية: دراسة حالة مركب حمام الصالحين بخنشلة، **مذكرة ماستر غير منشورة** (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013-2014)، ص ص.22، 23.

(2): محمد إسلام تلي، دور السياحة في التنمية المحلية دراسة حالة ولاية غرداية، **مذكرة ماستر غير منشورة** (جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013-2014)، ص.17.

(3): ***المكان نفسه***.

مفهوم التنمية السياحية يعني " تعظيم الدور الذي يمكن أن يلعبه النشاط السياحي في نمو الاقتصاد الوطني، من حيث تحسين ميزان المدفوعات وزيادة موارد الدولة من العملات الأجنبية و المحلية وخلق فرص عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة، والزيادة في التوسع العمراني عن طريق خلق مناطق جذب سياحية وسكانية في المناطق النائية".[1]

وهي الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها وهذا يتطلب تدخل التخطيط السياحي باعتباره الأسلوب العلمي الذي يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة وفي أقرب وقت مستطاع. [2]

التنمية السياحية تمثل مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي، وهي عملية مركبة متشعبة تضم عدة عناصر متصلة ومتداخلة مع بعضها بعضاً وتقوم على محاولة علمية وتطبيقية للوصول إلى الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي الأولية من خلال إطار طبيعي وإطار حضاري والمرافق الأساسية العامة والسياحية المعتمدة على التقدم العلمي والتكنولوجي وربط كل ذلك مع عناصر البيئة واستخدامات الطاقة المتجددة وتنمية موارد الثروة البشرية بدورها المرسوم في برامج التنمية. [3]

**عناصر الجذب السياحية :**

يمكن تلخيصها في عدة نقاط كما يلي :

- عناصر المواقع السياحية: وتشمل العناصر الطبيعية مثل المناخ والغابات، وعناصر من صنع الإنسان كالمنتزهات والمتاحف والمواقع الأثرية التاريخية.
- النقل : بأنواعه المختلفة والطرق والمسالك ووسائل النقل (البرية والجوية والبحرية ...)
- أماكن الإيواء: سواء التجاري منها كالفنادق أو أماكن النوم الخاصة مثل بيوت الضيافة .
- التسهيلات المساندة: بجميع أنواعها كالإعلان السياحي والإدارة السياحية والبنوك.
- خدمات البنية التحتية: كالمياه والكهرباء والاتصالات والأسواق وأعمال الترجمة.

يضاف إلى كافة هذه العناصر الجهات المنفذة لصناعة السياحة فتنمية السياحة عادة ما تنفذ من قبل القطاع العام أو الخاص أو الاثنين معا.[4]

---

(1): احمد فوزي ملوخية، **التنمية السياحية**، ( الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007)، ص.45.

(2): فؤاد بن غضبان، **الجغرافيا السياحية**،( الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2014)، ص. 137.

(3): عبد الإله أبو عياش وحميد عبد النبي الطائي، **التخطيط السياحي: مدخل استراتيجي**(الأردن: دار الوراق للنشر والتوزيع، 2010)، ص.19.

(4): يحيى سعيدي وسليم العمراوي، "مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية : حالة الجزائر،" ***مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية***، ع.36 (2013)، ص ص. 93-114.

## 2-الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات والبحوث العلمية التي تناولت موضوع السياسة السياحية والتنمية المحلية خاصة أن هذا الموضوع يدرس من عدة جوانب منها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية.

كتاب " **السياحة والسياسة " ( مدخل إلى التنمية السياحية الرشيدة)** لمؤلفه كولن مايكل هول عالج الأبعاد السياسية للسياحة وتطرق الكتاب السياسة والتبعية والسياحة وكذا الأبعاد السياسية للتنمية السياحية وتناول الكتاب السياحة والولاية المحلية، وقدم تجارب كثير من الدول السياحية في مناطق متنوعة من العالم.

رغم تناول الباحث للعديد من الدول السياحية في العالم إلا انه لم يتطرق إلى السياحة في الدول العربية خصوصا أن الإمكانات السياحية في الدول العربية بدأت تتطور وفي تقدم مستمر.

أطروحة دكتوراه للباحث عوينان عبد القادر بعنوان "**السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025)** " للسنة الجامعية 2012-2013 حيث تناول فيه مفاهيم مختلفة حول السياحة وأنواعها والتسويق السياحي كما تطرق إلى موقع السياحة الجزائرية من السياحة الدولية وتعرض إلى واقع السياحة الجزائرية ومقارنتها مع تجارب بعض الدول العربية، و تم تشخيص السياحة الجزائرية من خلال الإمكانيات والمعوقات، كما تم تحليل محتوى الإستراتيجية الجديدة للسياحية الجزائرية.

هذه الدراسة جاءت عامة ومن ناحية اقتصادية ولم تتناول النتائج التي حققها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في فترة تطبيقه ولم يتناول دراسة حالة لأي من الأقطاب السياحية للامتياز.

مذكرة ماجستير للباحث وزاني محمد بعنوان " **السياحة المستدامة واقعها و تحدياتها بالنسبة للجزائر" (دراسة القطاع السياحي لولاية سعيدة – حمام ربي)** للسنة الجامعية 2010-2011 تم فيه دراسة السياحة المستدامة في الجزائر، حيث تناول مفاهيم عامة حول السياحة و السياحة المستدامة مبرزا الموارد الطبيعية والسياحية والثقافية التي تزخر بها الجزائر، وتم التعريف بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق 2025 مع التعرض إلى التحديات التي تواجه الجزائر مستقبلا وتناول القطاع السياحي لولاية سعيدة مع دراسة سلوكات السياح وانطباعاتهم ومدى وعيهم ومساهمتهم في تجسيد متطلبات السياحة المستدامة على أرض الواقع.

هذه الدراسة تناولت القطاع السياحي من جانب دراسة حالة وهي حمام معدني ملك للدولة واستخدم أسلوب الاستمارة لمعرفة مدى رضى السائح حول خدمات الحمام المقدمة ولم يتناول مدى نجاعة السياسات السياحية المطبقة في الولاية.

مذكرة ماجستير للباحث أبركان فؤاد بعنوان " **السياسات السياحية و التنمية في الجزائر " ( مثال ولاية بومرداس)** للسنة الجامعية 2009-2010 حيث تناول البعد الاستراتيجي للقطاع السياحي في السياسة العامة للدولة وتحليل البعد التنموي للسياسات السياحية من بداية الاستقلال إلى غاية 2008، أي الفترة: 1962-2008 والوقوف على أسباب عدم نجاعة السياسات السياحية في تحقيق التنمية الوطنية وتحليل مضمون السياسة السياحية الجديدة على المستوى البعيد 2025 وقام بدراسة واقع القطاع السياحي بولاية بومرداس وآفاقه المستقبلية.

هذه الدراسة لم تتطرق إلى نتائج المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على العملية التنموية في الولاية المدروسة ولم تتحدث عن انعكاسات التهيئة السياحية على التنمية.

## 3- الإطار النظري :

- **إستراتجية الانتشار بطريقه مركزه ( أقطاب النمو)** وهي للاقتصادي الفرنسي فروسوا بيرو وتستند هذه الإستراتجية إلى فكرة أقطاب النمو ووفقا لها يتم اختيار عدد محدود من المناطق تتمتع بإمكانيات للنمو الاقتصادي، ويتم تكثيف جهود التنمية فيها بحيث يصبح قطبا للنمو بالنسبة للمناطق المحيطة بها ويرتفع النمو في هذه المناطق عن طريق مجموعه من الأنشطة المتكاملة والمستوطنة في القطب وتستخدم هذه الطريقة للتغلب على ظاهرة تسلط المراكز الحضرية الكبرى.[1]

بهذا تبنت الدراسة هذه النظرية بحيث أن ولاية الوادي تعتبر قطب جديد من أقطاب السياحة في الجزائر خاصة أن التمركز السياحي كان في مناطق محددة في الجزائر واليوم وبفضل الإستراتيجية السياحية للمخطط التوجيهي أصبحت هناك العديد من الأقطاب السياحية.

(1): توفيق عباس عبد عون وصفاء عبد الجبار علي الموسوي، "قياس وتحليل التفاوت الإقليمي بين محافظات العراق،" ***الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية***، ع. 18، د س ن، ص ص. 127- 72.

# الفصل الأول:

# واقع القطاع السياحي والتنمية المحلية في الجزائر

## تمهيد:

تتمتع الجزائر بإمكانيات طبيعية وسياحية وهو ما يؤهلها بأن تكون بلدا سياحيا من الدرجة الأولى، حيث تفطنت الجزائر في السنوات الأخيرة إلى ضرورة الاهتمام بالقطاع السياحي لتفعيل دوره في الدفع بعجلة التنمية المحلية للبلاد وذلك عبر تبني العديد من المخططات والمشاريع التنموية، إذ أن واقع القطاع السياحي في الجزائر يظهر قدرتها على أن تكون بلدا سياحيا بامتياز من خلال وجود العديد من المقومات والإمكانات السياحية المتاحة والتي تنعكس على المؤشرات السياحية للقطاع.

## المبحث الأول: واقع القطاع السياحي في الجزائر.

تتميز الجزائر بموقع إستراتيجي ومساحة كبيرة تنطوي على العديد من المناطق الأثرية والأقطاب السياحية وتعدد في الموارد والإمكانات مما يجعل من الجزائر قبلة سياحية في شمال إفريقيا فالواقع السياحي في الجزائر يبين تمتع الجزائر بالعديد من الإمكانات والمؤهلات من موقع وتضاريس ومناطق سياحية إضافة إلى منشآت سياحية والتي تساهم في وتدفقات وإيرادات سياحية.

### المطلب الأول: مقومات الجذب السياحي في الجزائر

تتميز الجزائر بمؤهلات طبيعية وموارد سياحية عديدة كالتضاريس الجبلية والشريط الساحلي وكذا الصحراء خصوصا أن هذه الموارد بدأت تدخل حيز المنافسة الدولية، إضافة إلى موقع الجزائر المتميز.

#### الفرع الأول: الموقع و المناخ :

تقع الجزائر شمال قارة إفريقيا، تتوسط بلاد المغرب العربي الكبير يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق تونس وليبيا ومن الغرب المغرب الأقصى وموريتانيا، أما جنوبا النيجر ومالي، تتربع الجزائر على مساحة 2381741 كلم$^2$، ويمتد شريطها الساحلي إلى 1200 كلم [1]، كما تتميز من شمالها لجنوبها بثلاثة أنواع من المناخ:

- مناخ متوسط على السواحل الممتدة من الشرق إلى الغرب .
- مناخ شبه قاري في مناطق الهضاب العليا.
- مناخ صحراوي في مناطق الجنوب والواحات.

#### الفرع الثاني: الساحل الجزائري:

يمتد الساحل الجزائري على مسافة 1200 كلم، وهو يتميز بارتفاعه وتكونه الصخري، وتوجد به عدة فضاءات سياحية نادرة، ومن أهم الشواطئ نجد :

**- نادي الصنوبر:** منطقة شاطئية بامتياز لاحتوائها على شاطئ رملي.

**-سيدي فرج:** تعد هي الأخرى من المناطق الشاطئية المستقطبة لعدد كبير من السياح.

**-زرالدة:** تعتبر من المراكز المميزة في السواحل الجزائرية **-الأندلسيات:** شاطئ سياحي سمي بهذا الاسم نسبة( لجبل الأندلسيات195 م ) [2]

---

(1): خالد كواش، "مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر" ، **اقتصاديات شمال افريقيا**،ع 1 ،(2004)، ص ص 213-37.

(2): عبد الرحيم شنيني، دور التسويق السياحي في انعاش الصناعات التقليدية ، ***مذكرة ماجستير غير منشورة***، (جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009-2010)، ص 122.

**-برج الكيفان:** منطقة ساحلية صغيرة .

**-عين طاية:** بلدية توجد على أطراف شاطئ صخري منحدر، تحوي على مجموعة من الشواطئ الرملية.

**-تيشي:** تتربع على أجمل الشواطئ الرملية وهي مركز استشفاء بمياه البحر.

**-زيامة منصورية:** تقع هذه المنطقة على سفح جبل وهي من المناطق السياحية تضم شواطئ( الشاطئ الأحمر والكهوف العجيبة. )

**-عنابة:** من أكثر المناطق الجذابة في العالم تضم ثمانين كلم من السواحل.

**-القالة:** منطقة ساحلية ذات نظام بيئي وغابي وبحري وحيواني فريد من نوعه[1].

## الفرع الثالث: المناطق الجبلية:

أهم ما يميز المناطق الجبلية في الجزائر وجود سلسلتي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي والتي تعطيان فرص الاكتشاف، وأهم المرتفعات السياحية نجد مرتفعات الشريعة والتي تمارس فيها رياضة التزلج على الثلج، بالإضافة إلى تيكجدة وجبال "شيليا" بالأوراس بالشرق بارتفاع قدره 2328 مترا، قمة " لالا خديجة" بجبال جرجرة بمنطقة القبائل الكبرى2308 مترا[2].

## الفرع الرابع: المناطق الصحراوية:

تبلغ مساحة الصحراء الجزائرية حوالي اثنين مليون كلم$^2$ موزعة على أربع مناطق كبرى في الجنوب وهي:

**- ايليزي :** والتي تمثل الطاسيلي الذي يقع في أقصى الجنوب الشرقي، تعرف هذه المنطقة بالحظيرة الوطنية للطاسيلي والتي صنفت سنة 1982 تراثا عالميا من طرف الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

**- وادي ميزاب:** والذي يتوفر على معالم تاريخية ومعمارية وقد صنفت ضمن التراث العالمي وتتمثل في مدن بني يزقن وبونورة و بساتين النخيل.

- **تمنراست:** والتي تتميز بوجود الحظيرة الوطنية للهقار وما تتمتع به من تضاريس ونقوش حجرية والتي تمثل موارد أساسية للسياحة.[3]

---

(1):بداش بوبكر، "صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات، رؤية استكشافية وإحصائية"، **بحوث اقتصادية عربية**، ع 46،(2014)،ص ص .08-23.

(2): عشي صليحة، الآثار التنموية للسياحة – دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب، ***مذكرة ماجستير غير منشورة*** ، (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004-2005)، ص28.

(3):سماعيني نسيبة، دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، ***مذكرة ماجستير غير منشورة***،( جامعة وهران: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير والعلوم التجارية، 2014/2013) ،ص ص. 47-48.

## الفرع الخامس: الحمامات المعدنية :

تتوفر الجزائر على ما يقارب 200 منبع للمياه الحموية والجوفية وسبع محطات حمامات معدنية ذات طابع وطني ومركز واحد للعلاج بمياه البحر، كما يوجد ما يقارب خمسين محطة حموية ذات طابع محلي تستغل بطريقة تقليدية وبالنسبة للحمامات المعدنية فهي حمام بوغرارة بتلمسان وحمام بوحنيفة بمنطقة معسكر وحمام ريغة بعين الدفلى وحمام قرقور بولاية سطيف وحمام الصالحين ببسكرة، أما عن المنابع الحموية غير المستغلة التي لا تزال على حالتها الطبيعية ما يفوق ستون بالمئة من المنابع المحصاة.

## الفرع السادس: المواقع الأثرية:

عرفت الجزائر حضارات عبر مختلف العصور فقد عثر على بقايا وآثار نشاط إنساني تعود إلى سبعة آلاف عام قبل الميلاد، واحتكت بعدة حضارات سجلها التاريخ كالحضارة الفينيقية ومن المواقع التاريخية التي خلفتها هذه الحضارات نجد:

**- قلعة بني حماد**: وهي من المواقع التي بنيت في 1007 للميلاد على يد حماد بن بلكين وتقع شمال شرق ولاية مسيلة ويوجد بها الكثير من الكنوز والمعالم الأثرية أهمها المسجد الكبير ومصلى قصر المنار الذي يعتبر أصغر مسجد في العالم، بالإضافة إلى القصور الممتدة عبر مساحات القلعة وعلى امتداد أكثر من خمسين كم على غرار قصر الأمير الذي يحتوي على بحيرة تعد مشابهة لقصر الحمراء بالأندلس.

**-وادي ميزاب**: أدرجته اليونيسكو ضمن التراث العالمي في 1982 وهو هضبة كلسية تقع شمال الصحراء سميت ببلاد الشبكة نظرا لشبكة الأودية العديدة والتي لا يتجاوز عمقها100 متر تتجه كلها من الشمال الغربي نحو الجنوب الشرقي لتنتهي عند بحيرة تكتنفها الرمال .[1]

**-تيمقاد**: تقع تيمقاد على بعد ستة وثلاثون كيلومتر شرق ولاية باتنة بناها الرومان سنة 100 للميلاد في عهد الإمبراطور "تراجان" الذي أمر ببنائها لأغراض إستراتيجية شيدت على مساحة احدة عشرة هكتار وتحظى المدينة بتصميم جميل إذ يشقها طريقان كبيران متقاطعان من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب، وعرفت المدينة تطورا عمرانيا هاما تطلب مساحات إضافية فظهرت أحياء سكنية جديدة وشيدت المعابد وبلغ التطور العمراني ذروته في القرن الثالث ميلادي إذ بنيت منشآت جديدة مثل المكتبة العمومية والسوق ومساكن أوسع وأكثر رفاهية .[2]

---

(1):حميدة بوعمشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، ***مذكرة ماجستير غير منشورة*** ، (جامعة فرحات عباس سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/2011)، ص108.

(2): **المرجع نفسه** ، ص ص 108-9

**-القصبة:** التي تكتظ بالمساجد وتتميز بشوارعها الضيقة وقلعتها الأثرية والتي تم بنائها في القرن السادس عشرة ميلادي وتتميز بتراثها المعماري التاريخي الهام والذي دفع منظمة اليونيسكو تسجيلها ضمن التراث العالمي عام 1992 ومن المعالم الشهيرة بالقصبة والحدائق والمرصد الفلكي والمتحف الوطني ودار الكتب الوطنية،جامعة الجزائر التي تأسست عام 1909 كما يوجد بها الكثير من القصور والمنازل الفاخرة ذات طراز عربي إسلامي ومن أبرز مساجدها المسجد الكبير ومسجد كتشاوة .[1]

## الفرع السابع:النقل والمواصلات:

تمثل شبكة المواصلات أحد العوامل الهامة والمؤثرة في التنمية السياحية، بل في التطور الاقتصادي والتنمية الاجتماعية للدول، حيث أن كفاءة شبكات النقل وكثافتها هي من المؤشرات المحددة لدرجة تقدم الدول أو تأخرها، تزداد أهمية قطاع النقل والمواصلات في الجزائر نظرا لشساعة مساحتها، والتي تتطلب شبكة واسعة للمواصلات لخدمة النشاط الاقتصادي، وقد حققت الجزائر انجازات هامة في ميدان تطوير وتنمية قطاع النقل والمواصلات .

تعتبر شبكة النقل في الجزائر من أهم شبكات النقل على مستوى العالم العربي، تتوزع شبكات النقل والمواصلات في الجزائر على النحو التالي:

### 1-الطرق البرية

تعتبر شبكة الطرق الجزائرية واحدة من أكبر الشبكات الأكثر كثافة في القارة الإفريقية وهي شريان الحياة الاقتصادية في الجزائر، حيث يقدر طولها ب 696 112 كلم من الطرق، منها 280 29 كلم من الطريق الوطني، إن شبكة الطرق الجزائرية في تطور مستمر بفضل برنامج تحديث الطرقات السريعة، نذكر منها الطريق السيار شرق غرب الذي يبلغ 216 1 كلم، ومشروع انجاز الطريق السيار للهضاب العليا بطول 1020 كلم، كما نذكر الطريق السريع العابر للصحراء (شمال وجنوب)،

والذي تمت إعادة تهيئته بقرار من الحكومة لزيادة التبادل التجاري بين الدول الست المتواجدة على طول هذا الطريق وهي (الجزائر ومالي والنيجر ونيجيريا والتشاد وتونس). [2]

(1):**المرجع نفسه** ، ص 109.

(2): الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، المتحصل عليه: **http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-transport** 27 مارس 2018، الساعة : 18:28

**2-السكك الحديدية:**

تقدر شبكة السكك الحديدية في الجزائر ب 2.150 كلم، إذ شهدت في الآونة الأخيرة كهربة بعض المقاطع لوضع قطارات ذات سرعة فائقة قريبا من شأنها أن تربط المدن الرئيسية للبلاد، وتُسير شبكة السكك الحديدية من قبل الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، هذه الشبكة مجهزة بأكثر من 200 محطة تغطي خاصة شمال البلاد، من بين مشاريع السكك الحديدية في طور الإنجاز نذكر مشروع كهربة 1000 كلم من السكك الحديدية وإنجاز 3000 كلم من السكك الحديدية.

**3-النقل الجوي:**

طورت الجزائر قطاع النقل الجوي بطريقة تجعل منه وسيلة حقيقية للاندماج على الصعيدين الإقليمي والدولي، إذ أنه تم إنفاق ميزانية تقدر ب ستين مليار دينار (600 مليون أورو) لتجديد أسطول الجوية الجزائرية خلال الفترة 2013-2017، كما اقتنت شبكة الخطوط الجوية الوطنية ثلاث طائرات جديدة بسعة 150 مقعدا وستقوم بتجديد ثلاث طائرات من نوع "بوينغ 767" والمتواجدة حاليا في الخدمة كما تم عملية شراء طائرتي شحن لنقل البضائع.

سجلت الخطوط الجوية الجزائرية خلال الموسم الصيفي معدل نمو إجمالي لحركة المرور قدر ب: خمسة عشرة بالمئة وفي عام 2011 بلغت إيراداتها 56 مليار دينار.

بلغ رصيد الجزائر من المطارات خمسة وثلاثون مطارا منها ثلاثة عشرة دولية، ويعد مطار الجزائر الأكثر أهمية حيث يستقطب 6 ملايين مسافر سنويا، تعتبر الخطوط الجوية الجزائرية هي شركة الطيران الوطنية التي تهيمن على سوق النقل الجوي، الذي سجل منذ افتتاحه للمنافسة ثماني شركات خاصة ، تتكفل الخطوط الجوية الجزائرية بعدة رحلات نحو أوروبا وإفريقيا وكندا والصين والشرق الأوسط، وهناك عدة شركات طيران أجنبية لديها رحلات نحو الجزائر نذكر منها : التونسية للطيران والخطوط الجوية للملكية المغربية والخطوط الجوية الفرنسية والإيطالية للطيران وإيغل أزور وليفتنزا والخطوط الجوية التركية والخطوط الجوية البريطانية.

**4-النقل البحري:**

تعتبر الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة والمؤسسة الوطنية للنقل البحري للمسافرين ممثلي قطاع النقل البحري في الجزائر، معظم العبارات تعمل على إيصال الركاب إلى الشواطئ الأوروبية، ونقل البضائع إلى جميع أنحاء العالم، معظم الأنشطة التجارية الدولية تتم عن طريق النقل البحري، عبر أحد عشرة ميناء تجاري نذكر منها: الجزائر ووهران وعنابة وسكيكدة وأرزيو وبجاية ومستغانم والغزوات وجيجل. [1]

(1): ***المكان نفسه***.

**5-النقل الحضري:**

**أ- ميترو الجزائر**

والذي يبلغ طوله تسعة كليوميترات ويمر عبر عشرة محطات، وأسندت مهمة تسييره واستغلاله لشركة مترو الجزائر العاصمة لمدة8 سنوات، وأطلقت مؤخرا الشركة مناقصة وطنية ودولية لتنفيذ الدراسات الأولية بشأن تمديد الخط رقم واحد لمتروا الجزائر العاصمة.

**ب- الترامواي**

في إطار المخطط الخماسي 2010-2014 أطلقت الجزائر مخطط أخر لتنمية وتحديث قطاع النقل الجماعي والنقل الحضري ما بين المدن عبر السكك الحديدية أي الترامواي، يعتبر ترامواي الجزائر نظام نقل جماعي يخدم مدينة الجزائر العاصمة في سنة 2012 شمل 16كلم و28 محطة وسيمتد فيما بعد إلى 23 كلم و38 محطة.

ويعتبر ترامواي قسنطينة من مشاريع للنقل الجماعي والذي يخدم مدينة قسنطينة، بدأ انجازه سنة 2008، أجريت أول الاختبارات التقنية لترامواي قسنطينة في عام 2012 ويشمل مساره خط يقدر ب9 كلم و10 محطات، ويعد ترامواي وهران هو مشروع آخر للنقل الجماعي والذي يخدم مدينة وهران إذ شرع في إنجازه في أواخر عام 2008، سيكون أطول ترامواي في الوطن على مسافة مقدرة ب 48 كلم وقد إجريت التجارب التقنية الأولى لترامواي وهران في عام 2012. [1]

وتعززت العديد من المدن الجزائرية بالترامواي منها سيدي بلعباس وباتنة وورقلة ومستغانم وعنابة وسطيف منها ما تم انجازه ومنها ما تزال الأشغال جارية به، وكما سيتم إجراء دراسات أخرى مناسبة لمشاريع الترامواي المقرر إنجازها في 08 ولايات أخرى[2].

## المطلب الثاني : المؤشرات السياحية في الجزائر

### الفرع الأول: طاقات الإيواء السياحي

طاقات الإيواء أو القدرة الاستيعابية للفنادق قبل أن تكون مورد من موارد الربح والحصول على العملات الأجنبية تعتبر أحد المقومات والإمكانيات التي تساعد على جذب السياح وإيوائهم وتقدم لهم العديد من الخدمات لراحتهم، وتعتبر كذلك أحد المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم القطاع السياحي للبلد، فقد عرفت طاقات الإيواء تطورا ملحوظ لكن يبقي هذا التطور بعيد إذا ما قورن مع مستوى الطاقات الإيوائية التي تتوفر عليها دول الجوار إلا أن الملاحظ أن عدد الفنادق زاد فمن 1176 فندق في سنة2013 إلى 1231 فندق سنة 2016 هذا ما يوضحه الجدول الموالي:

---

(1): ***المكان نفسه.***

(2): ***المكان نفسه.***

## جدول رقم (01) : توزيع طاقات الإيواء السياحي لغاية 2016[1]

| فئة التصنيف | سنة 2013 | | سنة 2014 | | سنة 2015 | | سنة 2016 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد الفنادق | عدد الأسِرة | عدد الفنادق | عدد الأسِرة | عدد الفنادق | عدد الأسِرة | عدد الفنادق | عدد الأسِرة |
| الفنادق 5 نجوم | 08 | 4242 | 08 | 4242 | 08 | 4242 | 13 | 6734 |
| الفنادق 4 نجوم | 05 | 1600 | 06 | 1800 | 06 | 1800 | 12 | 2810 |
| الفنادق 3 نجوم | 38 | 5775 | 39 | 5829 | 39 | 5829 | 51 | 7045 |
| الفنادق 2 نجوم | 46 | 4605 | 46 | 4605 | 46 | 4605 | 46 | 4605 |
| الفنادق 1 نجوم | 149 | 10639 | 149 | 10639 | 149 | 10639 | 158 | 11295 |
| الفنادق بدون نجمة | 156 | 8406 | 156 | 8406 | 160 | 8533 | 160 | 8533 |
| إقامة سياحية 2 نجمة | 02 | 384 | 02 | 384 | 02 | 384 | 02 | 384 |
| إقامة سياحية 1 نجمة | 01 | 313 | 01 | 313 | 01 | 313 | 01 | 313 |
| موتيل/ نزل 2 نجوم | 02 | 93 | 02 | 93 | 02 | 93 | 02 | 93 |
| موتيل/نزل 1 نجمة | 01 | 30 | 01 | 30 | 01 | 30 | 01 | 30 |
| نزل ريفي 2 نجوم | 01 | 16 | 01 | 16 | 01 | 16 | 01 | 16 |
| نزل ريفي 1 نجمة | 01 | 20 | 01 | 20 | 01 | 20 | 01 | 20 |
| قرى العطل 3 نجوم | - | - | 01 | 274 | 01 | 274 | 01 | 274 |
| نزل مفروش"وحيد الصنف" | 03 | 91 | 05 | 91 | 05 | 91 | 05 | 91 |
| نزل عائلي" وحيد الصنف" | 10 | 426 | 10 | 426 | 10 | 426 | 10 | 426 |
| محطة إستراحة "وحيدة الصنف" | 06 | 170 | 06 | 170 | 06 | 170 | 06 | 170 |
| هيكل أخرى موجهة للفندقة | 196 | 9381 | 196 | 9381 | 196 | 9381 | 196 | 9381 |
| غير مصنفة | 594 | 52613 | 555 | 52886 | 552 | 54742 | 566 | 55380 |
| المجموع | 1176 | 98804 | 1185 | 99605 | 1195 | 102244 | 1231 | 107420 |

(1): وزارة السياحة والصناعات التقليدية، المتحصل عليه:

**http://www.matta.gov.dz/index.php/ar/2015-08-25-07-48-14/2015-09-09-10-24-38**، 2018/03/31، الساعة:17:15

إن المتبع لتطورات الفنادق الوطنية في الجزائر سابقا يجد أنها كانت تعرف عجزا في هياكل الاستقبال وكذا فقرها للسمعة والصورة الراقية التي تعكس الخدمات والذي يفترض أن تحظى وتتميز به وهذا نتيجة لتهميش القطاع وعدم الاهتمام به من قبل الوزارة الوصية، إلا أنه في السنوات الأخيرة تزايد عدد الفنادق ومؤسسات الإيواء السياحي نتيجة السياسة الجديدة المتبعة من قبل الحكومة.

في سنة 2013 بلغ عدد الفنادق 1176 فندق منها ما هو مصنف ومنها ما هو غير مصنف، سنة 2014 وصل عدد الفنادق 1185 وهي زيادة طفيفة لتصل عدد الفنادق سنة 2015 إلى 1195 فندق، وسنة 2016 بلغ عدد الفنادق 1231 فندق والتي تعتبر زيادة معتبرة إذا ما قارناها بالسنوات السابقة، وما يمكن استنتاجه هو :

- نقص الاستثمار في فنادق الخمس والأربع نجوم وارتفاع عدد فنادق النجمة والنجمتين.
- الفنادق غير المصنفة عددها كبير نتيجة إقبال السياح عليها لأن ثمن المبيت فيها اقل بكثير من الفنادق المصنفة.

## الفرع الثاني: التدفقات السياحية:

إن المتتبع للتدفقات السياحية في السنوات السابقة لهذه الفترات يلاحظ ضعف التدفق والتذبذبات نتيجة الظروف التي شهدتها الجزائر وفي السنوات الأخيرة ظهرت زيادات في التدفقات لاهتمام السكان المحليين بالسياحة الداخلية وهذا نتيجة لتحسن الوضع الأمني في الجزائر وزيادة الثقافة السياحية للمواطنين وكذلك الجهود المبذولة خلال هذه الفترة من أجل تحسين صورة الجزائر في الخارج .

**جدول رقم (02): تطور توافد السياح إلى الجزائر خلال الفترة (2011-2016) [1]**

| السنوات / طبيعة السياح | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| السياح الأجانب | 5484105 | 5703550 | 5926960 | 6215932 | 6307411 | 6398890 |
| غير المقيمين | 845367 | 936631 | 994274 | 837812 | 839161 | 840510 |
| المجموع | 6329472 | 6640181 | 6921234 | 7053744 | 7146572 | 7239400 |

من خلال الجدول نجد أن دخول السياح إلى الجزائر سنة 2011 بلغ 6329472 سائح، ليصل سنة 2012 إلى 6640181 سائح، وفي سنة 2013 وصل عدد السياح الداخلين إلى الجزائر 6921234 سائح، هذا وقد بلغ سنة 2014 عدد السياح الذين دخلوا الجزائر 7053744 سائح ليصل

(1): ***المكان نفسه***.

سنة 2015 إلى 7146572 سائح، وفي سنة 2016 بلغ عدد السياح 7239400 سائح، كل هذه التدفقات في السياح كانت مقسمة بين سياح أجانب وسياح غير مقيمين.

## الفرع الثالث: التشغيل:

تعتبر السياحة من أكبر القطاعات التي تمكن من توفير فرص عمل، فهي صناعة كثيفة العمالة حيث تسهم في خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، فهذا القطاع يلعب دورا هاما في تخفيض نسب البطالة.

فبالنسبة لعدد العمال في القطاع السياحي في الجزائر سنة 1985 كان لا يتجاوز 10054 عامل[1]وسنة 2014 بلغ 261289 عامل والجدول الموالي يوضح تطور عدد عمال القطاع السياحي العمومي من 2008 إلى غاية 2014.

**جدول رقم (03) : تطور عدد العاملين في القطاع السياحي في الجزائر (2008-2014) [2]**

| السنوات | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد العاملين | 182000 | 198000 | 213000 | 220000 | 224028 | 256775 | 261289 |

يظهر من خلال الجدول أعلاه بأن العاملين في القطاع السياحي في الجزائر تزايد خلال الفترة من 2008 إلى 2014 حيث بلغ عدد العمال 182000 سنة 2008 ليصل إلى 261289 سنة 2014فقد تزايد عدد العمال ب79289 عامل وهو رقم ضئيل إذا ما قارناه بالمقومات السياحية التي تتمتع بها الجزائر وكذا الإمكانات الضخمة التي خصصت لهذا القطاع .

على الرغم من ضعف نسبة العمالة لقطاع السياحة في الجزائر إلا أنه لا يمكن إخفاء التطور الكبير الذي شهده القطاع السياحي في عدد العمال وخاصة في المنشآت السياحية الفندقية والمقاهي والمطاعم، فهم يمثلون أكبر شريحة من عمال قطاع السياحة.

(1): كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية، ***أطروحة دكتوراه غير منشورة*** (جامعة الجزائر1: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004/2003)، ص.192.

(2): وزارة السياحة والصناعة التقليدية، المتحصل عليه: **http://www.matta.gov.dz/index.php/ar/2015-47/2015-08-20-14-20-08-25-08-27-52**، 12-05-2018، الساعة: 18:20.

**الفرع الرابع: تطور الإيرادات السياحية:** تعتبر الإيرادات السياحية من أهداف السياسيات العامة المتعلقة بتنمية وتطوير مختلف القطاعات، ومن العناصر التي تستغلها الحكومات في تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي حيث أنه من أهم طرق القياس الاقتصادي للسياحة هو تحديد المساهمة المباشرة للسياحة في الإيرادات.

**جدول رقم (04): تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2008-2015)[1]**

| السنة | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإيرادات السياحية ( مليون دولار) | 325 | 266 | 219 | 208 | 196 | 230 | 258 | 304 |

يتضح من خلال الجدول السابق أنه خلال الفترة 2008 إلى 2015 أن أعلى قيمة وصلت إليها الإيرادات السياحية هي325 مليون دولار سنة 2008 وعرفت هذه الفترة تقلبات حادة حيث تراجعت بحوالي 59 مليون دولار بين سنتي 2008 و2009 ، في سنة 2010 بلغت الإيرادات السياحية 219 مليون دولار، وفي سنة 2011 بلغت 208 مليون دولار، أما في سنة 2012 بلغت 196 مليون دولار مقارنة بسنة 2011، ويعود ذلك إلى تهميش القطاع بشكل رهيب وعدم الاهتمام به من طرف الوزارة الوصية برغم من صياغتها للمخطط توجيهي للتهيئة السياحية 2025 واعتباره قطاعا ثانويا من حيث الإيرادات وذلك بحكم وجود قطاع المحروقات، أما في سنة 2013 حدث تحسن ملحوظ على مستوى الإيرادات السياحية في الجزائر لتبلغ قيمتها 230مليون دولار،لترتفع تدريجيا لتصل إلى 304 مليون دولار سنة 2015 .

**الفرع الخامس: مساهمة الإيرادات السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:** الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر يقيس القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات التي أنتجت في البلاد وتعتبر الإيرادات السياحية من الخدمات التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي.

(1): من اعداد الباحث بناءا على: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام نتائج 2013-2015، (الجزائر مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع، رقم 46، نشرة 2016)، ص.55. وحسين الأمين شريط، "فعالية التخطيط الإستراتيجي للتنمية السياحية في الجزائر،" **مجلةالعلوم الإقتصادية والعلوم التجارية**، ع.14 (2015)، ص ص. 131-145.

**جدول رقم (05): تطور مساهمة الإيرادات السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2008-2015) [1]**

| السنة | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مساهمة الإيرادات % | 1.5 | 1.4 | 1.4 | 1.5 | 1.5 | 1.4 |

يتضح أن مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر جد ضعيفة وأنها تسجل زيادات جد منخفضة ومساهمة الإيرادات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للسنوات 2010الى غاية 2015 بين 1.5% إلى 1.4% يعود السبب إلى انخفاض حجم الإيرادات السياحية والاعتماد على إيرادات قطاع المحروقات بشكل كلي وإلى ضعف وقلة الاستثمارات ونقص نوعية الخدمات السياحية المقدمة.

## الفرع السادس: المساهمة في ميزان المدفوعات

وهي تسجيل كافة الإجراءات المالية وفيها ما تم تحصيله وكذلك ما تم دفعه والسياحة تساهم في ميزان المدفوعات كغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

**جدول رقم (06) يوضح مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات[2]**

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نفقات (الوحدة مليون دولار) | 574,3 | 501,7 | 427,8 | 410,2 | 612,1 | 676,7 |
| رصيد(الوحدة مليون دولار) | - 355,2 | -293,4 | -231,4 | -179,9 | -353,8 | -373,0 |

ميزان المدفوعات في الجزائر دائما سالب لأن النفقات السياحية المتجهة نحو الخارج أكبر من الإيرادات السياحية الواردة وهذا ما نلحظه من خلال النفقات التي ينفقه الجزائريون في الخارج وبمقارنتها مع الإيرادات السياحية نجد أن هناك عجز في ميزان المدفوعات.

(1):عائشة شرفاوي ، السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية، **اطروحة دكتوراه غير منشورة**، (جامعة الجزائر03: كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير، 2016/2015) ص220.

(2): من اعداد الباحث بناءا على: الديوان الوطني للإحصائيات...، ***المرجع نفسه***، ص.56.

**الفرع السابع: المساهمة في المستوى المعيشي للأفراد:** يساهم القطاع السياحي في تحسين المستوى المعيشي للأفراد إذا ما تم استغلال السياحة بشكل جيد وتطورت خدماتها.

**جدول رقم ( 07): مساهمة السياحة في المستوى المعيشي للفرد الجزائري[1]**

| السنوات | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|
| نصيب الفرد بالدولار | 6.43 | 6.43 | 8.66 |

بلغ نصيب الفرد الواحد من إجمالي الإيرادات السياحية ما قيمته 6.43 دولار سنة 2006 و2007 وارتفع في سنة 2008 إلى ما قيمته 8.66 دولار وهذا بطبيعة الحال ما سوف ينعكس على المستوى المعيشي للأفراد في البلاد.

(1): يونسي مصطفى،" دور وأهمية السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية،" ***دراسات وأبحاث***، ع.13(ديسمبر 2016)، ص ص. 223- 53.

## المبحث الثاني: التنمية المحلية في الجزائر

التنمية المحلية هي العملية المثلى لاستغلال الموارد المتاحة والنهوض بمستوى حياة أفراد المجتمع المحلي لمستوى أفضل كما ونوعا، وبشكل خاص تعتبر التنمية المحلية في الجزائر من مسؤولية البلدية والولاية في حل المشكلات والقضايا المحلية داخل الإقليم حسب ما تبناها الميثاق الوطني سنة 1976 حيث لابد من وجود جماعات محلية شريكة للقيام بأدوارها المنوطة بها في عملية التنمية المحلية، فالتنمية المحلية في الجزائر هي مختلف الجهود المبذولة من قبل الهيئات المحلية للارتقاء بالمستوى المعيشي للمجتمع المحلي وذلك عبر تحقيق التعاون بين المواطنين والسلطات العمومية .

### المطلب الأول: مقومات التنمية المحلية في الجزائر

التنمية المحلية أصبحت ضرورة حتمية في تطوير المجتمعات المحلية وتحسين المستوى المعيشي للأفراد لذلك عملت الدولة الجزائرية على غرار دول العالم على الاهتمام بمختلف مقومات التنمية المحلية وتجسيدها، ومن الركائز الأساسية التي رأت السلطات الجزائرية أن تقوم سياسة التنمية المحلية عليها وهي:

**- تدخل الدولة:**

لابد من إعطاء الدور القيادي للدولة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وطنيا ومحليا باعتبارها المعبرة عن إرادة المواطنين في المجتمع والممثلة في كافة الهيئات و الجماعات المحلية، نظرا لما تمتلكه الدولة من إمكانيات كبرى فهي الأقدر على تحقيق الأهداف والمشاريع الكبرى للتنمية سواء الوطنية أو المحلية فهي تمثل السلطة القانونية والتنفيذية القادرة على إحداث تغييرات لازمة لدعم عملية التنمية المحلية والدفع بتحقيقها.

**- المشاركة الشعبية:**

تعتبر الظروف التاريخية التي عاشها الشعب الجزائري خلال حقبة الاستعمار هي الدافع الأساسي لإرادة الشعب في أن يعيش في رفاهية واستقرار وفي مجتمع يسوده العدل والمساواة والاستفادة من انجازات التنمية في كافة المناطق بالجزائر، وهذا لا يكون إلا بتحقيق المشاركة الشعبية الفعالة في صنع وتنفيذ وتقويم السياسة العامة ومراقبة مشاريعها وخططها، وقد تبين ذلك في دستور 1989 عند أقرار التعددية الحزبية وحرية إنشاء مؤسسات المجتمع المدني والسماح لها في المساهمة في خدمة المجتمع ومراقبة تنفيذ المشاريع والسياسات وتوفير أطر المشاركة لكافة شرائح أفراد المجتمع عبر جمعيات الأحياء ومجالس المدينة. [1]

(1): بن عثمان شويح، دور الجماعات المحلية دراسة حالة البلدية، ***مذكرة ماجستير غير منشورة*** ( جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010)، ص. 81.

وتجسدت المشاركة الشعبية في إقرار أساليب أنظمة التسيير الجماعية بما في ذلك التسيير الاشتراكي والذاتي للمؤسسات والمراسيم المتعلقة بنظام الإدارة المحلية وكيفية انتخاب أعضائها عبر الانتخابات المباشرة.[1]

**- اللامركزية:**

الاهتمام بتحقيق التنمية المحلية يتعلق بفلسفة اللامركزية فهي الأسلوب الذي يقوم على تقاسم الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية وهيئات أخرى محلية فاللامركزية هي من الأسس التي تقوم عليها عملية التنمية المحلية في الجزائر لتحقيق التوازن الجهوي والإقليمي ، فقد نصت المادة 16 من المخطط الرباعي الثاني على انه يجب أن يسمح التخطيط الجغرافي في إطار تطبيق سياسة اللامركزية خصوصا عبر تطبيق المخططات البلدية بتحقيق سياسة التوازن الجهوي عبر استغلال الطاقات البشرية وموارد البلاد، كما أوصى المؤتمر الخامس للحزب سنة 1983 بأن اللامركزية إطار تنظيمي يمكن المواطنين على مستوى القاعدة الشعبية سواء كانت مؤسسات اقتصادية أو تعاونيات فلاحية أو مجالس محلية منتخبة أو هيئات حزبية أو منظمات جماهيرية بإبداء الرأي حول قضايا التسيير والتنظيم وتقييم مسيرة العمل والإنتاج والتعبير عن المشكلات القائمة وحلولها والأهداف المرغوبة كأطراف معنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ونتائجها، ولقد نصت مختلف برامج الحكومات المتعاقبة منذ 1990 بهذا الشأن حيث جاء في برنامج الحكومة المصادق عليه في22 ماي 2004 على أن نظام اللامركزية خيار استراتيجي هادف اعتمدته الجزائر منذ سنين لتحرير الطاقات في البلاد، على اعتبار أن اللامركزية صورة حقيقية وواقعية لقضايا ومشكلات أفراد المجتمع. [2]

**- الاعتماد على الإمكانات والموارد الوطنية:**

وهي مجمل الطاقات البشرية والإمكانات المتاحة في المجتمع المحلي، فالإمكانات الذاتية هي أساس تحقيق التنمية المحلية والوطنية فهي تعمل على تقليل التكاليف وحسن سير المشروعات لضمان استقلال القرارات السياسية والاقتصادية للدولة، وبالتالي الحرية والاستقلالية أكثر في التخطيط والتنفيذ يعتبر الاعتماد على الإعانات والقروض الأجنبية خطرا على أمن واستقرار الدولة، فالجزائر من بين الدول التي تأثرت بهذه الوضعية وعاشت نتائجها مما عمق لديها أهمية الاعتماد على الإمكانات والموارد الذاتية وحسن استغلالها، تجسد عبر مختلف الإجراءات والقرارات التي اتخذتها السلطات الجزائرية والمتمثل في تسديد جميع الديون من المؤسسات الأجنبية، وعدم اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي والعمل على جذب

---

(1): ***المكان نفسه.***

(2): صليحة بن نملة، مخططات التنمية المحلية في ظل الإصلاح المالي، ***أطروحة دكتوراه غير منشورة*** ( جامعة الجزائر1: كلية الحقوق، 2013/2012)، ص.19.

الاستثمارات الأجنبية وإبرام اتفاقيات التعاون والشراكة التي تسمح بدمج الموارد والجهود الوطنية والأجنبية والظفر بها للدفع بعجلة التنمية الوطنية بشكل عام والتنمية المحلية بشكل خاص.

أما في الجانب المحلي نجد الجماعات المحلية تسعى بشكل مستمر لاكتشاف وخلق موارد وإمكانات ذاتية جديدة للحصول على الإيرادات لتغطية نفقاتها وإنجاز المشاريع والبرامج المحلية، قصد تحقيق التنمية المحلية داخل المجتمع المحلي وإحداث تغيير حضاري لترقية الإقليم.[1]

**- التخطيط:**

فهو الوسيلة الأساسية والفعالة لتحقيق التنمية المحلية وذلك عبر توجيه واستثمار جميع الطاقات والموارد المتاحة بشكل يسمح باتخاذ قرارات رشيدة يشترك فيها جميع أفراد المجتمع والسلطات المحلية قصد تحقيق وضع أفضل للمجتمع، حيث اختارت الجزائر بعد الاستقلال الاعتماد على التخطيط في سياساتها التنموية وطنيا ومحليا وذلك في منتصف الستينات أي سنة 1967 منذ انتهاج النموذج الاشتراكي، وقد باشرت فعلا بتطبيق مجموعة من المخططات على فترات زمنية متدرجة وهي كما يلي: المخطط الثلاثي (1967- 1969)، المخطط الرباعي الأول (1970- 1973)، المخطط الخماسي الأول(1980- 1987)، المخطط الخماسي الثاني (1987- 1989). [2]

وعليه فالتنمية المحلية في الجزائر تتمثل في مختلف المشاريع والخطط التنموية التي تقوم بها الجماعات المحلية وتسعى لتحقيقها قصد رفع المستوى المعيشي داخل المجتمع المحلي وتلبية حاجيات المواطنين، وتحقيق التنمية المحلية مرتبط بمدى توفر هذه الركائز والعمل بها.

## المطلب الثاني: مظاهر التنمية المحلية في الجزائـر

تتمثل في مختلف الأبعاد والجوانب التي تمسها التنمية المحلية والتي اهتمت بها الدولة الجزائرية، وتنقسم إلى تنمية حضرية والمرتبطة بالجانب العمراني وتهيئة السكن، تنمية ريفية تتعلق بتنمية المناطق الريفية وترقيتها، تنمية سياحية والمتعلقة بالتركيز على النهوض بالجانب السياحي وتطويره .

**- التنمية الحضرية:**

لا يمكن الحديث عن تنمية حضرية دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات البيئة المحيطة بالمجتمع للمنطقة التي يراد تنميتها، وتعد البلدية المسؤول الأول المنوط بالتكفل بالتنمية الحضرية داخل الإقليم المحلي حيث قامت السلطات الجزائرية بتدعيم صلاحيات واختصاصات البلدية في هذا الشأن في إطار تطبيق إستراتيجية التهيئة العمرانية للإقليم.

---

(1): حميد ملال، معوقات التنمية المحلية، **مذكرة ماستر غير منشورة** ( جامعة الطاهر مولاي سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015)،ص.28.

(2): يمينة طالبي، الدور التنموي للجماعات المحلية دراسة حالة: ولاية البيض، ***مذكرة ماستر غير منشورة*** (جامعة الطاهر مولاي سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015)، ص.51.

وقد حدد المشرع الجزائري مسؤوليات ومهام البلدية في هذا الشأن فيما يخص تسيير وتهيئة الإقليم وضمان عدم تقاطع دورها في التنمية الحضرية مع ما تقوم به مديرية البناء والتعمير بالتكفل بالمشاريع القطاعية للولاية وتجسيدها، ومع صدور قانون المدينة المتعلق بسياسة تهيئة الإقليم وتحقيق التنمية المستدامة الذي يتيح للبلدية تولي مسؤولية تحقيق التنمية الريفية والمحلية عبر محاربة السكن الفوضوي والهش والقيام بتنفيذ المشاريع وتبني المخططات الحضرية المحلية، كمخطط شغل الأراضي والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، كما تأخذ على عاتقها تمويل الدراسات الخاصة بمشاريع الحضرية المحلية.[1]

فالتهيئة والتعمير من ركائز التنمية الحضرية والمحلية والعناصر الضرورية التي يحتاجها المواطن المحلي والتي ترتبط بمعيشته وحياته ومن أهم الأبعاد التي توضح صورة التنمية المحلية في الجزائر.

**- التنمية الريفية :**

هي عملية تحسين مستوى معيشة الأفراد الذين يعيشون في الريف أي ذوي الدخل المحدود وذلك قصد الحفاظ على الخصائص البيئية للريف وتحسين ظروف السكان وتقديم المساعدة والدعم الكافي لهم للإقامة في المناطق الريفية وضمان الاستفادة من مساهمتهم في المحافظة على مستويات التنمية المحققة. [2]

في السنوات الأخيرة برز الاهتمام بسياسة التنمية الريفية في الجزائر في البلديات الريفية وذلك راجع لتقلص عدد السكان القاطنين بالريف، فالتنمية الريفية تعد اللب الأساسي لتجسيد التنمية المحلية في الإقليم المحلي إلى جانب الحفاظ على الخصوصيات التي تميز المناطق الريفية والتي لابد من الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية مراعاتها وأخذها بعين الاعتبار.

وسياسة التنمية الريفية تستهدف بدرجة أولى الأسر الريفية في المناطق النائية البعيدة والاهتمام بها مما يدفع إلى توسيع نطاق تنفيذ المشاريع التنموية في إطار سياسة التنمية الريفية مع ضمان إشراك كافة الفواعل المحلية، ولقد تمت المباشرة في تطبيق سياسة التنمية الريفية ضمن الإستراتيجية الوطنية التي تم إعدادها في جويلية 2004 وقد تم عرضها في مجلس الحكومة في جويلية 2003 وفبراير 2006 وقد تم اختبار نجاعتها على مستوى كافة ولايات الوطن وتم التشاور بشان هذه الإستراتيجية في ظل احترام الخصوصية المحلية لكل ولاية.

ولقد أقر مجلس الحكومة في فبراير 2006 على أن الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة وكافة المشاريع الخاصة بها اتضح نطاق تطبيقها وتجسيدها.[3]

---

(1): شويح، ***مرجع سابق***، ص ص.84 ، 85.

(2): منيرة دريدي وسلمى حروش، "أهمية ترقية السياحة الريفية في تحقيق التنمية الريفية في الجزائر،" **أبحاث ودراسات التنمية**، ع.6 (جوان 2017)، ص ص. 78-105.

(3): شويح، **مرجع سابق**، ص ص. 87 ، 88.

كما تم في هذا الشأن تطبيق برنامج خاص يسمى بنظام المساعدة على اتخاذ القرار من أجل التنمية الريفية الذي يتيح تقدير تطور مستويات التنمية في بلديات الوطن ضمن كل ولاية والقيام بترتيبها ومقارنتها عبر أرقام ومؤشرات.

**- التنمية السياحية:**

تتمثل في النهوض بالخدمات السياحية المقدمة وذلك عبر ترشيد كافة الإمكانات والموارد السياحية المتاحة ويعتبر التخطيط السياحي ضرورة وحتمية أساسية في التنمية المحلية فهو يهدف إلى وضع برامج لمختلف المناطق والأقطاب السياحية لجعلها مراكز سياحية أكثر جذب واستقطاب للسكان.[1]

فالتنمية السياحية على المستوى المحلي تقع على عاتق المسؤولين المحليين وذلك عبر تخصيص الموارد المحلية للدولة لتلبية العديد من الحاجات الاقتصادية والاجتماعية ، فالتنمية السياحية تحدث في إطار التخطيط المحلي والذي يعد الجزء الأهم من السياسة السياحية والتي بدورها تهدف إلى ترقية الإقليم والمناطق المحلية.[2]

فالدولة الجزائرية في هذا الصدد قامت بتحديد ووضع الآليات المثلى للاستغلال الرشيد في القطاع السياحي لتحقيق التنمية السياحية وترقية المجتمع وذلك بإتاحة الفرصة للجماعات المحلية لاستغلال الموارد المحلية وترشيدها وحسن استثمارها للحصول على التمويل الذاتي لها والقدرة على تنفيذ المشاريع السياحية، وهذا يختلف من بلدية لأخرى حسب موقعها الجغرافي والتاريخي فالبلديات الساحلية يكون لها خاصية تنموية سياحية مميزة [3].

إلا انه لا تزال هناك بلديات تعاني عجز في ما يسمى بالتأطير السياحي وكل ما تعلق بمؤهلات العنصر البشري وتكوينه في جانب تنمية السياحة المحلية، تسعى البلديات للبحث عن مصادر تمويل مختلفة وتنويعها عبر التنسيق والتعاون بالموازاة مع مديرية السياحة فيما يخص الحصول على رخص فتح المقاهي والمطاعم وأماكن التخييم، والعديد من البلديات تقوم بأداء واجباتها تجاه الإقليم في إطار تحقيق التنمية المحلية بشكل عام والتنمية السياحية بشكل خاص عبر تطبيق قوانين ترقية النشاط السياحي.

---

(1):شريط، ***مرجع سابق***، ص ص. 131-145.

(2): كولن مايكل هول، ***السياحة والسياسة مدخل إلى التنمية السياحية الرشيدة***، تر: محمد فريد حجاب، (القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ، 2003)، ص.195.

(3): شويح، ***مرجع سابق***، ص.90.

كما يجب إنشاء الهيئات السياحية ذات الطابع السياحي والمحافظة على المعالم السياحية والأثرية من متاحف وحمامات معدنية وعلاجية والآثار الواقعة داخل حدود الإقليم، لذا لابد من حصر الموارد السياحية الخاصة بكل إقليم حتى تتضح أهداف الإستراتيجية السياحية وتكون أكثر ملائمة لكل بلدية ومن ثمة تحقيق تنمية سياحية محلية. [1]

فالتنمية السياحية تعد جزء من التنمية المحلية، فهذه الأخيرة تشكل عنصر أساسي من الإستراتيجية الوطنية التي تتبناها الهيئات اللامركزية كمديرية السياحة والبلدية والولاية ، فالإيرادات والمداخيل التي يتم الحصول عليها من قطاع السياحة كرسوم الإقامة والضرائب المختلفة تدخل ضمن تمويل ميزانيات الجماعات المحلية حيث يتم استغلالها في مشاريع التنمية المحلية لإنشاء أماكن استقطاب سياحية وتوفير مناصب عمل للمواطنين .

## المطلب الثالث: معوقات التنمية المحلية في الجزائر

وتتمثل في مختلف الصعوبات والمشاكل التي تعيق نشاطات ومشاريع التنمية المحلية حيث تتعدد وتختلف هذه المعوقات من تنظيمية وإدارية ومالية وبشرية نذكر منها:

### الفرع الأول : معوقات سياسية وإدارية

- الاحتكار الكبير في عملية صنع القرار من طرف السلطة المركزية مما أدى إلى تهميش دور الجماعات المحلية، وخاصة فيما تعلق بعمليات التخطيط التي تقوم بها السلطة المركزية عوضا عن الهيئات المحلية وقد تجلى ذلك في المشاريع الوطنية الكبرى والمخططات المحلية التي تقوم بها الدوائر المركزية في إقليم أو ولاية معينة، وهذا ما نتج عنه إفراغ محتوى هذه المشاريع وعدم فعاليتها وهذا يؤدي إلى عدم تحقيق التنمية المحلية، إذ لابد من إعادة النظر في الدور الحقيقي للإدارة اللامركزية في القيام بمشاريع التنمية المحلية.

- ضعف آليات تكريس الديمقراطية وسيادة العلاقات العشائرية وسيطرتها على عملية صنع القرار السياسي حول برمجة المخططات والمشاريع التنموية في الإقليم المحلي. [2]

- ظاهرة الفساد الإداري كالرشوة والمحسوبية واختلاس المال العام مما ساهم في ضعف دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية.

- غياب الشفافية والمسائلة والرقابة وسيادة الغموض في مهام وأدوار السلطات المحلية .

---

(1): ***المرجع نفسه***، ص. 91.

(2): عبد القادر حسين، الحكم الراشد في الجزائر واشكالية التنمية المحلية، **مذكرة ماجستير غير منشورة** ( جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011)، ص. 175 .

- عملية الإصلاح الإداري التي باءت بالفشل على الرغم من جهود الدولة في القيام بإصلاحات إدارية عديدة تمثلت في صدور العديد من قوانين الإدارة المحلية للبلدية والولاية وذلك راجع لعدم وجود التجسيد الحقيقي لها وإهمالها وعدم التقيد بها[1].

- عدم إتباع الأساليب الحديثة في التسيير كإدارة الجودة الشاملة وإدارة الموارد البشرية، في المقابل يتم الاعتماد فقط على أساليب تقليدية قائمة على تقديم الحلول الترقيعية المؤقتة للمشاكل.[2]

## الفرع الثاني: معوقات بشرية

- ضعف المؤهلات والكفاءات الإدارية التي تتحمل مسؤولية التنمية المحلية على مستوى الهيئات المحلية، وتدني مستوى الأداء الوظيفي لديهم وذلك راجع إلى إهمال تنمية المورد البشري وتكوينه وتراجع الخبرة المهنية والعلمية للمنتخبين المحليين وما تعلق بإشكالية تكوين المنتخبين المحليين وطرق اختيار قوائم المرشحين للانتخابات المحلية (قوانين الانتخاب والأحزاب) مما ينجر عنه عدم قدرة هؤلاء في تسيير الشأن المحلي .

## الفرع الثالث: معوقات مالية

- قلة مصادر التمويل المحلي والنظام الجبائي وهذا يبقى في ظل توفر للموارد لكن يبقى الخلل في كيفية استثمار واستغلال هذه الإمكانات مما يجعل من الجماعات المحلية معتمدة بشكل كبير على إعانات الدولة وهذا ما يؤدي إلى عرقلة إنجاز مشاريع التنمية المحلية .[3]

(1): ملال، ***مرجع سابق***، ص.54 .

(2): ***المرجع نفسه***، ص.55.

(3): الحاج سي فضيل ومعمر حيتالة ومحمد بن عطة، "إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات،" ***المجلة الإقتصادية للإقتصاد والإدارة***، ع. 09 (جانفي 2017)، ص ص. 164- 172.

# الفصل الثاني:

# آليات السياسة السياحية في الجزائر وانعكاساتها على التنمية المحلية

## تمهيد

تكتسب السياحة أهمية بالغة، ذلك أنها تعتبر موردا جديدا ومستقبليا وجب تنظيمه، فصناعة السياحة عرفت تطورا كبيرا على الصعيد الدولي سواء من ناحية السياح أو من خلال المداخيل الناتجة عنها، وباعتبار الجزائر من البلدان العربية التي تتوفر على مجموعة من المقومات التاريخية والجغرافية، ومن هذا المنطلق حرصت الجزائر في الوقت الحالي على أن تتجه وبكل ثبات نحو تنمية قطاع السياحة والنهوض به، حيث عمدت الجزائر لأجل ذلك إلى وضع آليات وإجراءات قانونية تكفل السير الحسن لهذا القطاع وتعمل على تنظيم السياحة والقائمين عليها، كما عملت على تبني سياسة سياحية جديدة اعتمدت فيها على المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية والذي يعتبر الإطار لمرجعي للسياسة السياحية في الجزائر.

## المبحث الأول: الإطار القانوني والهيكلي للقطاع السياحي في الجزائر

النشاط السياحي في الجزائر تضبطه قوانين ومراسيم، حيث اتخذت الدولة الجزائرية مجموعة من الإجراءات المؤسساتية والقانونية والاقتصادية بهدف النهوض بهذا القطاع، كما يتضمن القطاع السياحي في الجزائر عدة مؤسسات سياحية تعمل كلها من أجل تنشيط و ترقية الحركة السياحية.

### المطلب الأول: التنظيم القانوني للسياحة في الجزائر

لجأت الدولة من أجل إنجاح عملية الخوصصة وتشجيع القطاع الخاص المحلي للاستثمار في جميع القطاعات التي حررتها، وفتح رؤوس أموالها أمام المستثمرين الخواص بشكل عام والقطاع السياحي بشكل خاص، إلى سن جملة من التشريعات والنصوص القانونية لتتماشى مع مرحلة الانفتاح.

و تتمثل هذه القوانين في :

**الفرع الأول: قانون النقد والقرض (90-10):** الذي يعتبر الأساس في بداية الإصلاحات الاقتصادية، حيث جاء فيه:

" ***يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة أو للمؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي يشار إليه صراحة بموجب نص قانوني***" [1]

لهذا يعتبر هذا القانون مشجعا للاستثمار المباشر والشراكة وهو يكرس قرار البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية والاستقرار الداخلي، كما يسمح باستحداث بنوك أجنبية في الجزائر وبالتالي تفتحه على رأس المال الأجنبي في إطار الاستثمار أو الشراكة ، وقيد تحويل الأموال فيما يخص القطاع السياحي ببعض الشروط أهمها :

- خلق مناصب شغل جديدة مع تأهيل الإطارات الجزائرية وكذا المستخدمين.
- التخصص والخبرة في الميدان السياحي والعمل على تطوير الوسائل المستخدمة مع ما يتماشى والسياحة الحديثة.
- تحسين المنتج السياحي وخلق فائض من العملة الصعبة. [2]

---

(1): الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،" *القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض*"، **الجريدة الرسمية**، ع.16 ،14 افريل 1990،ص ص 1-30.

(2): محمدي عز الدين، أهمية القطاع السياحي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية (حالة الجزائر)، **أطروحة دكتوراه غير منشورة** (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية،2012/2011)، ص.150.

- المحافظة وصيانة أملاك الدولة المستعلمة في النشاط، وفي المقابل يستفيد المستثمر الأجنبي في الجزائر من تحويل رؤوس أمواله مع الفوائد حسب المادة 184 من قانون النقد والقرض.

وبعد صدور هذا القانون المشجع لجلب رؤوس الأموال واقترحت وزارة السياحة برنامج استثمار تحت اسم "الجنوب الكبير " وهو برنامج يمتد لفترة عشرة سنوات ينطلق من سنة 1991 يتوزع بين استثمارات عمومية وخاصة.[1]

**الفرع الثاني: قانون ترقية الاستثمار رقم (93-12):** يحدد هذا الأمر النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز، جاء كمحفز لجلب الاستثمارات الأجنبية والمحلية في جميع القطاعات باستثناء تلك التي بقيت حكرا على الدولة منحت الدولة جملة من الضمانات داخلية ودولية تتمثل فيما يلي:

- مبدأ المعاملة العادلة بين المستثمرين الأجانب والجزائريين من جهة، والمستثمرين الأجانب فيما بينهم. من جهة أخرى

- إمكانية تحويل رأس المال المستثمر الناجم عنه ويخص هذا الضمان أيضا الناتج الصافي للتنازل أو التصفية حتى ولو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي للمستثمر.

أما فيما يخص النظام القضائي فيعرض أي نزاع بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية إما بفعل المستثمر وإما نتيجة لإجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده على المحاكم المختصة إذا كانت هناك اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف، أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالصلح والتحكيم، أو يسمح للأطراف بالاتفاق على إجراء الصلح باللجوء إلى تحكيم خاص.[2]

**الفرع الثالث: قانون تطوير الاستثمار سنة 2001** : جاء الأمر 03/01 الصادر بتاريخ: 22 أوت 2001 ليعمل على تجسيد الإصلاحات الوطنية ويدعمها بإجراءات وأدوات قانونية أكثر فعالية من قبل بتقديمه امتيازات إضافية للمستثمرين سواء كانوا جزائريين أو أجانب والمتمثلة في:

**امتيازات النظام العام** :حيث نصت المادة 09 من القانون على:

- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار. [3]

---

(1): ***المكان نفسه.***

(2): الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،" القانون رقم 93-12 المؤرخ في 05 اكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات"، ***الجريدة الرسمية***، ع.64، 05 اكتوبر 1993، ص ص.1-14.

(3):الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،" الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 22 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار" ***الجريدة الرسمية***، ع.47، 22 أوت 2001، ص ص. 1- 28.

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية عندما تكون موجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

- الإعفاء من رفع رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

**امتيازات النظام الاستثنائي**: تتعلق بالامتيازات التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية وتدخر الطاقة. (1)

**الفرع الرابع: قانون التنمية المستدامة للسياحة:** صدر القانون رقم 03-01 في 17 فيفري 2003 والذي يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، وهدف هذا القانون إلى:

- إحداث محيط ملائم ومحفز من أجل ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة وإعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع قدرات الإيواء والاستقبال وتثمين التراث السياحي الوطني.

- إدماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية وتنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية.

- تلبية حاجات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والاستجمام والتسلية وتحسين نوعية الخدمات.

- المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة وتثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية.

- التطوير المنسجم والمتوازن للنشاطات السياحية وترقية الشغل في الميدان السياحي. (2)

**الفرع الخامس: القانون متعلق بإستغلال الشواطئ:** صدر القانون رقم 03-02 في 17 فيفري 2003 والذي يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحي للشواطئ و يهدف إلى :

- حماية وتثمين الشواطئ قصد استفادة المصطافين منها بالاستجمام والخدمات المرتبطة بها.

- توفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة للشواطئ تستجيب لحاجات المصطافين من حيث النظافة والصحة والأمن وحماية البيئة.

- تحسين الخدمات المقدمة للمصطافين.

- تحديد نظام تسلية مدمج ومتناسب مع نشاطات السياحة الشاطئية. (3)

---

(1): ***المكان نفسه.***

(2): الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، "القانون رقم03-01 والمتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة المؤرخ في 19 فيفري"، ***الجريدة الرسمية***، ع.11، 19 فيفري 2003، ص ص 1-28.

(3): الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، "القانون رقم 03-02 والمتعلق باستغلال الشواطئ المؤرخ في 19 فيفري2003"، ***الجريدة الرسمية***، ع.11، 19 فيفري 2003، ص ص 1-28

**الفرع السادس: القانون متعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية:** صدر القانون رقم 03-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003، وهدف إلى:

- الاستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية قصد ضمان التنمية المستدامة للسياحة.
- إدراج مناطق التوسع والمواقع السياحية وكذا منشآت تنمية النشاطات السياحية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.
- إنشاء عمران مهيأ ومنسجم ومناسب مع تنمية النشاطات السياحية والحفاظ على طابعه المتميز وكذا حماية المقومات الطبيعية للسياحة.
- المحافظة على التراث الثقافي والموارد السياحية من خلال استعمال واستغلال التراث الثقافي والتاريخي والديني والفني لأغراض سياحية. [1]

## المطلب الثاني: هياكل القطاع السياحي في الجزائر وشركائه

أنشأت الجزائر عدة هياكل إدارية لتنمية القطاع السياحي وتعتمد في تنفيذ سياستها السياحية على مجموعة من المؤسسات وهذا بهدف إشراك القطاع السياحي في مسار التنمية ومن هذه المؤسسات نجد:

**الفرع الأول: وزارة السياحة والصناعة التقليدية:** تتربع على هرم سلطة القطاع السياحي وتعد الجهاز المدبر والمخطط لكافة الاتجاهات السياحية التنموية، تأسست هذه الوزارة بموجب المرسوم التنفيذي رقم63 -474 في 1963/12/20. [2] أوكلت لهذه الوزارة مجموعة من المهام وهي:

- التعريف بالمنتوج السياحي الجزائري مع العمل على توجيهه وترقيته.
- تنفيذ السياسة الحكومية السياحية.
- التكفل بإنجاز كافة المخططات الخاصة بالتنمية السياحية والسهر على مراقبتها.
- اقتراح السياسة الوطنية في المجال السياحي، الصناعة التقليدية وضمان المتابعة والمراقبة وفقا للنصوص والتشريعات السارية المفعول.
- رفع التقارير فيما يخص نتائج العمل والنشاط إلى مجلس الحكومة ومجلس الوزراء.
- وضع استراتيجيات وسياسات في القطاع السياحي والصناعات التقليدية، اقتراح النصوص التشريعية والتنظيمية، مراقبة النوعية للمنتجات السياحية وذلك للحماية والمحافظة على الإرث السياحي والتقليدي.[3]

---

(1): الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "القانون رقم 03-03 و المتعلق بمبادئ و قواعد حماية وتهيئة مناطق التوسع السياحي المؤرخ في 17 فيفري2003"، ***الجريدة الرسمية***،ع.11، 17 فيفري 2003، ص ص 1-30.

(2): عبد الرزاق مولاي لخضر وخالد بورحلي، "متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري،" ***المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية***، ع.04 (جوان 2006)، ص ص. 67-81.

(3): عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات ( 2000-2025)، ***أطروحة دكتوراه غير منشورة*** (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2012-2013)، ص. 184.

**الفرع الثاني:الديوان الوطني للسياحة**: هو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهو أداة تستعملها الحكومة لتحديد السياسة الوطنية في مجال السياحة وتنفيذها، أسس بموجب المرسوم الرئاسي رقم 88-214 المؤرخ في أكتوبر 1988 والمعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90-409 المؤرخ في 22 ديسمبر 1990 والمعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم92-402 المؤرخ في 31 أكتوبر 1992 تنحصر مهمة الديوان الوطني للسياحة ضمن إطار المشاركة في عمليات إعداد وتصميم السياسة الوطنية السياحية وبرامجها الترقوية مع تتبع كل مراحل تنفيذها، ومن أهم المهام الموكلة له:

- منح الاعتماد الخاص لوكالات السفر والسياحة ومراقبتها.
- توضيح النظرة الجديدة للقطاع السياحي في إطار الإصلاحات الاقتصادية.
- القيام بالدراسات الميدانية المتعلقة بالفضاء السياحي وتوجيه المتعاملين السياحيين. [1]
- تقييم نتائج الأعمال السياحية عن طريق جمع وتحليل واستغلال كافة الإحصائيات ذات العلاقة بالترقية السياحية.
- الوقوف على كافة الإجراءات البحثية الخاصة بتحولات السوق السياحية الداخلية والخارجية.
- ترقية النشاط السياحي عن طريق متابعة كافة العمليات المعتمدة ضمن هذا القطاع.
- المشاركة في المحافل الدولية السياحية خاصة التظاهرات المرتبطة بالمناخ والحمامات المعدنية
- ترقية السياحة عن طريق تطوير وتنشيط التبادلات مع المؤسسات والهيئات الخارجية.[2]

(1): عوينان، ***مرجع سابق***، ص 188.

(2): ***المكان نفسه***.

**الفرع الثالث: مؤسسات التكوين**:على المستوى الوطني توجد ثلاثة مؤسسات مختصة في التكوين السياحي موضحة من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم (08) المؤسسات المختصة في التكوين السياحي [1]**

| المعهد | المستوى و فروع التكوين |
|---|---|
| المعهد الوطني للفندقة والسياحة ببوسعادة | تقني سامي في الاستقبال، المطاعم والطبخ |
| المعهد الوطني للفندقة والسياحة تيزي وزو | تقني سامي في الاستقبال، المطاعم والطبخ و الإدارة الفندقية والسياحة |
| المدرسة الوطنية العليا للسياحة | ليسانس في التسيير الفندقي والسياحي |

**الفرع الرابع: الوكالة الوطنية للتنمية السياحية:** وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، لها شخصية معنوية واستقلال مالي، ونسبة إلى اسمها"الوكالة الوطنية للتنمية السياحية "فهي من الهيئات الرئيسة والمسؤولة عن تجسيد السياسة الوطنية للتنمية السياحية وأداة أساسية للتسيير والتنمية والاستغلال العقلاني للموارد السياحية وحماية العقار السياحي وحسب المرسوم رقم 70-98 الصادر في: 1998/02/21 فهي مكلفة بما يلي:[2]

- حماية مناطق ومواقع التوسع السياحي.
- ترقية و ترويج مناطق و مواقع التوسع السياحي، والحرص على توفير وإنشاء المرافق العمومية.
- انجاز كل العمليات المرتبطة بالتنمية السياحية المتعلقة بالعقار سواء كانت مالية أو تجارية وصناعية.
- مرافقة إدارة السياحة في تصور وإنجاز إستراتيجية التنمية السياحية.
- الحرص على احترام القوانين المتعلقة بالسياحة ومخططات التهيئة السياحية والعمرانية داخل مناطق ومواقع التوسع السياحي بهدف حمايتها وتطويرها، إضافة إلى وضع دفتر شروط خاص بكل مناطق التوسع السياحية.
- تهيئة الأراضي المعتمدة والتي تخدم الاستثمار السياحي. [3]

---

(1): وزارة السياحة والصناعة التقليدية، المتحصل عليه: **http://www.matta.gov.dz/index.php/ar/2015-08-25-07-48-14/2015-09-09-08-25-32/2015-09-09-08-52-08** ، 2018/04/01. الساعة: 22:15.

(2): الوكالة الوطنية للتنمية السياحية، المتحصل عليه: **http://www.andt- dz.org/ar/?action=formunik&type=menu&idformunik=45** ، 2018/04/01، الساعة 22:28.

(3): ***المكان نفسه***.

**الفرع الخامس: المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية:** مقرها سيدي فرج، تقوم بدراسة المشاريع السياحية، حسب المرسوم 98-94 الصادر بتاريخ 10 مارس 1998 فهي مكلفة ب:

- القيام بدراسات التهيئة السياحية والمعدنية .
- مراقبة المشاريع التنموية وإنجاز الدراسات لمعرفة الطاقات السياحية و تنميتها.
- مراقبة المجمعات السياحية والفندقية والمعدنية.
- تأسيس بنك للمعلومات لأجل التهيئة والتنمية السياحية. (1)

## الفرع السادس: مديريات السياحة و الصناعة التقليدية:

إذا كانت المؤسسات السياحية الوطنية تلعب دورها السياحي على المستوى الوطني فإن المديريات السياحية لها دور مهم على المستوى المحلي، ويبلغ عدد مديريات السياحة 48 مديرية موزعة على مستوى كل ولاية، لتسهيل وتنشيط السياحة المحلية، وهي الممثل الأساسي للوزارة على المستوى المحلي، والمسئولة عن مراقبة النوعية والتهيئة الخاصة بالسياحة ومنح رخص الاستثمار ومحاولة مراقبة ومتابعة المشاريع وتطبيق العقوبات في حالة عدم احترام القانون، وتعمل كذلك على:

- تحسيس الجمعيات والدواوين السياحية للمشاركة في التظاهرات والمهرجانات التي تقام بالولايات السياحية خلال مواسم الاصطياف للتعريف بالإمكانيات السياحية للولاية.
- عقد لقاءات مع المتعاملين قصد إنشاء المجلس الولائي للسياحة، والذي يعتبر فضاء تشاوري من شأنه الإلمام بكل الاقتراحات والانشغالات التي تساهم في إنعاش القطاع .
- توزيع مطويات إشهارية للتعريف بالقدرات السياحية للولاية.
- إبداء الرأي حول إنشاء جمعيات ذات طابع سياحي.

ويمكن تقسيم مهام مديريات السياحة إلى مجالين، الأول المجال السياحي، والثاني في الصناعة التقليدية.

**1-في مجال السياحة :** تكلف مديريات السياحة بما يلي:

- إعداد مخطط عمل سنوي يتعلق بالنشاطات السياحية .
- المبادرة بكل إجراء من شأنه إنشاء محيط ملائم ومحفز للتنمية المستدامة للنشاطات السياحية المحلية.
- السهر على التنمية المستدامة للسياحة، من خلال العمل على تثمين القدرات المحلية .
- تنفيذ برامج وتدابير ترقية وتطوير النشاطات السياحية والحمامات المعدنية وتقويم نتائجها.
- إدماج النشاطات السياحية ضمن أدوات تهيئة الإقليم والعمران، وتثمين مناطق ومواقع التوسع السياحي. (2)

---

(1): مولاي لخضر وبورحلي، ***مرجع سابق***، ص ص. 67-81.

(2): عوينان، مرجع سابق، ص ص. 193- 4.

-السهر على تلبية حاجيات المواطنين وتطلعات السياح في مجال الراحة والاستجمام والترفيه.
- ضمان تنفيذ ميزانيات التجهيز والتسيير في جانبه السياحي.
- توجيه مشاريع الاستثمار السياحي ومتابعتها بالاتصال مع الهيئات المعنية.
- ضمان متابعة تنفيذ عمليات الدعم بعنوان صندوق دعم الاستثمار وترقية وجودة النشاطات السياحية.
- المساهمة مع القطاعات المعنية في ترقية الشراكة الوطنية.

**2- في مجال الصناعة التقليدية**: تقوم مديريات السياحة في مجال الصناعة التقليدية بالمهام التالية:

- إعداد مخطط عمل سنوي ومتعدد يتعلق بتطوير نشاطات الصناعة التقليدية .
- المبادرة بكل إجراء من شأنه خلق جو ملائم للتنمية المستدامة لنشاط الصناعة التقليدية .
- المساهمة في حماية تراث الصناعة التقليدية والمحافظة عليه ورد الاعتبار له.
-السهر على تطبيق واحترام القوانين والنماذج المتعلقة بالجودة في ميدان الإنتاج.
-المساهمة في حماية تراث الصناعة التقليدية والمحافظة عليه ورد الاعتبار له .
-السهر على تطبيق واحترام القوانين والتنظيمات والمقاييس والنماذج المتعلقة بالجودة في ميدان الإنتاج، وجمع المعلومات والمعطيات الإحصائية في مجال الصناعة التقليدية وضمان توزيعها.
-تدعيم أعمال المنظمات والتجمعات المهنية، والجمعيات والفضاءات الناشطة في ميدان الصناعة التقليدية.[1]

تتمتع مديريات السياحة على المستوى المحلي بصلاحيات هامة ما يجعلها قادرة على النهوض بالسياحة المحلية وتشجيعها على مستوى الولايات سواء كانت ساحلية أو صحراوية، ويمكن لمديريات السياحة المساهمة بصفة مهمة في تطوير السياحة الجزائرية إذا قامت بالأدوار الموكلة إليها على أحسن وجه .

## الفرع السابع: وكالات السياحة والأسفار والجمعيات السياحية:

تشكل وكالات السياحة والأسفار متعاملا اقتصاديا له دورا مهما في المجال السياحي، نظرا لدورها الفعال في تحسين جودة الخدمات السياحية، واستقطاب السياح الأجانب وكسب الخبرات الأجنبية وتنمية روح المنافسة أما دور الجمعيات السياحية لا تقل أهميتها عن وكالات السياحة والأسفار فهي تعمل على تنمية الثقافة السياحية لدى المجتمع، والتعريف بالمناطق السياحية في الجزائر.

(1): ***المكان نفسه***.

**1- وكالات السياحة والأسفار:**

عرفها القانون الجزائري رقم 99-06 المؤرخ في 1999/04/04 :

***"على أنها كل مؤسسة تمارس بصفة دائمة نشاطا سياحيا ، يتمثل في بيع مباشر أو غير مباشر لرحلات وإقامات فردية أو جماعية ، وكل أنواع الخدمات المرتبطة بها"[1]***

يضم القطاع السياحي الجزائري 2722 وكالة سياحية موزعة على ربوع الوطن وهذا حسب إحصائيات 2014 .[2]

حيث تقوم بالوظيفة التجارية والتسويقية للمنتوج السياحي من خلال:

- حجز الغرف في المؤسسات الفندقية والعمل على تقديم أحسن الخدمات للسياح.
- تسويق الرحلات وبيع التذاكر والتعريف بالتراث الوطني في الخارج.
- تنظيم جولات وزيارات برفقة مرشدين داخل المدن والمواقع والآثار ذات الطابع السياحي والتاريخي ووضع خدمات المترجمين والمرشدين السياحيين تحت تصرف السياح.
- القيام لصالح الزبائن بإجراءات التأمين من كل الأخطار التي تمس نشاطاتهم السياحية .[3]

**2- الجمعيات السياحية:**

إن عدد الجمعيات النشطة في القطاع السياحي قليل جدا مقارنة مع الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الجمعيات من خلال نشر الثقافة السياحية والقيام بعملية التوعية بأهمية السياحة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، ويبلغ عدد الجمعيات ذات الطابع السياحي أربعين جمعية حسب احصائيات 2014.[4]

ومن أهم الجمعيات السياحية يمكننا ذكر ما يلي:

-الفيدرالية الوطنية لدواوين السياحية.

-الفيدرالية الوطنية لجمعيات وكلاء السياحة والسفر.

-اتحادية عملاء السياحة.

-الجمعية الوطنية لأجل ترقية السياحة.

-الجمعية الوطنية للدفاع و التعبير عن السياحة.[5]

---

(1):الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "القانون رقم 69-09 المؤرخ في 1999/04/04، المحدد للقواعد التي تحكم نشاطات وكالات السياحة والأسفار"، ***الجريدة الرسمية***، ع.23، ص ص1-28 .

(2): إحصائيات السياحة سنة 2014، المتحصل عليه : **http://www.matta.gov.dz/index.php/ar/2015-09-09-10-24-38/2015-14-48-07-25-08**، 29-04-2018، ص.11.

(3): عوينان، ***مرجع سابق***، ص.199.

(4): إحصائيات السياحة سنة 2014، ***مرجع سابق***. ص.14.

(5):عوينان، ***مرجع سابق***، ص.200.

-الاتحاد الوطني لوكلاء السياحة.

-كونفيديرالية المتعاملين مع قطاع السياحة.

-الجمعية الوطنية لإعادة السياحة و الدفاع عنها.

-جمعية ترقية السياحة المعدنية.

-الفيدرالية الوطنية لعمال الفنادق و المطاعم.[1]

هناك العديد من المنظمات والمؤسسات القائمة على القطاع السياحي في الجزائر، والتي تضطلع بتنفيذ السياسة السياحية في الجزائر، هذه المؤسسات تعمل كلها من أجل ترقية القطاع السياحي وتنشيط الحركة السياحية في الجزائر عبر مختلف الاختصاصات والأدوار الموكلة لها.

(1): ***المكان نفسه.***

## المبحث الثاني: سياسات التنمية السياحية في الجزائر وبرامجها

أصبحت السلطات العمومية في الوقت الحالي واعية بالمشاكل والتحديات التي تواجهها السياحة في الجزائر مقارنة بالوجهات الجهوية والمتوسطية، مما لا يعكس على الإطلاق الإمكانيات السياحية التي تزخر بها البلاد، التي بقيت غير مستثمرة وغير مستغلة وأحيانا مستغلة لكن تبقى بشكل غير صحيح، لذلك عزمت الدولة الجزائرية والمتمثلة في وزارة السياحة والصناعة التقليدية على إطلاق سياسة سياحية جديدة المتمثلة في إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر آفاق 2025 وذلك لترقية القطاع السياحي وتجسيد دوره في الدفع بالعجلة التنموية في الجزائر عبر مختلف المشاريع والبرامج السياحية وتتمثل هذه الإستراتيجية في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025 الذي جاء في ظل مشاكل عديدة عرقلت المسار التنموي للقطاع السياحي في الجزائر، في هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى أهم الإستراتيجيات والبرامج التنموية الكبرى للسياسة السياحية في الجزائر ومساهمتها في التمهيد للعملية التنموية على المدى القريب والبعيد .

### المطلب الأول : المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

منذ الاستقلال والسلطات الجزائرية تعمل على النهوض بالقطاع السياحي خاصة في الفترة التي عرفت فيها أسعار النفط انخفاضا ملحوظا، بإطلاق مخططات تنموية سياحية أكثر نجاعة من سابقاتها، وحسب ما جاء به ميثاق السياحة 1966 فالجزائر ورثت 5922 سرير بعد الاستقلال إضافة إلى هياكل سياحية متدهورة وغير قادرة على تلبية حاجيات السياح، وقد قامت الدولة في إطار ترقية القطاع السياحي وتنميته بتسيير الهياكل المورثة عن الاستعمار الفرنسي، والقيام ببرامج سياحية خاصة بمناطق التوسع الموجودة في الجزائر خلال الفترة 1962- 1966، ويهدف الميثاق 1966 إلى تحسين مستوى المعيشي للمجتمع الجزائري بدرجة أولى من خلال:

توفير مناصب شغل للمواطنين، الحصول على العملة الصعبة، وإدماج السياحة الجزائرية ضمن السوق الدولي للسياحة العالمية، وإنجاز هياكل ومنشآت سياحية بمواصفات ترضي السياح، إلا أن مجمل هذه الأهداف لم يتم تحقيقها نتيجة إهمال القطاع السياحي والتركيز على بناء القطاعات الأخرى المتضررة من الاستعمار.[1]

(1): محمد بويهي، "مسار السياسة السياحية في الجزائر،" ***مجلة الاقتصاد الجديد***، ع.07 (سبتمبر2012)، ص ص 59- 78.

وتوالت العديد من المخططات التنموية في مختلف القطاعات والتي مست القطاع السياحي كالمخطط الثلاثي والرباعي الأول والخماسيين الأول والثاني إلا أن حالة السياسة السياحية بقيت في ركود وانخفاض مستمر وتحقيق زيادات ضئيلة جدا، ما مر به القطاع السياحي عبر هذه المراحل والمخططات تميز بضعف حجم الاستثمارات المخصصة للقطاع،[1] إضافة إلى فشل سياسيات ومخططات ترقية القطاع السياحي كالاستثمار والشراكة والخوصصة للقطاع في فترة التسعينات، وبعد عودة الأمن والاستقرار نسبيا عملت الدولة الجزائرية على إعادة بعث القطاع السياحي، حيث تم صياغة خطة حول تطوير قطاع السياحة في أفاق 2010 في شكل وثيقة بعنوان "مخطط أعمال التنمية السياحية المستدامة في الجزائر أفاق 2010 "، لكن بعد سنتين من تنفيذه بدا ضروريا إدخال بعض التعديلات من أجل تثبيت المكتسبات وضبط الأفاق بالنظر للتطورات الجديدة الحاصلة على المستوى الداخلي والخارجي ليصبح مخطط أعمال لأفاق 2013، وتماشيا مع ذلك قامت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة ببعث المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية بداية من جانفي 2008.[2]

يعد المخطط الوطني للتهيئة السياحية الإطار المرجعي والإستراتيجي الذي تتجسد من خلاله سياسة وإرادة الدولة الجزائرية لتطوير القطاع السياحي والنهوض به، لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة المرجوة وهذا على المدى القريب 2008 والمدى المتوسط 2015 والمدى البعيد 2025.

حيث وجدت الجزائر نفسها متأخرة بشكل كبير في هذا المجال لاسيما إذا ما قورنت بالدول المغاربية المجاورة على الرغم من مؤهلاتها السياحية المتنوعة لذا فإن الإستراتيجية الجديدة تعتبر السياحة حتمية وطنية للبلاد باعتبارها المحرك الأساسي للتنمية الشاملة وبديلا للمحروقات، حيث تم إعداد هذا المخطط انطلاقا من عدة أبحاث ومشاركات وتحقيقات ودراسات ومشاورات مع متعاملين وطنيين محليين وخواص وتعلن الدولة الجزائرية من خلال نظرتها للتنمية السياحية الوطنية في إطار التنمية المستدامة إضافة إلى الاعتناء بالموروث الثقافي والحضاري للبلاد وجعله في خدمة البلاد.[3]

ويعتبر هذا المخطط جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لآفاق2025، الذي يجسد برنامج عمل الدولة في إطار التنمية المستدامة لضمان التوازن الثلاثي للعدالة الاجتماعية والفعالية الاقتصادية والمحافظة على البيئة، وهذا على مستوى كل مناطق التراب الوطني لـ20 سنة القادمة.[4]

---

(1): ***المرجع نفسه***، ص ص.59- 78.

(2): سعيدي والعمراوي، ***مرجع سابق***، ص ص.94- 114.

(3): أبركان، ***مرجع سابق***، ص ص. 120 ، 1.

(4): فاتح مجاهدي وعبد الرحيم زديوي، " تبني التخطيط التسويقي الإستراتيجي لتفعيل قطاع السياحة في الجزائر،" ***اقتصاديات المال والأعمال***، (ديسمبر 2017)، ص ص. 242-51.

## الفرع الأول :أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:

والتي نعني بها جملة الأهداف العامة والمادية والمالية للمخطط التوجيهي التي تسري في إطار تحقيق مشاريع التنمية المحلية المستدامة الوطنية للدولة الجزائرية، حيث جعل هذا المخطط السياحة محرك للتنمية الاقتصادية وذلك عبر:

- ✓ ترقية اقتصاد بديل عن المحروقات وتنظيم العرض السياحي.
- ✓ إعطاء الدولة بعد سياحي عالمي وجعلها قبلة سياحية ممتازة على الصعيد المتوسط، وهذا حتى تكون السياسة السياحية أداة للمساهمة في خلق مناصب شغل، وفي تحسين التوازنات الاقتصادية الكبرى (ميزان المدفوعات والميزان التجاري ، الميزانية ).
- ✓ التوفيق بين ترقية السياحة وحماية البيئة وذلك بترقية القطاع السياحي ومراعاة حماية البيئة.
- ✓ تنمية القطاعات الأخرى في الدولة وذلك بدفع آثار التنمية السياحية على كافة القطاعات وتحقيق الانسجام والترابط والتنسيق بين إستراتيجيات القطاعات الأخرى، للإطلاع على ديناميكية وطنية شاملة في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم .
- ✓ تثمين التراث الثقافي والتاريخي باعتباره من مكونات العرض والجذب السياحي.
- ✓ تحسين صورة الجزائر على الساحة الدولية.[1]

الأهداف المالية: حيث خصص المخطط غلافا ماليا للإستثمارات العمومية والخاصة خلال هذه الفترة يقدر ب2.5 مليار دولار أمريكي. [2]

أما فيما يخص الأهداف المادية فقد حددت في المرحلة الأولية لفترة (2008 – 2015) وهي على النحو التالي:

تهدف السياسة السياحية للوصول إلى 2.5 مليون سائح، مما يلزم طاقة استقبال تقدر ب 7500 سرير وفيما يخص التشغيل في المنشآت السياحية، يهدف المخطط إلى خلق 400000 منصب شغل مباشر وغير مباشر وتوفير 91600 مقعد بيداغوجي في مجال التكوين السياحي.[3]

ويمكن تلخيص الأهداف المادية للمرحلة (2008-2015) في الجدول التالي:

(1): أبركان، ***مرجع سابق***، ص ص. 3،122.

(2)سعيدي والعمراوي، ***مرجع سابق***، ص ص.94- 114.

(3): مجاهدي وزديوي، ***مرجع سابق***، ص ص.242-51.

**جدول رقم(09): خطة الأعمال السياحية لآفاق 2015.**[1]

| السنة | 2007 | 2015 |
|---|---|---|
| عدد السياح | 1.7 مليون | 2.5 مليون |
| عدد الأسرة | 84869 سرير | 75000 سرير فخم |
| المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي | %1.7 | يهدف إلى تحقيق نسبة3% |
| مناصب الشغل المباشرة وغير المباشر | 200000 منصب | 400000 منصب |
| تكوين مقاعد بيداغوجية | 51200 | 91600 |

## الفرع الثاني: المشاريع التي حددها المخطط

حدد المخطط مجموعة من المشاريع قيد الدراسة، ومنها ما هو في طور الإنجاز والتي شملت:

- استثمارات سياحية وطنية.
- المنشآت الفندقية: عدد الأسرة من كل نوع يقدر بـ:2928 سرير.
- عشرون قرية سياحية متميزة وأرضيات جديدة مدمجة مخصصة ومصممة لتتناسب مع الطلب الدولي إضافة إلى الحظائر البيئية والسياحية ومراكز العلاج .

إطلاق 80 مشروعا سياحيا في سبعة أقطاب سياحية بامتياز، إذ أن المخطط قسم مناطق وأقاليم الوطن إلى سبعة أقطاب سياحية تتوزع عليها هذه المشاريع السياحية.[2]

(1): زهير بوعكريف، التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة، ***مذكرة ماجستير***، ( جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/2011) ، ص 152.

(2): مولاي لخضر و بورحلي، ***مرجع سابق***، ص ص. 67-81.

**جدول رقم:(10): المشاريع قيد الإنجاز بالأقطاب السياحية.**[1]

| الأقطاب السياحية بامتياز | عدد المشاريع |
|---|---|
| الشمال الشرقي | 23 |
| شمال الوسط | 32 |
| الشمال الغربي | 18 |
| الجنوب الغربي (الواحات) | 04 |
| الجنوب الغربي(توات قورارة) | 02 |
| الجنوب الكبير (الأهقار) | 01 |
| الجنوب الكبير (الطاسيلي) | 00 |
| المجموع | 80 |

## الفرع الثالث : المخططات الجزئية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:

**1- مخطط وجهة الجزائر:** وذلك عبر تعزيز وترقية صورة الجزائر لجعلها وجهة سياحية على مستوى الأسواق العالمية لتصبح ذات تنافسية عالية بفضل إستراتيجية التسويق السياحي، والتركيز على نوعية المنتوج السياحي الجزائري.

**2- مخطط الأقطاب السياحية للامتياز:** فالقطب السياحي يمثل في المناطق الجغرافية المزودة بالأنشطة والتجهيزات والدورات السياحية بالتعاون مع مشاريع التنمية المحلية، يهدف هذا المخطط لتسهيل التنافسية وتحقيق التنمية المتوازنة بين الأقاليم، عبر تطوير وترقية كل إقليم وفقا لخصوصياته السياحية لضمان تحقيق التنمية المحلية للإقليم.

**3- مخطط نوعية السياحة:** فالنوعية اليوم أصبحت من الضروريات الأساسية للدول السياحية الكبرى، فهذا المخطط يهدف إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني ويعتمد بالأساس على التكوين والتعليم وتكنولوجيات الإعلام والاتصال بما يتماشى والمنتوج السياحي العالمي.[2]

(1): سماعيني، ***مرجع سابق***، ص.141.

(2): بوعكريف، ***مرجع سابق***، ص 159.

**4- مخطط الشراكة العمومية – الخاصة:** إن نجاح مخطط التهيئة السياحية لا يكون إلا بتحقيق تعاون وتكامل بين القطاع العام والخاص وهذا بغية تحقيق فعالية القطاع السياحي، حيث لا يمكن تصور تحقيق تنمية سياحية بدون وجود شراكة حقيقية بين القطاعين.[1]

**5- مخطط تمويل السياحة:** وهو من الحركيات الهامة ضمن مخطط التهيئة السياحية والذي يهدف لتشجيع الاستثمارات السياحية في القطاع السياحي عبر الحوافز الضريبية والمالية ومرافقة المستثمرين وأصحاب المشاريع بالمساعدة في اتخاذ القرار وتقدير المخاطر وتمويل عتاد الاستغلال وتسهيل وتكييف التمويل البنكي والقروض للنشاطات السياحية .[2]

## الفرع الرابع : نتائج تجسيد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

تعتبر تجربة الجزائر في تبني المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية محاولة لتأطير العرض السياحي الحالي والمستقبلي وانطلاقا من حقيقة أن القطاع السياحي الوطني يعاني من تأخر مقارنة مع الأداء السياحي فيجب على الأقل أن تكون الانطلاقة في هيكلة عرض قادر على المنافسة الدولية، انطلاقة صحيحة يتم من خلالها تدارك الكثير من الممارسات السياحية الخاطئة اقتصاديا واجتماعيا.

عدم الاستقرار في السياسات السياحية المعتمدة من طرف الدولة تجعل من الصعب تقييم مخرجات المخطط للفترة السابقة والحالية، غير أنه سنعرض بعض ما تم تحقيقه خلال تجسيد المخطط التوجيهي على المدى القريب والمتوسط .

- بالنسبة للطاقة الاستقبالية للقطاع السياحي من ناحية عدد الأسرة وتصنيفها فإن العرض السياحي الوطني لا يزال بعيد عن الأهداف المسطرة وكذا بعيد عن مصاف الدول المنافسة في المجال كما ونوعا وهذا بسبب عدم الانطلاق في انجاز المشاريع المخطط لها.[3]

- تأخر انجاز المشاريع المسطرة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 أدى لعدم قدرة القطاع على توليد الحصة المخططة من مناصب العمل، فقد كان من المسطر له ضمن هذا المخطط استحداث 200 ألف منصب عمل على المدى القريب لسنة 2007 واستحداث 400 ألف منصب شغل على المدى المتوسط، ولكن لم يستحدث إلا 19000 منصب عمل.[4]

---

(1): سماعيني، ***مرجع سابق***، ص.160.

(2): موسى بن منصور، "الاستثمار السياحي ضمن برامج ومخططات التنمية السياحية في الجزائر والآثار المترتبة عنها على مؤشرات التنمية الاقتصادية،" **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، ع.17 (2017)، ص ص. 221- 232.

(3): وزارة تهيئة الإقليم والسياحة: ***تشخيص وفحص السياحة الجزائرية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية***، الجزء1، الجزائر، جانفي 2008، ص.24.

(4): ***المكان نفسه.***

- إن الهدف الأساسي من السياسات السياحية المعتمدة هو تفعيل قطاع سياحي قادر على توليد عوائد بالعملة الصعبة و المساهمة المعتبرة في دعم التنمية الوطنية فقد كان من المخطط له تحقيق ما قدره 1.7% على المدى القريب و03% على المدى المتوسط غير أن نسب مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام بقيت تتراوح ما بين 1.4% و 1.5% وهي نسب ضئيلة مقارنة بما تم التخطيط له.

- بالنسبة للمشاريع المسطرة على المستوى القريب والمتوسط نجد أن عدد المشاريع المتوقفة وصل إلى 134 مشروع على المستوى القريب، و104 مشروع على المستوى المتوسط ، وهذا بدوره يعيق مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية السياحية. (1)

وعليه يمكن القول أن الجزائر تتطلع بأن تكون قطبا سياحيا بين ركب التنافس الإقليمي بمنتجات سياحية عصرية، لذا تبنت إستراتيجية سياحية من خلال المخطط التوجيهي آفاق 2030، فالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية يشكل الإطار المرجعي لتحقيق التنمية الشاملة للبلاد بشكل عام والتنمية المحلية بشكل خاص فهو حدد البنود الضرورية لتحقيقها، وذلك عبر التخطيط الإستراتيجي قريب ومتوسط وبعيد المدى لعدة مشاريع وبرامج سياحية كبرى على مستوى أقطاب سياحية عديدة وهذا بدوره يمكن السلطات الجزائرية التخلص من عدة مشاكل تنموية منها خلق مناصب شغل، رفع المستوى المعيشي للمواطنين وزيادة الإيرادات ومصادر الدخل الوطني والتخلص من مشاكل عجز الجماعات المحلية عن طريق تمويل مشاريع وميزانيات البلدية.

## المطلب الثاني: الاستثمار السياحي ضمن برامج التنمية السياحية المستدامة

عملت الدولة الجزائرية على تشجيع الاستثمارات السياحية المنتجة، يمثل هذا البرنامج تصور أوضحته وزارة السياحة الجزائرية حول تطوير السياحة المستدامة في البلاد في الفترة (2004-2013) وذلك بهدف:

- زيادة طاقات الاستيعاب والإيواء ورفع حجم الاستثمارات السياحية.
- زيادة تدفق الإيرادات السياحية بالعملة الصعبة.
- إحداث مناصب شغل جديدة وتنويع العرض والمنتج السياحي وتلبية حاجيات المواطنين وتحسن نوعية الخدمات المقدمة.(2)

إضافة إلى هذه الأهداف النوعية هناك أهداف محورية التي يعد الاستثمار السياحي واحد منها والتي تتمثل في:

(1 ): شرفاوي، ***مرجع سابق***، ص 220.

(2): ***المرجع نفسه***، ص. 224

**- تنمية الاستثمار السياحي:** ويتم ذلك عبر مرحلتين: المرحلة الأولى(2007/2004) ويتوقع إنجاز طاقات إيواء تقدر ب55000 سرير من قبل المتعاملين وتشكل محصلة لكل المشاريع المتوقفة التي تعد في طور الإنجاز والمقدرة تقريبا بقيمة 82.5 مليار دينار جزائري.

المرحلة الثانية(2013/2008) إنجاز مشاريع جديدة في حدود 60000 سرير بحجم استثمار يقدر بـ150 مليار دينار جزائري.

**- رفع قدرات الاستقبال السياحي**: وتتم عبر مرحلتين ، المرحلة الأولى (2007/2004) والمرحلة الثانية(2013/2008) وتهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:

- رفع التدفقات السياحية: حيث تهدف الحكومة ممثلة في وزارة السياحة إلى رفع التدفقات السياحية في آفاق 2013 وفق للأهداف المعلن عنها سابقا في برنامج العشرية(2013/2004) والممثلة في:

- خلق مناصب الشغل: المناصب الجديدة التي يتوقع توفيرها آفاق2013 هي: 57500 منصب شغل مباشر و172500 منصب شغل غير مباشر وزيادة المداخيل من العملة الصعبة. [1]

ومن أجل تشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر اتخذت الدولة عدة تدابير وإجراءات والتي من شأنها تحفيز ودعم المستثمرين والمتعاملين السياحيين وتشجيعهم ومن بين هذه التدابير نجد:

- التهيئة والتحكم في العقار السياحي وذلك عبر توفير العقارات اللازمة لإنجاز المشاريع الاستثمارية واستغلالها بشكل عقلاني ورشيد من خلال إنجاز المنشئات السياحية والفنادق وفقا للمقاييس العالمية وتقديم الدعم الكافي للسياحة الداخلية.

- تأطير وتمويل المشاريع السياحية ومراعاة خصوصيات الاستثمار السياحي وذلك بعدة إجراءات كإنشاء بنوك متخصصة لتمويل الاستثمار السياحي والقيام بصندوق لدعم الاستثمار وغيرها من الإجراءات التحفيزية لدعم الاستثمار السياحي والتي تتماشى وخصوصية هذا الأخير.

- تحسين نوعية الخدمات وذلك بتحسين المحيط الخاص بعمل الاستثمار السياحي من أمن ونظافة ونقل إضافة إلى تقديم تحفيزات جبائية وتنظيمية وتسهيل الإجراءات الإدارية للدخول إلى الجزائر.[2]

الاستثمار في القطاع السياحي يعتبر خطوة حديثة نحو استغلال الموارد والإمكانات السياحية المتاحة في البلاد من خلال تهيئة البيئة الضرورية لنشاطه عبر العديد من الإجراءات الكفيلة بتشجيع المتعاملين والمستثمرين الوطنين والمحليين وتحفيزهم، حيث لابد من إدراجه ضمن الخطة الوطنية التنمية للنهوض بالقطاع السياحي وجعله في المستوى الذي يجب أن يكون عليه على اعتبار أنه من القطاعات الأكثر جذبا للاستثمارات السياحية الأجنبية المباشرة الفعالة في عملية التنمية المحلية .

---

(1): بن منصور، ***مرجع سابق***، ص ص. 221-232 .

(2): ***المكان نفسه.***

## المطلب الثالث: أثر السياسة السياحية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

انطلاقا من مؤشرات القطاع السياحي في الجزائر نتناول دور السياسة السياحية وآثارها على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر باعتبارها من الأبعاد الأساسية للتنمية المحلية في البلاد.

### الفرع الأول : مساهمة السياسة السياحية في التنمية الاقتصادية:

**1-المساهمة في الإيرادات السياحية:** حيث تعتبر الإيرادات السياحية من المؤشرات الهامة لتحقيق التنمية الاقتصادية وهي من العناصر التي تستغلها الدولة لتحسين الأداء الاقتصادي لاسيما إذا كانت هذه المداخيل معتبرة، عرفت نسبة الإيرادات السياحية في الجزائر تقلبات عديدة بين سنة 2008 و2012 كما شهدت تطور ملحوظ منذ بداية 2013، حيث بلغت سنــة 2015 حوالي 304 مليون دولار ويعود هذا الارتفاع نتيجة تجسيد بعض المشاريع والسياسات السياحية والتي جاء بها المخطط التوجيهي للقطاع السياحي.

**2-المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي:** حيث يعد القطاع السياحي من القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي وذلك عبر مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي، نجد أن مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر جد ضعيفة خلال الفترة (2015/2010) حيث لم تتجاوز نسبته في المتوسط 1.5 % وأعلى نسبة كانت سنة 2009 ب 1.6 % وأقل قيمة 1.4% تم تسجيلها في سنة 2011 و2012 و2015، وهذا الانخفاض يعود لضعف ومحدودية مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، نتيجة إهمال هذا القطاع والتركيز على إيرادات القطاعات الأخرى كقطاع المحروقات.[1]

**3- المساهمة في ميزان المدفوعات:** تسهم السياسة السياحية في تحسين ميزان المدفوعات وهذا يتم عبر تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشاريع السياحية مما ينتج عنه زيادة موارد النقد الأجنبي، أما في ما يخص مساهمة السياحة بالجزائر في ميزان المدفوعات نجد أن ميزان المدفوعات دائما سالب لأن النفقات السياحية المتجهة نحو الخارج أكبر من الإيرادات السياحية الواردة وهذا ما نلحظه من خلال النفقات التي ينفقها الجزائريون في الخارج وبمقارنتها مع الإيرادات السياحية نجد أن هناك عجز في ميزان المدفوعات، وهذا ما سوف ينعكس سلبا على التنمية الاقتصادية في الجزائر.[2]

### الفرع الثاني: مساهمة السياسة السياحية في التنمية الاجتماعية:

**1- السياسة السياحية والتشغيل:** يعد القطاع السياحي من القطاعات التي تسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية وذلك عبر تشغيل الأفراد والحد من مشاكل البطالة ففي الجزائر تعتبر المنشئات السياحية

(1): ***المكان نفسه***.

(2): يونسي، ***مرجع سابق***، ص ص. 223-238.

والفندقية من الركائز الأساسية التي يمكن الاعتماد عليها في تشغيل المواطنين حيث تشير الإحصاءات المتعلقة بهذا القطاع إلى نمو معتبر في عدد مناصب العمل التي وفرها هذا القطاع وقد بلغت نسبة العاملين بالقطاع السياحي حوالي: 261289 عامل لسنة 2014.[1]

حيث شهد القطاع السياحي تطور كبير في توفير مناصب الشغل وهذا نظرا لزيادة عدد المنشئات السياحية من فنادق ومطاعم، على اعتبار أن هذا القطاع بديل لقطاع المحروقات، وهذا ما تصبو له الحكومة من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية عن طريق إنشاء مدارس ومعاهد لتأهيل العنصر البشري والعاملين على مستوى الفنادق والمركبات السياحية لتحسين جودة الخدمة المقدمة ودمجهم في سوق العمل السياحي بشكل مباشر أو غير مباشر.

2- **السياسة السياحية والمستوى المعيشي للأفراد:** لقد ساهم القطاع السياحي بشكل طفيف في تحسين المستوى المعيشي للأفراد الجزائريين ، حيث بلغ نصيب الفرد الواحد من إجمالي الإيرادات السياحية ما قيمته 6.43 دولار سنة 2006 و2007 وارتفع في سنة 2008 إلى ما قيمته 8.66 دولار وهذا بطبيعة الحال ما سوف ينعكس على المستوى المعيشي للأفراد في البلاد.[2]

وعلى غرار كل هذا يمكن القول أن القطاع السياحي يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك عبر جلب إيرادات سياحية للدولة وتوفير مناصب عمل للمواطنين والمساهمة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد، وهذا رغم التهميش الذي يعاني منه القطاع السياحي، إضافة إلى توفر إمكانيات ومؤهلات سياحية كبرى في الجزائر موزعة بين الشمال والجنوب، الوسط والشرق إلا أن واقع القطاع السياحي مازال يحتل المراتب الأخيرة في سلم اهتمام الدولة ولم يحقق الكفاءة المتوقعة له، أيضا اعتماد الجزائر منذ سنة 2008 ما يسمى بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية إلا أن مساهمة قطاع السياحة في التنمية المحلية لا تزال متدنية، ويرجع عدم تنمية السياحة الجزائرية وعدم القدرة على تفعيل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية إلى العديد من التحديات والمشاكل التي تواجه القطاع السياحي نذكر منها:

- ضعف المساهمة التنموية للقطاع السياحي ترجع بالأساس إلى إهماله في مختلف البرامج التنموية الاقتصادية واعتباره قطاع غير مهم مقارنة بالقطاعات الأخرى في الاقتصاد، إلى جانب أزمة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي عاشتها الجزائر في أوائل العقد الأخير من القرن الماضي مما أسهم في تدني طاقات الإيواء للمؤسسات الفندقية وانخفاض عدد الوافدين إليها.

---

(1):وزارة السياحة والصناعة التقليدية ،***مرجع سابق***، المتحصل عليه:

**http://www.matta.gov.dz/index.php/ar/2015-08-20-14-20-47/2015-08-25-08-27-52**

(2): يونسي، ***مرجع سابق***، ص ص. 223- 253.

- معاناة القطاع من إهمال كبير وعدم جدية المسئولين وغياب الإرادة السياسية في جعل القطاع السياحي من مصادر الدخل الوطني وبديلا عن قطاع المحروقات، حيث أثر هذا الأخير كثيرا على كل القطاعات وخصوصا القطاع السياحي .

- ضعف التأطير وضعف الوعي والثقافة السياحية الحديثة سواء بالنسبة للمتعاملين السياحيين أو بالنسبة للمواطنين الجزائريين.

- غياب سياسة تسويقية للمنتوج السياحي الجزائري، وعدم وجود أي اهتمام لوسائل الإعلام والاتصال مما جعل هذا المنتوج غير قادر على المنافسة في السوق السياحة الدولية.

- عدم استغلال الجزائر للقطاع السياحي راجع لغياب إستراتيجيات حقيقية واضحة تنموية وتسويقية مما يحول دون تثمين المنتج السياحي الجزائري ودون إبراز عناصر الجذب الأساسية التي بإمكانها جذب واستقطاب المستثمرين السياحيين.

# الفصل الثالث:

# السياسة السياحية والتنمية المحلية

## تمهيد

تزخر ولاية الوادي بالعديد من الإمكانيات التي تجعل منها قبلة للسياح ويسهر على تأطير النشاط السياحي في الولاية مديرية السياحة والصناعة التقليدية وهي المؤسسة التي تنفذ السياسة السياحية، ولقد استفادت الولاية من العديد من البرامج التنموية ومشاريع الاستثمار السياحي الذي يمكن الولاية من تحقيق تنمية سياحية والتي ستنعكس إيجابا على التنمية المحلية.

## المبحث الأول: الواقع السياحي لولاية الوادي

تتمتع ولاية الوادي بالعديد من الإمكانات السياحية والهياكل القاعدية التي تفتح مجال أمام السياح لزيارة المنطقة وكذا زيادة الاستثمار والطلب على فتح هياكل ومنشآت جديدة ودعم السياحة المحلية والوطنية ويشرف على تأطير السياحة على مستوى الولاية مديرية السياحة والصناعة التقليدية وممثلة الوزارة الوصية.

### المطلب الأول: الإمكانات السياحية لولاية الوادي

#### الفرع الأول: التعريف بولاية الوادي

تقع ولاية الوادي في الجنوب الشرقي من الجزائر، وتبلغ مساحة ولاية الوادي حوالي 44586,80 كلم$^2$ يحدها من الشمال ولايتي تبسة وخنشلة وبسكرة ومن الجنوب ولاية ورقلة ومن الغرب ولاية الجلفة ومن الشرق الجمهورية التونسية، وتظم ولاية الوادي ثلاثون بلدية و اثنتي عشرة دائرة.[1]

تنقسم تضاريس ولاية الوادي إلى ثلاث مناطق :

**1- منطقة العرق**: منطقة رملية وتغطي كامل إقليم الولاية من الناحية الشرقية والجنوبية، تتمثل في الكثبان الرملية والمعروف باسم العرق الشرقي الكبير.

**2- منطقة وادي ريغ**: نوع من الهضاب الحجرية تمتد مع الطريق الوطني رقم ثلاثة من غرب الولاية إلى جنوبها والتي تضم دائرتي جامعة والمغير، و تعتبر منطقة وادي ريغ أراضي فسيحة وشاسعة تمتد حتى حدود ولاية ورقلة.

**3- منطقة المنخفضات**: وتسمى منطقة الشطوط تقع من الناحية الشمالية للولاية وتمتد نحو الشرق بانخفاض متتابع ومتغير، ومن بين الشطوط المعروفة شط ملغيغ ومروان بالقرب من الطريق الوطني رقم 48 ببلديتي الحمراية وسطيل.

تزخر ولاية الوادي بمجموعة من المعالم السياحية الاثرية والعصرية والتي تعتبر موروثا حضاريا يجعل من الولاية قبلة للسياح الأجانب والمحليين لاكتشاف ما تحتويه الولاية من تراث ومن أهم المعالم السياحية في ولاية الوادي:

(1): الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، المتحصل عليه :
***http://www.andi.dz/index.php/ar/monographie-des-wilayas?id=115***، 2018/05/14، الساعة: 13:15.

**الزاوية القادرية**: تعتبر الزاوية القادرية بالوادي من ضمن المعالم الأثرية البارزة بالولاية حيث بني مقر الزاوية سنة 1886 من طرف الهاشمي الشريف مؤسسها وقد كان من بين مهامه تدريس القرآن وأصول الدين كما كانت نواة للفكر الوطني وحاجز للوقوف في وجه ممارسات المستعمر الفرنسي.[1]

**مسجد الأخضر بالمغير**: يقع مسجد الأخضر ببلدية المغير مرورا بالطريق الرابط بين النسيغة ومقر البلدية حيث يرجع تاريخ بنائه إلى أوائل 19 ميلادي.[2]

**حي الأعشاش**: يعتبر حي الأعشاش من أقدم الأحياء بمدينة الوادي إذ يعود تاريخ بناءه إلى حوالي القرن16م تم بناءه بالمواد المحلية من جبس وحجر وخشب النخيل حيث أن طابع العمران يتلائم وظروف المنطقة الصحراوية حيث يمتاز بالأزقة الضيقة والجدران القصيرة والاعتماد على القباب.[3]

**الزاوية التجانية** :تأسست الزاوية التجانية بقمار بأمر من احمد التجاني مؤسس الطريقة التجانية في أول السنة الهجرية 1204هـ الموافق للثلاثي الأخير لسنة 1789م كانت تقتصر على غرفة مساحتها 9م/9م وتأسيسها بقمار دليل على سرعة انتشارها وكان اختيارها يتوافق مع مركز قمار من الناحية العلمية والثقافية وطريق نحو الحدود الشرقية للجزائر ومجال انتشار الطريقة عبر تونس ومصر حيث جامع الزيتونة وجامع الأزهر.[4]

(1): دار الثقافة محمد الامين العمودي بالوادي، المتحصل عليه:
***http://www.mculture-souf.com/Portal/Article.aspx?ArticleId=6bdc2700-7482-458e-8aad-5f37593cf58e&CategoryId=19*** ، 2018/05/13، الساعة :18:30.

(2): دار الثقافة محمد الامين العمودي بالوادي، المتحصل عليه:
***http://www.mculture-souf.com/Portal/Article.aspx?ArticleId=dc76f1f8-fe2a-45a3-ac6d-99492c11dadf&CategoryId=19***، 2018/05/13، الساعة: 18:36.

(3): دار الثقافة محمد الامين العمودي بالوادي، المتحصل عليه:
***http://www.mculture-souf.com/Portal/Article.aspx?ArticleId=781c2bf0-31cd-4b29-a43d-e3aef6e41eea&CategoryId=19*** ، 2018/05/13، الساعة 18:40.

(4): دار الثقافة محمد الامين العمودي بالوادي ، المتحصل عليه:
***http://www.mculture-souf.com/Portal/Article.aspx?ArticleId=a006b3d5-f7b5-49e6-90e0-a2067745bcc3&CategoryId=19*** ، 2018/05/13، الساعة:18:78.

**مسجد العدواني بالزقم**: يقع مسجد الشيخ العدواني بقرية الزقم بلدية حساني عبد الكريم حيث تأسس المسجد خلال القرن07 هجري ويعتبر من اعرق مساجد المنطقة، لما استقر الوضع بالشيخ محمد العدواني أمر ببناء مسجد أصبح يحمل فيما بعد اسمه، ويعتبر العدواني مؤرخ الوادي الأول كونه من الرحالة المعروفين في ذلك الوقت وقد ترك العديد من المصنفات والمخطوطات أهمها " تاريخ سوف" الذي يعتبر من أقدم الكتب التي أرخت للمنطقة.(1)

**مسجد الثلمود بكونين:** تم تأسيسه في حدود عام 1634م حيث شهد المسجد عدة ترميمات كان أولها سنة 1900م، أما الأئمة الذين تعاقبوا على الإمامة فهم كثيرون، وتقتصر مدة إقامتهم حسب أحوالهم وظروفهم المعيشية والذين تم حصرهم استنادا إلى كبار السن في القرية ومن بينهم الحاج احمد بن خالد بن بوبكر بن لعبيدي حيث كان يعقد بالمسجد مجالس التشاور مع مختلف العروش ويجتمعون في حلقات علمية والتي يعقدها علماء من أهل الجهة أو الزائرين للمسجد لفترة وجيزة وتسمية المسجد "الثلمود" والتي أثارت جدلا عند أهل البلدة معتقدين أنها يهودية لكن تبقى غير مؤكد لعدة اعتبارات منها أن هذا الاعتقاد مجرد تخمين وغير مؤكد بدلائل مادية ووثائق مكتوبة.(2)

**منتجع الغزالة الذهبية:** مركب سياحي يبعد عن ولاية الوادي بخمسة كيلومترات بمساحة 140 هكتار، ويحمل طابعا معماريا إسلاميا يتماشى مع الطبيعية المحلية للمنطقة، يتوفر المركب على خدمات عالمية، فنجد فيه ملعبا مخصصا للغولف وحمام عصري وأحواض للسباحة وفق معايير متعارف عليها دوليا، وفي مدخل المركب أبواب عملاقة في رمزية لأبواب الجزائر،يصنف الفندق الموجود على مستوى المركب ضمن فنادق الخمس نجوم.(3)

**قوري بارك:** تعتبر بمثابة مركب للألعاب ويستقطب العديد من الزوار بلغت تكلفة هذا المشروع 70 مليار سنتيم، ويتربع على 13 هكتارا تم افتتاحه في أوت 2017.(4)

**الفرع الثاني: هياكل النقل و المواصلات:**

---

(1):دار الثقافة محمد الأمين العمودي، المتحصل عليه:
***http://www.mculture-souf.com/Portal/Article.aspx?ArticleId=e77c4ac2-176c-4116-abd4-d4e18c9ff857&CategoryId=19*** ، 2018/05/13، الساعة: 19:20.

(2):دار الثقافة محمد الأمين العمودي، المتحصل عليه:
***http://www.mculture-souf.com/Portal/Article.aspx?ArticleId=fab048d4-320f-40c6-a286-6a27aa3141c0&CategoryId=19*** ، 2018/05/13، الساعة: 19:45.

(3): ذهبية مشدال، "مجموعة جيلالي مهري تفتتح مركب الغزال الذهبي الوجهة الجديدة للسياحة في الجزائر"،المتحصل عليه : ***http://aljazair24.com/featured/32076.html*** ، 2018/05/13، الساعة: 20:12.

(4): ***http://www.altahrironline.com/ara/articles/270329*** ، 2018/05/13، الساعة : 20:40.

يعتبر قطاع النقل والمواصلات المحرك الأساسي والضروري لإقامة أي استثمار سياحي، فالنقل يعتبر عنصر أساسي وكفيل بوجود السياحة من عدمها، وينقسم النقل في ولاية الوادي إلى قسمين بري وجوي.

**1- النقل البري:** ويشمل النقل البري تسعة وثلاثون خط ما بين البلديات موزعة كما يلي:

**جدول رقم (11): الخطوط ما بين البلديات في ولاية الوادي**[1]

| الرقم | نقطة الانطلاق | نقطة الوصول | الرقم | نقطة الانطلاق | نقطة الوصول | الرقم | نقطة الانطلاق | نقطة الوصول |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الوادي | الدبيلة | 14 | الوادي | جامعة | 27 | الوادي | ميه ونسة |
| 2 | الوادي | ح/خليفة | 15 | الوادي | دوار الماء | 28 | الوادي | وادي العلندة |
| 3 | الوادي | ح ع الكريم | 16 | الوادي | الطريفاوي | 29 | الوادي | الحمراية |
| 4 | الوادي | الطالب العربي | 17 | الوادي | كونين | 30 | الوادي | العقلة |
| 5 | الوادي | المقرن | 18 | جامعة | س/عمران | 31 | الوادي | المقرن/س عون |
| 6 | الوادي | سيدي عون | 19 | جامعة | تندلة | 32 | الوادي | ورماس |
| 7 | الوادي | الرقيبة | 20 | جامعة | المرارة | 33 | الوادي | بن قشة |
| 8 | الوادي | قمار | 21 | المغير | ام الطيور | 34 | الوادي | صحن البري |
| 9 | الوادي | الرباح | 22 | المغير | س/خليل | 35 | المغير | سطيل |
| 10 | الوادي | البياضة | 23 | جامعة | المغير | 36 | الوادي | المغير/جامعة |
| 11 | الوادي | النخلة | 24 | تندلة | عين شوشة | 37 | المغير | انسغية |
| 12 | المغير | المنانعة | 25 | جامعة | عين شوشة | 38 | الرقيبة | قمار |
| 13 | الوادي | بليلا | 26 | الوادي | ح ع الكريم | 39 | الدبيلة | دوار الماء |

(1): مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي، ***إحصائيات مديرية النقل لولاية الوادي 2016***، جويلية 2017، ص99.

كما تشمل الخطوط البرية ثلاثون خط مابين الولايات و هي موضحة في الجدول أدناه:

**جدول رقم (12): الخطوط ما بين الولايات**[1]

| الرقم | نقطة الانطلاق | نقطة الوصول | الرقم | نقطة الانطلاق | نقطة الوصول |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الوادي | الجزائر | 16 | المغير | بسكرة |
| 2 | الوادي | عنابة | 17 | جامعة | الجزائر |
| 3 | الوادي | ورقلة | 18 | جامعة | بسكرة |
| 4 | جامعة | ورقلة | 19 | الوادي | عين امیناس |
| 5 | جامعة | تقرت | 20 | الوادي | سطيف |
| 6 | الوادي | غرداية | 21 | الوادي | البرمة |
| 7 | المغير | ورقلة | 22 | الوادي | وهران |
| 8 | الوادي | حاسي مسعود | 23 | الوادي | الييزي |
| 9 | المغير | تقرت | 24 | الوادي | الدبداب |
| 10 | الوادي | تبسة | 25 | جامعة | عين امیناس |
| 11 | جامعة | حاسي مسعود | 26 | الوادي | تمنراست |
| 12 | الوادي | بسكرة | 27 | الوادي | ادرار |
| 13 | الوادي | تقرت | 28 | الوادي | قسنطينة |
| 14 | الوادي | الشريعة | 29 | الوادي | عين تيموشنت |
| 15 | الوادي | جيجل | 30 | الوادي | بشار |

**2-النقل الجوي :** يوجد على مستوى ولاية الوادي مطار واحد هو مطار قمار وهو مطار دولي وخلال سنة 2016 بلغ عدد الرحلات على مستوى المطار 1830 رحلة و كلها وطنية .

**جدول رقم (13): عدد الرحلات بمطار قمار ولاية الوادي سنة 2016**[2]

| التعيين | الرحلات الوطنية | الرحلات الدولية |
|---|---|---|
| عدد الرحلات | 1830 | / |
| عدد المسافرين ( وصول) | 34415 | / |
| عدد المسافرين (ذهاب) | 35430 | / |

(1): ***المرجع نفسه***، ص. 100.

(2): ***المكان نفسه .***

## الفرع الثالث: أنواع السياحة في ولاية الوادي:

إن موقع ولاية الوادي والذي يشكل وسطا طبيعيا وفضاءا مميزا للزائرين من خلال تعاقب الحقب التاريخية على المنطقة والآثار المتواجدة وكذا الواحات والتراث العمراني والصناعة التقليدية العريقة والتي يجب الحفاظ عليها، لذلك يختلف السياح الوافدون حسب أنواع السياحة التي تتوفر عليها ولاية الوادي حيث تضم أنواع عديدة من أشكال السياحة، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

**1- السياحة الدينية:**

تنطوي ولاية الوادي على موروث دينيي مما يجعلها قبلة للسياح فمن خلال تتبع مسار الحركة السياحية خلال السنوات الأخيرة نلاحظ انتعاش كبير للسياحة الدينية، بفضل توفر الكثير من المعالم منها الزاوية التيجانة الموجودة على مستوى منطقة قمار، مسجد العدواني بالزقم وعدد معتبر من المدارس القرآنية التي يقصدها الطلبة من مختلف الولايات.

**2- السياحة الثقافية:**

تعد السياحة الثقافية من بين أشهر أنواع السياحة بالوادي، حيث تتمتع الولاية بموروث ثقافي هائل ذو أبعاد عالمية وهدف السياحة الثقافية هو زيارة الأماكن الأثرية ومعارض الصناعات التقليدية كصناعة الخزف والفخار والحلي وصناعات أخرى كالألبسة الصوفية والجلود بالإضافة إلى المشاركة في المهرجانات والاحتفالات الثقافية والمؤتمرات العلمية والأدبية، ومن أهم التظاهرات والفعاليات الثقافية التي تقام على مستوى ولاية الوادي نذكر:

**أ- التظاهرات والاحتفالات التقليدية** : تحيي ولاية الوادي عدة تظاهرات واحتفالات تقليدية تنطوي على الكثير من المتعة كعيد المدينة وعرس البادية وتظاهرة النجع بالإضافة إلى التظاهرات التاريخية والأيام الترفيهية منها الأيام الترفيهية والسياحية بقمار ومهرجان الأنشودة المدرسية والذي يتضمن بالإضافة إلى إبراز المواهب المدرسية خرجات سياحية لمختلف المناطق السياحية، وتقام برعاية مديرية السياحة والصناعة التقليدية معارض الصناعات التقليدية كل هذه النشاطات تشترك فيها مديرية السياحة والصناعة التقليدية مع مديرية الثقافة ومديرية التربية في إطار التعاون المشترك بين المديريات.

**ب- الملتقيات الوطنية والدولية:**

شاركت مديرية السياحة والصناعة التقليدية بالوادي في تنظيم العديد من الملتقيات الوطنية والدولية بهدف الوصول إلى مقترحات حول كيفية تنشيط حركة السياحة بالمنطقة، ومن الملتقيات الوطنية والولائية نذكر: الملتقى الولائي حول السياحة المستدامة والتنمية يوم 2017/01/19، الملتقى الجهوي لولايات الجنوب حول الاستثمار السياحي ودوره في الاقتصاد الوطني في 2017/10/10، اليوم الدراسي حول ترقية السياحة الصحراوية في 12/06 /2017، الملتقى الدولي دور الإعلام في السياحة الصحراوية

بمشاركة كل من مديرية الثقافة وتنظيم جريدة الجديد اليومي وجامعة الوادي في 10 /2017/12، كما شاركت المديرية في الصالون الدولي للسياحة و الأسفار في ماي 2017 بالجزائر العاصمة.

**ج- التظاهرات السياحية** :

احتضنت ولاية الوادي عدة فعاليات منها المهرجان الدولي للسياحة شهر فيفري 2017، تظاهرة النجع 28و03/29/ 2017، مهرجان النشاطات الرياضية على الرمال يوم 01 و01/03 2018 بالاشتراك مع مديرية الثقافة ومديرية الشباب والرياضة بالولاية .

**د- الفعاليات السياحية**:

تنظم ولاية الوادي العديد من الفعاليات والأيام السياحية منها اليوم العالمي للسياحة، اليوم العربي للسياحة، والموسم السياحي الصحراوي واليوم الوطني للسياحة واليوم الوطني للحرفي وتندرج هذه الفعاليات ضمن نشاطات مديرية السياحة والصناعة التقليدية.

**3- السياحة الرياضية** :

رالي السيارات في 02/09/ 2017 إضافة إلى المراطون الدولي للدراجين بين ولايتي بسكرة والوادي وهذا في 10/23/ 2017 وكذا النشاطات الرياضية على الرمال أيام 01 و01/03/ 2018.

## الفرع الرابع: الحظيرة الفندقية

تعتبر الفنادق السياحية تلك المؤسسات المعتمدة من وزراة السياحة، حيث تستجيب للمقاييس التقنية التي يفرضها القانون، والذي يصنف الفنادق إلى خمس درجات، إضافة إلى فنادق المسافرين والتي هي مؤسسات إيواء غير معتمدة من طرف وزراة السياحة وغير مصنفة، كما يبينها الجدول التالي:

**جدول رقم (14) يبين تصنيف وعدد الفنادق في ولاية الوادي[1]**

| الفندق | التصنيف | العنوان |
|---|---|---|
| الغزالة الذهبية | 5 نجوم | طريق تقرت – بلدية الوادي |
| غيطان بلاص | 3 نجوم | بلدية كونين |
| سوف الكبير | 3 نجوم | شارع فلسطين – الوادي |
| اللوس | 2 نجوم | شارع محمد اخميستي – الوادي |
| فندق العلمي | 1 نجمة | حي سيدي عبد الله – الوادي |
| الرمال الذهبي | 1 نجمة | حي الناظور - الوادي |
| الماسة الذهبية | غير مصنفة | حي أول نوفمبر – الوادي |
| النزل المركزي | غير مصنفة | شارع الطالب العربي – الوادي |
| فندق سي موسى | غير مصنفة | حي المنظر الجميل- الوادي |

وحسب الجدول الموضح فإن عدد الفنادق في ولاية الوادي هي تسع فنادق وتتمركز ثمانية منها في بلدية الوادي وفندق واحد في بلدية كونين، فالحظيرة الفندقية على مستوى الولاية ككل عددها ضئيل جدا وتمركزها في عاصمة الولاية، ويظهر افتقار باقي البلديات لفنادق مما ينتج عليه عدم توازن في توزيع المؤسسات الفندقية، وبلغت عدد الفنادق المصنفة ستة فنادق في مقابل ثلاث فنادق غير خاضعة للتصنيف وهو ما يؤثر على جودة الخدمات السياحية ويضعف صورة العرض السياحي على مستوى الولاية.

(1): نجوى مسيوغي ( موظفة بمصلحة المستخدمين بمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الوادي) ، إحصائيات السياحة2017، مقابلة: يوم 2018/04/29 على الساعة 09:30.

**جدول رقم (15) يبين تطور عدد الفنادق في ولاية الوادي[1]**

| السنة | عدد الفنادق | قدرات الإيواء | |
|---|---|---|---|
| | | الغرف | الأسّرة |
| 2012 | 05 | 306 | 626 |
| 2013 | 05 | 306 | 626 |
| 2014 | 05 | 308 | 630 |
| 2015 | 05 | 308 | 630 |
| 2016 | 06 | 564 | 1207 |
| 2017 | 09 | 627 | 1267 |

يبين الجدول الأعلى تطور عدد الفنادق في ولاية الوادي من سنة 2012 إلى 2017 حيث يظهر أن الولاية بها عدد ضعيف من المؤسسات الفندقية فمن سنة 2012 إلى 2015 بقي عدد الفنادق خمس فنادق وفي سنة 2016 تدعمت الولاية بفندق جديد وهو فندق الغزالة الذهبية وفي 2017 بلغ عدد الفنادق تسع فنادق فقد تم افتتاح ثلاث فنادق وهي فندق العلمي وإقامة الرمال الذهبية وفندق الماسة الذهبية، بقدرة استيعاب إجمالية تقدر ب 627 غرفة و 1267 سرير.

(1): ***المكان نفسه***.

**جدول رقم (16): توافد السياح على المؤسسات الفندقيةفي ولاية الوادي لسنة 2016 -2017[1]**

| الفندق | 2016 | | 2017 | |
|---|---|---|---|---|
| | الوافدين | | الوافدين | |
| | الجزائريين | الأجانب | جزائريون | الأجانب |
| الغزالة الذهبية | 517 | 68 | 622 | 93 |
| غيطان بلاص | 8376 | 257 | 8365 | 261 |
| سوف الكبير | 20776 | 2474 | 20975 | 2489 |
| اللوس | 19648 | 2584 | 19812 | 2598 |
| سي موسى | 4778 | 628 | 4881 | 610 |
| النزل المركزي | 4739 | 875 | 4785 | 883 |
| فندق العلمي | / | / | 191 | 37 |
| الماسة الذهبية | / | / | 97 | 12 |
| إقامة الرمال الذهبي | / | / | 184 | 09 |
| المجموع | 58834 | 6886 | 59912 | 6992 |
| | 65720 | | 66908 | |

توضح لنا الإحصائيات توافد السياح على المؤسسات الفندقية حيث بلغ عدد الجزائريين58834 سائحا سنة 2016 و6886 سائح أجنبي وارتفع العدد سنة 2017 ليصل إلى 59912 سائح جزائري 6992 سائح أجنبي ويرجع هذا الارتفاع الطفيف إلى تنظيم مديرية السياحة لعدد من المهرجانات ومنها تظاهرة النجع والأيام السياحية الترفيهية بقمار وكذا رالي السيارات، وهذا يدل على أهمية المنطقة سياحيا.

**5- الوكالات السياحية والأسفار المعتمدة بولاية الوادي** تنشط بولاية الوادي ثمانية عشرة وكالة سياحية ذات طابع خدماتي متنوع، تقوم بتنظيم برنامج لجولات سياحية رفقة مرشدين سياحيين للمعالم السياحية والتاريخية بالولاية، بالإضافة إلى حجز التذاكر إلى مختلف الأماكن مثل مواسم الحج أو السفر إلى بلدان أخرى، كما تنشط أيضا خلال مواسم الاصطياف من خلال حجز أماكن في مختلف المناطق حسب إرادة الراغبين في قضاء إجازتهم، وتتمثل أهم الوكالات السياحية للنقل والأسفار في ولاية الوادي كالتالي:

(1): ***المكان نفسه.***

**جدول رقم (17): عدد الوكالات السياحية والأسفار على مستوى ولاية الوادي[1]**

| الرقم | اسم الوكالة |
|---|---|
| 01 | شنة للسفر و السياحة |
| 02 | رزاق هبلة تور |
| 03 | الأسود للسياحة و الأسفار |
| 04 | الثوابت للسياحة و الأسفار |
| 05 | قمودي للسياحة و الأسفار |
| 06 | لوس للسياحة و الأسفار |
| 07 | المؤسسة الوطنية الجزائرية للسياحة فرع الوادي |
| 08 | بكة سفر – فرع الوادي |
| 09 | فرع شنة للسفر و السياحة |
| 10 | بن علي للسياحة و الأسفار |
| 11 | ايناتور |
| 12 | قرميط للساحة و الأسفار |
| 13 | قباب ترافل |
| 14 | اللجة للسياحة و السفر |
| 15 | قدوري للسياحة و الأسفار |
| 16 | بوراس للسياحة و السفر |
| 17 | وكالة النجاح ترافل اجنسي – فرع الوادي |
| 18 | وكالة الجنوب الشرقي للسياحة و الأسفار |

وقد بلغ عدد الوكالات على مستوى ولاية الوادي ثمانية عشرة وكالة وتتعدد أنشطتها حسب المواسم السياحية.

(1): ***المكان نفسه.***

**جدول رقم (18): تطور عدد الوكالات في ولاية الوادي[1]**

| السنوات | عدد الوكالات |
|---|---|
| 2012 | 10 |
| 2013 | 11 |
| 2014 | 12 |
| 2015 | 18 |
| 2016 | 18 |
| 2017 | 18 |

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الولاية بها عدد معتبر من الوكالات ففي سنة 2012 بلغ عدد الوكالات عشرة وكالات سياحية وفي 2013 زاد عدد الوكالات وكالة واحدة فقط، الأمر نفسه في سنة 2014 زيادة وكالة واحدة وفي سنة 2015 بلغ عدد الوكالات ستة وكالات وهذا نتيجة التسهيلات التي قدمت لفتح الوكالات على مستوى الولاية ليبقى الرقم نفسه بالنسبة للسنوات 2016و2017.

**6- الدواوين والجمعيات السياحية:**

إن للدواوين والحركة الجمعوية دور فعال في ترقية السياحة والنشاط السياحي على مستوى المحلي وهذا ما تتوفر عليه ولاية الوادي حيث أنها تضم مجموعة من الدواوين والحركات الجمعوية تنشط في مجال السياحة من أجل المحافظة على التراث، وكذا إبراز الإرث الثقافي الموجود بالمنطقة وتقوم بعدة نشاطات حسب المناسبات الدينية والوطنية والمشاركة في المهرجانات المحلية والوطنية والجدول التالي يبين عدد الدواوين الناشطة على مستوى ولاية الوادي:

(1): ***المكان نفسه.***

**جدول رقم (19): عدد الدواوين الناشطة على مستوى ولاية الوادي[1]**

| الرقم | اسم الديوان أو الجمعية | المقر |
|---|---|---|
| 01 | الديوان السياحي قمار | المركز الثقافي قمار |
| 02 | جمعية ألف قبة للتراث و السياحة | حي 400 سكن الوادي |
| 03 | جمعية الفضاء السياحي | حي النخلة الشرقية |
| 04 | جمعية النخلة للسياحة | المقرن |
| 05 | جمعية الأمل الثقافية و السياحية | بن قشة |
| 06 | الديوان السياحي المغير | حي 19 مارس المغير |
| 07 | جمعية الأنامل النسوية | الوادي |
| 08 | الجمعية الولائية لشباب بلا حدود | قمار |
| 09 | جمعية عوينات | حاسي خليفة |
| 10 | جمعية جسور و أصالة | الوادي |
| 11 | جمعية إشراق | الوادي |
| 12 | جمعية زينب للتراث | الوادي |
| 13 | جمعية الإخلاص | الوادي |
| 14 | جمعية صبايا سوف | الوادي |
| 15 | جمعية القوافل لترقية السياحة الصحراوية | الوادي |

إذ نلاحظ أن هناك خمسة عشرة جمعية ناشطة على مستوى ولاية الوادي وأكثر من نصف هذه الجمعيات مقرها عاصمة الولاية وهنا يتضح أن هناك العديد من البلديات التي لا يوجد بها داواوين ولا جمعيات ناشطة وهذا يضعف من نشاط السياحة ويبين عدم حرص السلطات المحلية بهذه المناطق على تنمية النشاطات السياحية .

(1): ***المكان نفسه.***

ينشط على مستوى ولاية الوادي عدد قليل من غرف ودُور الصناعة التقليدية حيث يوجد غرفة واحدة للصناعات التقليدية ناشطة على مستوى ولاية الوادي ومقرها عاصمة الولاية كما أن هناك دُورا للصناعات التقليدية وعددها ثلاثة موزعة على كل من بلدية الوادي وبلدية قمار وبلدية جامعة .

**جدول رقم(20)النشاط الحرفي والصناعات التقليدية بولاية الوادي[1]**

| البلديات | عدد غرف الصناعة التقليدية | دار الصناعة التقليدية |
|---|---|---|
| الوادي | 01 | 01 |
| قمار | 00 | 01 |
| جامعة | 00 | 01 |

## المطلب الثاني : التسيير والتأطير المحلي للنشاط السياحي بولاية الوادي

عملية التسيير السياحي تتضمن من مجموعة من الوظائف المتناسقة وهي التخطيط والتنظيم والتوجيه والمراقبة وذلك باستخدام الوسائل أو الموارد المتاحة لتحقيق أهداف معينة، والغرض منها العمل المتواصل على إشباع حاجات ورغبات السائح، والمسؤول عن عملية التسيير والتأطير السياحي في الولاية هي مديرية السياحة والصناعة التقليدية فهي الرابط بين التأطير الوطني للقطاع السياحي وجانبه المحلي.

أنشئت مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الوادي بموجب المرسوم التنفيذي رقم260-95 المؤرخ في 29 أوت1995 والمتضمن إنشاء مديرية السياحة بالولاية وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 10-257 المؤرخ في 2010/10/20 الذي يتضمن إنشاء المصالح الخارجية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية ويحدد مهامها وتنظيمها وبصدور القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2012/05/20 الذي يحدد تنظيم مديرية السياحة والصناعة التقليدية للولاية في مصالح ومكاتب، ووفق هذا القرار تضم مديرية السياحة والصناعة التقليدية ما يلي: [2]

(1): ***المكان نفسه.***

(2): http://www.wilaya-eloued.dz/Portal/Article.aspx?ArticleId=05011396-885c-4aa3-8824-aa61baf8523c&CategoryId=8 ، 2018/04/27، الساعة:22:10.

**الشكل رقم (01)الهيكل التنظيمي لمديرية السياحة والصناعة التقليدية**

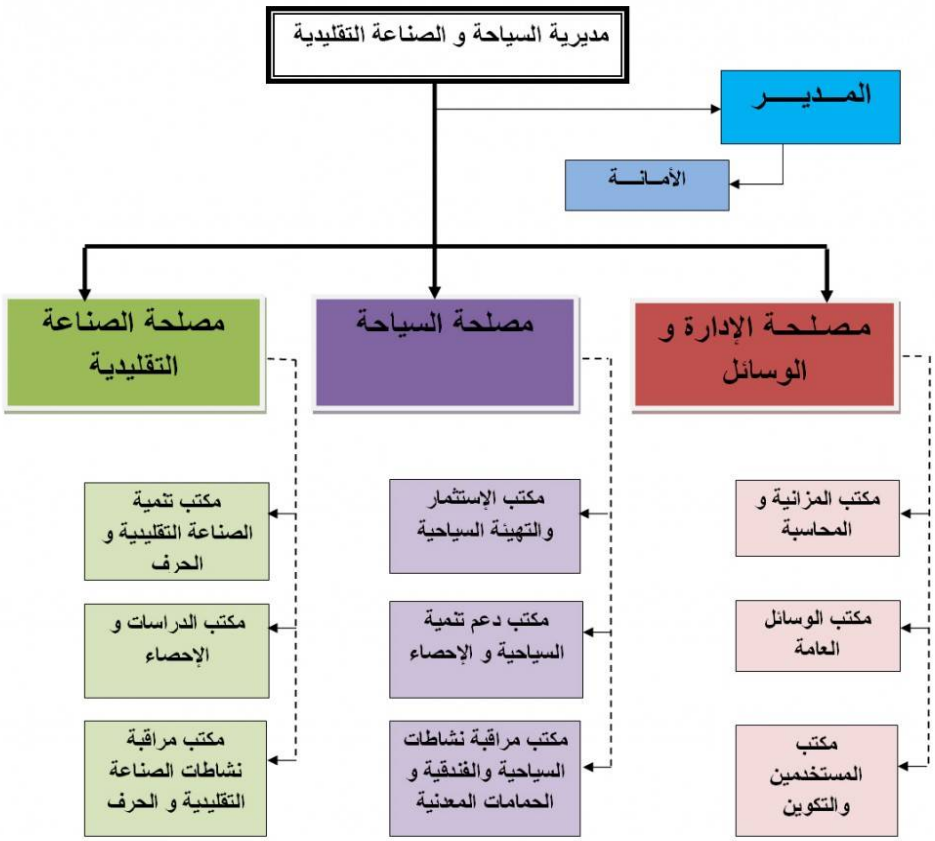


**الهيكل التنظيمي للمديرية :**حسب المادة الثانية من المرسوم 10-257 والذي يحدد الهيكل التنظيمي للمديرية والذي يضم ثلاثة مصالح وتضم كل مصلحة ثلاث مكاتب حسب المخطط المبين أعلاه وتتمثل مهام مصالح المديرية في:

**1- مصلحة الإدارة والوسائل:** تتكفل هذه المصلحة بتسيير شؤون المسار المهني للمستخدمين وكذا تنفيذ ميزانية التسيير والتجهيز المعتمدة للمديرية وقد حددت المصالح المركزية للوزارة مخطط تنظيمي للمديريات الولائية للسياحة تنقسم إلى:

-**مكتب المستخدمين والتكوين** : يقوم بمتابعة أصحاب المشاريع السياحية ودعم استثماراتهم.

-**مكتب الميزانية والمحاسبة** يقوم بتحديد ميزانية النشاطات السياحية من تسويق سياحي، تهيئة المرافق السياحية وتطوير ودعم السياحة.

- **مكتب الوسائل العامة:** يقوم بمتابعة تسيير المهام المرتبطة بالمديرية، بالتعاون مع المصالح الخارجية [1]

(1): مقابلة مع: نجوى مسيوغي (موظفة بمصلحة المستخدمين)، ***مرجع سابق***.

ومن مهام مصلحة الإدارة و الوسائل نذكر:

-تقييم الاحتياجات المادية والبشرية والمالية.

-التوظيف وتسيير المسار المهني للمستخدمين.

-متابعة الميزانية وتنفيذها.

-ضمان الوسائل الضرورية لسير المصالح وأعداد الجرد.

**2- مصلحة السياحة:**

تتكفل هذه المصلحة بمتابعة ومراقبة الأنشطة السياحية ومدى مراعاة المتعاملين في المجال السياحي تسويق الخدمات وفقا للمعايير والنصوص التنظيمية المحددة لممارسة النشاط وكذا السهر على إصدار الاعتمادات والتراخيص لممارسة الأنشطة السياحية ومدى مراعاتها لمعايير النوعية والجودة المسطرة من طرف المصالح المركزية وتشمل:

- **مكتب الاستثمار والتهيئة السياحية**: يقوم بمتابعة وتحفيز وتنمية الاستثمار السياحي حسب متطلبات السوق.

- **مكتب دعم تنمية السياحة والإحصاء** : يقوم بإجراء إحصائيات للنشاطات والحركة السياحية.

-**مكتب مراقبة النشاطات السياحية والفندقية والحمامات المعدنية**: يقوم بمعاينة ومراقبة نشاطات السياحة من خلال القيام بزيارات تفتيشية ودورات معاينة للمؤسسات الفندقية وكذا وكالات السياحة والأسفار بإقليم الولاية والعمل بالقوانين والتنظيمات التي تحكم النشاط.

و من مهام هذه المصلحة أيضا :

- ضمان دراسة ملفات طلبات الاعتماد وتصنيف المؤسسات الفندقية.

- فتح وكالات للسياحة والأسفار.

-متابعة المشاريع الاستثمارية السياحي.

**3- مصلحة الصناعات التقليدية:**

- **مكتب تنمية الصناعة التقليدية والحرف:** يعمل على تنفيذ تمويل نشاطات الصناعة التقليدية في المنظومة الاقتصادية المحلية.

- **مكتب الدراسات و الإحصاء:** جمع المعلومات والمعطيات الإحصائية في مجال الصناعة التقليدية وضمان توزيعها.

- **مكتب مراقبة نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف:** المبادرة بالتحقيقات والدراسات ذات الطابع التقني والاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بتقييم الأنشطة الحرفية.[1]

ومن مهام هذه المصلحة :

---

(1): ***المكان نفسه***.

-إعداد برامج ترقية نشاطات الصناعة التقليدية.

-متابعة استعمال إعانات صندوق نشاطات الصناعة التقليدية.

-السهر على احترام مقاييس النوعية والشروع في دمج منتوج الصناعات التقليدية.

فمن خلال الهيكل التنظيمي نستنتج أن مديرية السياحة والصناعة التقليدية يتمثل دورها في دعم السياحة وتأطير النشاط السياحي على المستوى المحلي. [1]

(1): ***المكان نفسه.***

## المبحث الثاني : دور البرامج والمشاريع السياحية لولاية الوادي في تحقيق التنمية المحلية

تشهد ولاية الوادي تحولات هامة في العديد من القطاعات التنموية خاصة فيما يتعلق بالقطاع السياحي حيث شهدت انطلاق العديد من المشاريع والاستثمارات السياحية التي ستحولها إلى وجهة سياحية خلال السنوات القادمة، فقد أُدرجت الولاية ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، مما فتح الباب أمام الاستثمار السياحي والذي سينعكس على التنمية السياحية.

### المطلب الأول: موقع ولاية الوادي ضمن مخططات التنمية الوطنية

إن تنمية القطاع السياحي بولاية الوادي مرتبطة بإستراتيجية الدولة وتنمية قطاع السياحة على المستوى الوطني، هذه الإستراتيجية التي بدأت تتضح معالمها في السنوات الأخيرة بظهور برنامج الوزارة المعنية والمتمثل في جعل الجزائر وجهة سياحية أورومتوسطية وحتى عالمية وذلك من خلال إنجاز المخطط الوطني للتهيئة السياحية الذي انبثق منه المخططات الولائية للتهيئة السياحية، هذا المخطط الذي قسم الجزائر إلى أقطاب سياحية ممتازة وأقطاب بدرجة ثانوية، الأقطاب السياحية للامتياز تعد من بين الأهداف التي ركز عليها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

**القطب السياحي للإمتياز(جنوب شرق الواحات):**

ويتكون هذا القطب من ثلاث ولايات: الوادي وغرارداية وبسكرة، حيث يعرف هذا القطب حركية حضرية كبيرة بفضل مختلف أعمال التهيئة وأهم ما تم إنجازه أو في طريق الإنجاز، من ناحية المشاريع الكبرى نجد مشروع الطريق العابر للصحراء إضافة إلى ترميم التراث السياحي عبر ترميم المساجد والزوايا والأضرحة.

للقطب العديد من المشاريع المحددة في المخطط التوجيهي للتهيئة المتمثلة في إنجاز منشئات فندقية على مستوى مناطق القطب كما هو موضح في الجدول التالي:

**جدول رقم (21) يوضح عدد الفنادق المتوقع انجازها**[1]

| الفنادق | عدد الأسّرة |
|---|---|
| **26 فندقا خاصا موزع بين مختلف ولايات القطب** | **2092** |

يتضح من الجدول أن القطب استفاد من 26 فندقا خاصا موزعة بين الولايات الثلاث من بينها ولاية الوادي حيث ستوفر هذه الفنادق 2092 سرير، لكن نلاحظ المنشآت الفندقية والأسّرة المقرر إنجازها

(1): وزارة تهيئة الاقليم، البيئة والسياحة، ***مرجع سابق***، ص.90.

ضئيلة جدا وهذا بالمقارنة مع الأقطاب الشمالية، على الرغم من الأهمية الكبيرة للسياحة الصحراوية في ترقية القطاع السياحي.

استفادت ولاية الوادي في إطار هذا البرنامج كباقي ولايات الوطن من عملية دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من خلال البرنامج الخاص بتطوير مناطق الجنوب (2005-2009 ) هذا المخطط الذي هو بمثابة خارطة أو دليل للتنمية بصفة عامة لكل مناطق الولاية وتتمثل هذه المشاريع في:

- تصميم وانجاز مخطط ترقوي للسياحة .
- تحديد ودراسة تهيئة منطقة التوسع السياحي بالوادي .
- دراسة وإنجاز وتجهيز مركز الإعلام والتوجيه السياحي.
- إنجاز اللافتات الترويجية للمواقع السياحية.
- تجديد وإعادة الاعتبار للمواقع السياحية القديمة.

بالإضافة إلى هذه المشاريع العمومية تحصل قطاع السياحة بولاية الوادي في 2010 في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي والذي يفتح المجال للاستثمار السياحي على هذه المشاريع وهي:

- دراسة تهيئة المسالك القديمة ( انظر الملحق رقم 01 و02 و03 المسالك السياحية الثلاث).
- دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية للولاية.
- دراسة لانجاز وتجهيز مقر مديرية السياحة والصناعة التقليدية.
- دراسة وتهيئة مناطق التوسع السياحي.
- متابعة وإنجاز مقر مديرية السياحة.
- دراسة لإعادة الاعتبار وتهيئة المعالم السياحية.
- انجاز مخطط سياحي ترقوي.
- انجاز مخطط تنموي للسياحة الصحراوية.[1]

هذه المشاريع من المفروض أن يكون لها دور كبير في الدفع بعجلة التنمية المحلية بالولاية إذا أنجزت في موعدها إلا أن الواقع كان عكس ذلك فقد تعطلت مجموعة من المشاريع وأوقف العمل في العديد من المشاريع، هذه المشاريع كان من المفروض أنها ستقضي على مشاكل كبيرة وخاصة مشكل ندرة العقار السياحي بالولاية وبالتالي إنعاش الاستثمار السياحي وتحقيق التنمية السياحية على وجه الخصوص والتنمية المحلية عموما.

(1): وزارة السياحة والصناعة التقليدية، المتحصل عليه:
***http://www.matta.gov.dz/index.php/ar/2015-08-20-14-20-47*** ، 17 أفريل 2018، الساعة 21:45.

## المطلب الثاني: مشاريع الاستثمار السياحي المحلي لولاية الوادي:

في إطار ترقية السياحة الوطنية وتطويرها وعملا بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية مفهوما جديدا لتنمية السياحة الوطنية تقوم على الامتياز والأصالة والاستدامة في إعادة تشكيل مقصد الجزائر عامة والإقليم خاصة، هذا المفهوم الجديد ينبع من التموقع الجديد للسياحة الوطنية باعتبارها منتجا قادرا على المنافسة يسعى صوب الامتياز ويتمحور حول أقطاب الامتياز السياحية الوطنية التي تقدم عرضا للمنتج الذي يبحث عنه السائح.

وفي هذا المجال عملت المديرية على وضع إستراتيجية وخريطة طريق مستوحاة من صميم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق2025، تعمل على فتح المجال أمام الاستثمار في المجال السياحي ومرافقة أصحابه عبر جميع مراحله من تكوين وإيداع ملف الاستثمار إلى غاية دخول الاستغلال.

حيث عرف قطاع السياحة بالولاية تقدما طفيفا في مجال الاستثمار لهياكل الإيواء ذات مواصفات ومعايير تتماشى ومتطلبات السوق وتطلعات الزبون إضافة إلى الأرصدة المالية التي تدعم بها القطاع في إطار برامج الدولة المختلفة والتي تصب أساسا في دعم وتنمية السياحة، إن الموقع الاستراتيجي للولاية والإرث الحضاري المتعاقب وكذا المتاحات السياحية والطبيعية التي تزخر بها الولاية، إضافة إلى الشريط الحدودي الهام مع الجمهورية التونسية كل هذا جعل من الولاية قطب هام يجذب العديد من الزوار وكذا أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في المجال السياحي.

في هذا المجال عملت مصالح المديرية جاهدة على ترسيخ مبدأ فتح وتسهيل وجذب وتحفيز الاستثمار السياحي بدعوة مختلف المتعاملين في هذا المجال، حيث شهد الاستثمار لهياكل الإيواء حركية واهتمام غير معهود مقارنة بالسنوات الماضية في بناء وتشييد هياكل ذات مواصفات في مستوى متطلبات السوق، والجدول أدناه يوضح التطور المسجل في مجال الاستثمار السياحي والخاص بهياكل الإيواء.

**جدول رقم (22) يوضح طلبات اعتماد مؤسسات فندقية على مستوى ولاية الوادي[1]**

| السنة | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد الطلبات | 03 | 00 | 03 | 00 | 06 |

شهد القطاع السياحي حركية ملحوظة من خلال ارتفاع عدد المشاريع السياحية للمستثمرين الخواص بنسب متفاوتة في وتيرة الانجاز كما هي مبينة في الجدول أدناه:

(1): مقابلة مع: نجوى مسيوغي (موظفة بمصلحة المستخدمين)، ***مرجع سابق***.

**جدول رقم (23): المشاريع على مستوى ولاية الوادي ونسبة الانجاز لغاية 2017 [1]**

| الرقم | المقر | نوع المشروع | عدد مناصب الشغل | تقدم نسبة الاشغال |
|---|---|---|---|---|
| 01 | جامعة | مركب سياحي- الوردة الذهبية | / | / |
| 02 | الوادي | فندق الفرسان | 12منصب | %100 |
| 03 | الوادي | مركب القوافل | / | / |
| 04 | الوادي | مركب ترفيهي قوري بارك | / | انتهاء و تسليم |
| 05 | الوادي | مركب الغزالة الذهبية | / | انتهاء و تسليم |
| 06 | الوادي | فندق العلمي | / | انتهاء و تسليم |
| 07 | الوادي | اقامة الرمال الذهبية | / | انتهاء و تسليم |
| 08 | الوادي | فندق سوف | / | قيد العصرنة وإعادة الهيكلة |
| 09 | الوادي | فندق الماسة الذهبية | / | انتهاء |
| 10 | الوادي | فندق لوس | / | قيد إعادة الهيكلة و التأهيل( عصرنة) |
| 11 | قرية سياحية | الوادي | 124 عامل منهم 104 دائم و 20 مؤقت | قيد الدراسة |

من خلال الجدول نجد أن المشاريع التي هي في طريق الانجاز سيكون لها دور مهم وجد فعال في زيادة هياكل الاستقبال بالولاية وتطورها، وبعض المشاريع التي ستنجز هي أكثر تطور وكفاءة وذات جودة عالية والذي يمكن من خلاله تحقيق نوع من الرضا للسياح، وما يتضح من خلال المعطيات أن أغلب الفنادق تتركز كلها في عاصمة الولاية، والمنتظر الآن أن تنجز بعض المشاريع خارج الولاية وذلك للمساهمة في التوفيق بين النشاط السياحي بالولاية والهياكل الأساسية التي تحتوي عليها المنطقة وتشجيع الاستثمارات السياحية لجعلها مستجيبة للمتطلبات التنمية المحلية.

وقد استفادت مديرية السياحة من عدة اعتمادات مالية في إطار برنامج دعم النمو ونلخصها في الجدول التالي:

(1): ***المكان نفسه***.

**جدول رقم (24): المشاريع التي استفادت منها ولاية الوادي[1]**

| القطاع الفرعي | عنوان العملية | نسبة تقدم الاشغال |
|---|---|---|
| السياحة | -منطقة توسع سياحي<br>- ترميم الزاوية التجانية بقمار<br>-ترميم برج الحمراية<br>- تهيئة المسالك السياحية(الملحق 01 و02 و03) | قيد الإنشاء و إعادة الهيكلة |
| | - تهيئة المداخل الحدودية الإستراتيجية للولاية | / |
| المنشآت الادارية | - انجاز وتجهيز مركز للإعلام والتوجيه السياحي بالمعبر الحدودي الطالب العربي. | %100 |
| | - مركز للإعلام والتوجيه السياحي بجامعة | / |
| | دراسة و انجاز مقر مديرية السياحة و الصناعة التقليدية | / |
| | دواوين سياحية في كل من الطالب العربي – جامعة - وادالعلندة | قيد الدراسة |

## المطلب الثالث: الأهداف التنموية لمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الوادي

الهدف من أي تنمية هو الوصول إلى الأفضل وتنمية القطاع السياحي بصفة خاصة تساهم في تحقيق التنمية المحلية وولاية الوادي تمتلك جميع المؤهلات الطبيعية منها والثقافية والتاريخية والتي سبق ذكرها وكل هذه المؤهلات تساعدها على تحقيق تنمية سياحية محلية والتي لها دور كبير في التنمية المحلية.

يسعى القائمون على قطاع السياحة لولاية الوادي المتمثلين في مديرية السياحة والصناعة التقليدية إلى تحقيق جملة من الأهداف، وذلك عبر تشجيع الاستثمارات السياحية المحلية في ولاية الوادي وتحفيز المستثمرين الخواص والوقوف على أهم المشاريع المنجزة للنهوض بالقطاع السياحي في الولاية هذه المشاريع سيكون لها دور كبير في تحقيق تنمية سياحية محلية وترقية القطاع السياحي، وترقية السياحة الصحراوية والإسهام في تحقيق التنمية المحلية للمنطقة.

(1) : ***المكان نفسه.***

يمثل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 الإطار المرجعي للسياسة السياحية لولاية الوادي، حيث تم إدراج الولاية ضمن القطب السياحي جنوب شرق ومن خلال مبادئه وأهدافه تمت صياغة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية الوادي، الذي أعدته مديرية السياحة للولاية بالتعاون مع مختلف القطاعات الأخرى للولاية ، ويعتبر المخطط التوجيهي بمثابة رؤية مستقبلية لتنمية القطاع السياحي على مستوى الولاية، من خلال ثلاثة عناصر أساسية: الاستثمار السياحي، آليات تفعيل السياحة، وترقية المنتوج السياحي للولاية.

## الفرع الأول:الاستثمار السياحي

تمتلك ولاية الوادي منطقة للتوسع السياحي، والتي تعتبر وعاء للاستثمار السياحي والفندقي، ولديها الكثير من المناطق والمواقع السياحية التي يمكن أن تكون مساحات استثمارية إضافية في الولاية، بحكم تمتعها بمؤهلات سياحية.

ووفقا للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية الوادي الذي بلورته مديرية السياحة والصناعة التقليدية، تم تحديد مجموعة من الفضاءات الموجهة للاستثمار السياحي والفندقي بالولاية (انظر الملحق رقم 04) ، من أجل تثمين هذه المناطق من جهة وتنويع المنتج السياحي للولاية من جهة أخرى، وكذا تفعيل أنماط سياحية أخرى، وتبلغ المساحة الإجمالية لهذه المناطق 310 هكتار.

إن السياسة المحلية للسياحة في الوادي تنظر إلى ترقية الاستثمار السياحي على أنه أمر ضروري لتطوير القطاع بحكم تمتع الولاية بالعديد من المساحات الاستثمارية، بالإضافة إلى منطقة التوسع السياحي، لذلك فالسياسة السياحية المحلية للاستثمار ستنصب فيما يلي:

- الاقتراح والبحث عن فضاءات ومواقع جديدة يمكن أن تصنف كمساحات استثمارية سياحية.
- إنجاز هياكل قاعدية على مستوى هذه المناطق من أجل تسهيل الدخول إليها.
- الدراسة الجدية لمختلف طلبات الاستثمار السياحي.
- إنجاز قرى الامتياز السياحي والتجهيزات السياحية.
- اقتراح مناطق توسع سياحية جديدة.[1]

## الفرع الثاني:آليات تفعيل السياحة بالولاية

بناءا على مرجعية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025، الذي حدد خمس ديناميكيات لتفعيل السياحة على المستوى الوطني، تم إسقاط هذه الآليات على مستوى الولاية من خلال أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية للولاية.

(1): ***المكان نفسه.***

ففي إطار مخطط" وجهة الجزائر "لابد من القيام ببعض الخطوات لتفعيله على مستوى ولاية الوادي، لجعل هذه الأخيرة أكثر جاذبية للسياح، بتثمين المورد السياحي فيها، ونلخص هذه الأهداف فيما يلي:

- استيعاب النقص المسجل فيما يخص هياكل الاستقبال والإيواء.
- مواصلة عملية تصنيف المؤسسات السياحية، بحكم أن أغلبيتها غير مصنفة.
-تشجيع إنشاء وكالات السياحة والسفر، مع ضرورة إستجابتها للمعايير المعمول بها فيما يخص الخدمات.
-القيام بإشراك وسائل الإعلام والاتصال المختلفة في ترقية السياحة بالولاية.
-استحداث جولات سياحية على مستوى الأماكن السياحية والأثرية والتاريخية.
-إبراز مختلف المنتوجات الفلاحية التي تشتهر بها الولاية.
-التخطيط لرؤية سياحية ترويجية منظمة تعمل على توضيح كل ما يتعلق بالمؤهلات السياحية للولاية، موجه للسياح المحليين والأجانب.
-مضاعفة هياكل الاستقبال المرتبطة بمعارض الصناعات التقليدية، من أجل السماح للحرفيين والفنانين بإبراز منتجاتهم والتعريف بها أمام السياح.

أما في إطار أقطاب الامتياز السياحي فقد احتلت الولاية مكانة متميزة في القطب السياحي الجنوب شرقي، من خلال برمجة مجموعة من المشاريع السياحية والفندقية، على رأسها مشروع إنجاز قرية للامتياز السياحي إضافة إلى العديد من المشاريع التي هي في طور الإنجاز.

وفي إطار مخطط الجودة السياحية من الأهداف المستقبلية التي أدرجها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية الوادي ضرورة تحسين مستوى الخدمات السياحية، وهذا لا يتأتى إلا بواسطة إستراتيجية تكوينية فعالة.

وفي المخطط الرابع" الشراكة بين القطاع العام والخاص"، لابد من تنسيق جيد ومترابط بين القطاعين، خاصة إذا تعلق الأمر بالمشاريع ذات الأولوية بالولاية وقرى الامتياز السياحي المبرمجة، ولتحقيق ذلك لابد من:

-وضع تشخيص للمشاريع التي تعرف مشاكل، من أجل تحديد أسباب التأخر في الإنجاز، وتجنب الوقوع في نفس الأخطاء في المستقبل.
-إنشاء سجل عقاري، الذي يستخدم كأداة لتجسيد مختلف المشاريع السياحية.
-مساعدة الحرفيين على ترقية منتجاتهم، بحكم أن هذه الأخيرة عنصر مهم لجذب السياح، عن طريق مساعدات مالية ومادية، وتوفير التكوين لهؤلاء الحرفيين.

أما فيما يتعلق بمخطط تمويل السياحة، فإن ولاية الوادي ستعمل على مساعدة ومرافقة أصحاب المشاريع، سواء تعلق الأمر بالمرافقة المالية والتكوينية والمهنية، وكذا تشجيع النوعية.

## الفرع الثالث: ترقية المنتوج السياحي

بحكم موقع ولاية الوادي وتمتعها بالعديد من المؤهلات الطبيعية والثقافية والتاريخية المتنوعة، فإن تطوير وتنمية هذه المنتوجات السياحية المتنوعة يحتاج إلى نظرة مستقبلية بعيدة المدى خصوصا مع عدم استغلال بعضها وسوء استغلال بعضها الآخر.

إن الآفاق المستقبلية لترقية المنتوج السياحي في ولاية الوادي - ووفقا للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية للولاية - ترتكز على تطوير المنتوجات السياحية التي كانت في السابق هامشية وهي :السياحة الصحراوية، وسياحة المؤتمرات والأعمال والسياحة الثقافية والدينية.

**- السياحة الصحراوية**: فمعظم التوافد السياحي على الولاية يكون لغرض التمتع برؤية الرمال الممتدة عبر الولاية، وممارسة الأنشطة الرياضية كرياضة التزلج على الرمال وكذا رالي السيارات.

**- تطوير السياحة الثقافية والدينية:** وذلك لاكتشاف الموروث الثقافي والتاريخي والمعماري للمدن والقرى، والمواقع الأثرية والهياكل الدينية، بالإضافة إلى التراث اللامادي، المتمثل في الأعياد الوطنية والعادات التقليدية والمحلية.

فمن أهم البنود العريضة للسياحة هي كيفية التوفيق بين الجانب الثقافي والقطاع السياحي ضمن استدامة هذه الموروثات، واستغلالها والمحافظة عليها لدعم وتشجيع السياحة الثقافية، لإعطاء صورة ايجابية والعمل على تحسين صورتها لدى الآخر والدعاية لثقافتها.

**- تطوير سياحة الأعمال والمؤتمرات:** وهي الإقامة المؤقتة لعدة أشخاص خارج مقر إقامتهم لاعتبارات مهنية ( اجتماعات، مؤتمرات، ندوات**)**، بفضل التظاهرات العلمية التي تقام في ميدان الصناعات التقليدية وكذا السياحة.

إن أهم الأهداف التنموية التي تسعى مديرية السياحة لولاية الوادي إلى تحقيقها ما يلي:

- خلق مناصب شغل مباشرة أي المناصب التي ستكون في الأعمال والخدمات السياحية على مستوى الفنادق والمركبات السياحية، وكذا مناصب الشغل غير المباشرة المتعلقة بالنشاطات المرتبطة بالقطاع السياحي ومنها الصناعات التقليدية وكذا الحرف، ومن ثمة تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

فالحظيرة الفندقية على مستوى ولاية الوادي تضم عدد معتبر من العمال بين عمال دائمين ومؤقتين حيث بلغ عدد العمال الدائمين سنة 2017 ب 227 عامل دائم و168 عامل مؤقت. [1]

(1): ***المكان نفسه.***

**جدول رقم (25): عدد العمال الدائمين والمؤقتين في الفنادق على مستوى ولاية الوادي[1]**

| الفندق | 2016 | | 2017 | |
|---|---|---|---|---|
| | عدد العمال | | عدد العمال | |
| | الدائمون | المؤقتون | الدائمون | المؤقتون |
| الغزالة الذهبية | 81 | 133 | 94 | 140 |
| غيطان بلاص | 48 | 00 | 48 | 00 |
| سوف الكبير | 35 | 04 | 35 | 04 |
| اللوس | 40 | 18 | 40 | 20 |
| سي موسى | 02 | 01 | 02 | 01 |
| النزل المركزي | 02 | 00 | 02 | 00 |
| فندق العلمي | / | / | 02 | 02 |
| الماسة الذهبية | / | / | 02 | 00 |
| إقامةالرمال الذهبي | / | / | 02 | 01 |
| المجموع | 208 | 156 | 227 | 168 |

تعتبر الصناعات التقليدية من أهم النشاطات التي تعرف بها الولاية وفي هذا الصدد سجلت إحصائيات المديرية عدد معتبر من الحرفيين المنخرطين ضمن نشاطات الصناعات التقليدية.

**جدول رقم (26): عدد الحرفيين على مستوى ولاية الوادي[2]**

| النشاط | عدد الحرفيين |
|---|---|
| الصناعة التقليدية للخدمات | 2871 |
| الصناعة التقليدية الفنية | 1560 |
| الصناعة التقليدية لإنتاج المواد | 946 |
| المجموع | 5377 |

(1): ***المكان نفسه.***

(2): ***المكان نفسه.***

ما نلحظه من خلال الجدول أن عدد الحرفيين على مستوى الولاية بلغ 5377 حرفي موزعين على 03 أنواع من الصناعات وهي الصناعات التقليدية للخدمات بلغ عدد الحرفيين 2871 حرفي يليها الصناعة التقليدية الفنية 1560 حرفي و في الأخير الصناعة التقليدية لإنتاج المواد 946 حرفي .

كما انه يوجد على مستوى الوكالات السياحية المنتشرة على مستوى الولاية عدد معتبر من العمال مقسمين بين عمال دائمين وعمال مؤقتين والجدول الموالي يوضح عدد العمال في الوكالات السياحية.

**جدول رقم (27): يوضح عدد العمال في الوكالات السياحية الموجودة على مستوى ولاية الوادي[1]**

| 2012 | | 2013 | | 2014 | | 2015 | | 2016 | | 2017 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العمال | | العمال | | العمال | | العمال | | العمال | | العمال | |
| الدائمون | المؤقتون | الدائمون | المؤقتون | الدائمون | المؤقتون | الدائمون | المؤقتون | الدائمون | المؤقتون | الدائمون | المؤقتون |
| 21 | 05 | 18 | 04 | 21 | 07 | 45 | 08 | 51 | 09 | 56 | 09 |
| 26 | | 22 | | 29 | | 53 | | 60 | | 65 | |

من خلال الجدول أعلاه فيما يخص عدد العمال على مستوى الوكالات السياحية أن هناك تذبذبا حصل بين عامي2012و2013 إذ انخفض عدد العمال ب ثلاث عمال ثم ارتفع سنة 2014 إلى تسعة وعشرون عامل ليصل سنة 2015 إلى ثلاثة وخمسون عامل ويرجع هذا الأمر إلى افتتاح ستة وكالات جديدة ما أدى إلى زيادة عدد العمال وفي سنة 2016 زاد عدد العمال بسبع عمال ليصل إلى ستون عامل وفي سنة 2017 وصل عدد العمال على مستوى الوكالات خمسة وستون عامل ويعزى هذا الأمر إلى زيادة عدد المرشدين المرافقين للمعتمرين والحجاج .

وفي ذلك يسجل القطاع 24 مشروعا سياحيا خصص لتجسيدها غلاف مالي بقيمة 11 مليار دج منها 9 مشاريع في طور الإنجاز وأربعة منتهية و10 في طور الانطلاق بطاقة استيعاب إجمالية تقدر بـ 2.853 سرير، علما بأن قدرات الاستقبال الحالية هي بواقع 1.267 سرير[2]، وتتيح هذه المشاريع فرص عمل مستقبلية لأعداد كبيرة من مواطني الولاية.

(1): ***المكان نفسه.***

(2): نملي.ع، "دور الاستثمار السياحي في الاقتصاد الوطني،" ***التحرير***، ع.1285، 2017/10/10، ص ص.1-32.

- التخطيط لمشروع إنجاز فندق ضمن الاستثمار الخاص عن طريق الامتياز الذي يتربع على مساحة 21.675 م$^2$ ورصد لهذا الهيكل السياحي المتوقع استلامه في 2020 مبلغا ماليا يقارب 2,3 مليار دج ويضم 98 غرفة و10 أجنحة و12 شقة ومساحة لعرض المنتوجات التقليدية بالإضافة إلى مرافق خدماتية أخرى ذات طابع سياحي بقدرة استيعاب إجمالية تصل إلى 311 سرير وفق البطاقة التقنية للمشروع[1] والتي ستفتح آفاق مستقبلية لليد العاملة والتنمية الاقتصادية المحلية والتي تهدف إلى تحقيق تنمية محلية .

- تثمين الإرث الثقافي والتاريخي لولاية الوادي من خلال ترميم الآثار وتهيئة المعالم التاريخية والدينية لتطوير نوع مهم من أنواع السياحة المتمثل في السياحة الثقافية والدينية.

- إن التنمية السياحية تؤدي إلى زيادة الحركة السياحية مما يؤدي إلى تطوير قطاع النقل بالولاية وإنعاشه وتنويعه، ومنه خلق مناصب شغل بهذا القطاع.

- إن تنمية القطاع السياحي بالولاية تدفع السلطات المحلية إلى تخصيص تمويل خاص بمشاريع التهيئة المحلية التي لها علاقة مباشرة بالقطاع السياحي، كتهيئة الساحات العمومية وخلق مساحات خضراء داخل الولاية.

رغم امتلاك ولاية الوادي لمؤهلات وثروات سياحية طبيعية، ثقافية وتاريخية هائلة إلا أن هناك عدة عراقيل تقف في وجه تنميتها واستغلالها من أجل تطوير القطاع السياحي والمساهمة الفعلية في التنمية المحلية، ومن أهم الصعوبات التي تواجهها مديرية السياحة والصناعة التقليدية في تحقيق التنمية المحلية للولاية نجد:

- الإيواء والذي يبقى محدود من حيث النوع والكم باستثناء المؤسسات المنجزة مؤخرا.
- نقص في اليد العاملة المؤهلة في القطاع السياحي.
- غياب النصوص التشريعية في المناطق الفلاحية لانجاز بعض المشاريع السياحية.
- ضعف الأهمية الاقتصادية للقطاع السياحي بالنسبة للمستثمرين.
- نقص في استغلال التراث المادي وغير المادي المتواجد بالمنطقة.
- نقص في صيانة وإعادة الامتياز للمواقع السياحية الطبيعية والتاريخية.
- نقص في الوعي الثقافي السياحي لدى المواطن المحلي حول أهمية السياحة ودورها في تنمية المجتمع المحلي .
- غياب التنسيق بين مختلف القطاعات المواكبة للقطاع السياحي نظرا لعدم وجود إستراتيجية تنمية موحدة.
-طول المدة في استخراج رخص البناء للشروع في انجاز مشروع سياحي.

---

(1): ***المكان نفسه.***

يجب على مديرية السياحة والصناعة التقليدية إيجاد حلول للمشاكل التي تعترضها عند تنفيذ السياسات السياحية وتدارك النقائص التي تمس القطاع من خلال:

- ترقية المنتوج المحلي إلى المستوى المطلوب الذي يجعله قادر على المنافسة في السوق الدولية مما يساعد على جلب السياح الأجانب بكثرة، وكذا السياح من داخل الوطن وتشجيع السياحة الداخلية.
- المحافظة على التراث السياحي الذي يتعرض للإهمال والاندثار المستمر.
- ضرورة تكوين مرشدين سياحيين أكفاء في المناطق السياحية متشبعين بالثقافة السياحية الصحراوية، وتدريبهم وضرورة الاهتمام باللغات الأجنبية.
- إعادة بعث المشاريع السياحية المتوقفة وذلك من خلال تقديم المساعدات اللازمة لإكمال انجازها، خاصة تسوية المشكل العقاري.
- تحسين مستوى الخدمات الفندقية وترقيتها لتصبح ذات معايير عالمية وهذا ما سينعكس على الإيرادات.
- النهوض بالصناعة التقليدية وتطويرها لارتباط منتجاتها بالنشاط السياحي، حيث تعبر عن تاريخ وثقافة المنطقة والعادات المحلية.
- نشر الوعي السياحي لدى المواطنين وتوعيتهم بمدى أهمية السياحة وذلك عن طريق الحركات الجمعوية ووسائل الإعلام والاتصال.

# الاستنتاجات

## الاستنتاجات:

يعتبر القطاع السياحي في الجزائر من أهم وابرز القطاعات المنتجة والبديلة عن قطاع المحروقات حيث أن الاستثمار في السياحة يوفر نسب عالية من التشغيل والعملة الصعبة وتحقيق للتنمية الشاملة، لكن قطاع السياحة في الجزائر لا يزال ضعيف ودون المستوى المطلوب ولم يرقى إلى تحقيق الأهداف المرجوة منه، هذا رغم توفر الإمكانيات والمؤهلات السياحية التي يمكن أن تجعل من الجزائر بلدا مستقطبا للسياح، وقادرا على منافسة الدول الرائدة في المجال السياحي، بالإضافة إلى مضاعفة الجهود المبذولة منذ 2008 إلى غاية اليوم رغم تواضع هذه الجهود في كثير من الأحيان.

ومن خلال ذلك تم استنتاج ما يلي :

- وفرة الإمكانيات السياحية في الجزائر قادرة على جعلها بلدا سياحيا ينافس الدول الرائدة في القطاع السياحي، نظرا لامتلاك الجزائر لمؤهلات كبيرة من بنى تحتية وحظائر فندقية قادرة على استيعاب السياح، إلا أن غياب الاستغلال الأمثل لهذه الإمكانات انعكس سلبا على تحقيق التنمية المحلية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- السياسة السياحية في الجزائر تقتضي وجود تشارك وتعاون بين جميع المؤسسات الفاعلة في مجال السياحة وذلك من خلال التسهيلات والإجراءات المتبعة في مجال تشجيع الاستثمار السياحي المشترك للدفع بعجلة التنمية المحلية في البلاد، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- فعالية السياسات السياحية تقتضي بوجود مؤسسات فعالة قائمة على تنفيذ وتجسيد البرامج والمشاريع المسطرة مما يسهم في نجاعتها في تحقيق التنمية المحلية، وهذا مرتبط بالتطبيق الفعلي لإستراتيجية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025، باعتبار أن المخطط التوجيهي جاء بخطة شاملة لكافة الجوانب السياحية وعلى مراحل مختلفة، للدفع بعجلة التنمية المحلية في الجزائر، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
- تعمل مديرية السياحة والصناعة التقليدية على تنفيذ السياسة السياحية، وذلك من خلال تجسيد المشاريع والبرامج التنموية للقطاع وتشجيع المستثمرين في الجانب السياحي التي سوف تنعكس على التنمية السياحية المحلية لولاية الوادي.
- تقوم مديرية السياحة والصناعة التقليدية بتقديم تسهيلات للمتعاملين الاقتصاديين للاستثمار في مناطق التوسع السياحي بالولاية وذلك لترقية السياحة بالولاية.

- تمنح مديرية السياحة والصناعة التقليدية بولاية الوادي تسهيلات لإنشاء وكالات سياحية وذلك من خلال التقليص من الإجراءات الإدارية وهذا لفتح المجال أمام المهتمين من جهة وتوفير مناصب عمل من جهة أخرى.

من خلال ذلك نقترح التوصيات التالية:

- نشر الثقافة السياحية بين أفراد المجتمع المحلي، وذلك من خلال تحسيسهم وإشراكهم في تطوير السياحة والمساهمة في ترقيتها وتشجيع السياحة الداخلية، والعمل على توفير الموارد البشرية ذات الكفاءة المهنية من خلال توفير التكوين السياحي في مختلف مجالات الخدمات السياحية قصد تحسين الخدمات السياحية وترقيتها إلى مصاف العالمية.
- لابد من الاعتراف بالسياحة كأولوية أساسية وطنية، من خلال تحقيق الإرادة السياسية بغية تحقيق أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025.
- وضع سياسة تمويلية موجهة للقطاع السياحي، يدفع إلى تسهيل عمليات الحصول على الأموال اللازمة لمختلف الأنشطة السياحية.
- تفعيل دور وسائل الإعلام المحلية والوطنية في خدمة القطاع السياحي من خلال الحصص الإذاعية والبرامج المصورة التي تعرف بالمنتوج السياحي الوطني.
- ضرورة إشراك القطاع الخاص ومنحه مكانة هامة في تنفيذ المشاريع المسطرة في هذا المخطط، بالإضافة إلى تفعيل الشراكة العمومية الخاصة وجعلها ملموسة و جدية
- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية مشروع مستقبلي ويجب على السلطات تنفيذه من خلال السياسة الوطنية لتطوير السياحة آفاق 2025 و2030.
- لابد من ترجمة الأهداف الإستراتيجية للمخطط إلى أهداف مرحلية يمكن أن تؤدي في حالة ما إذا تم توفير الشروط التنظيمية اللازمة إلى وضع أسس صناعة سياحية تكون إحدى بدائل الاعتماد على قطاع المحروقات، وإحدى ركائز تنمية محلية مستدامة تتماشى واحتياجات الاقتصاد الوطني والأجيال اللاحقة.

# الملاحـــق

## ملحق رقم (01): المسلك السياحي الأول

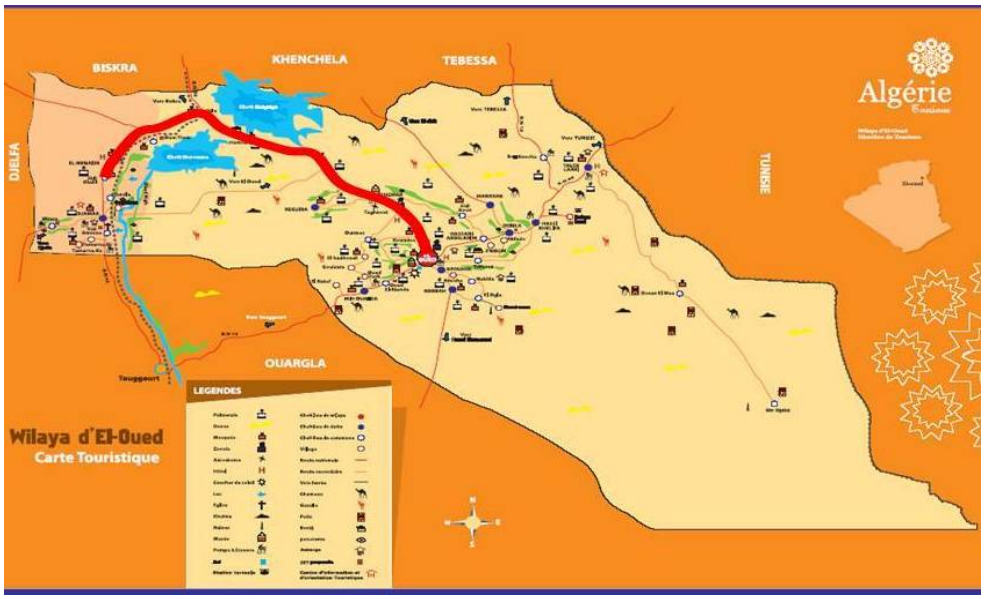

## ملحق رقم (02): المسلك السياحي الثاني

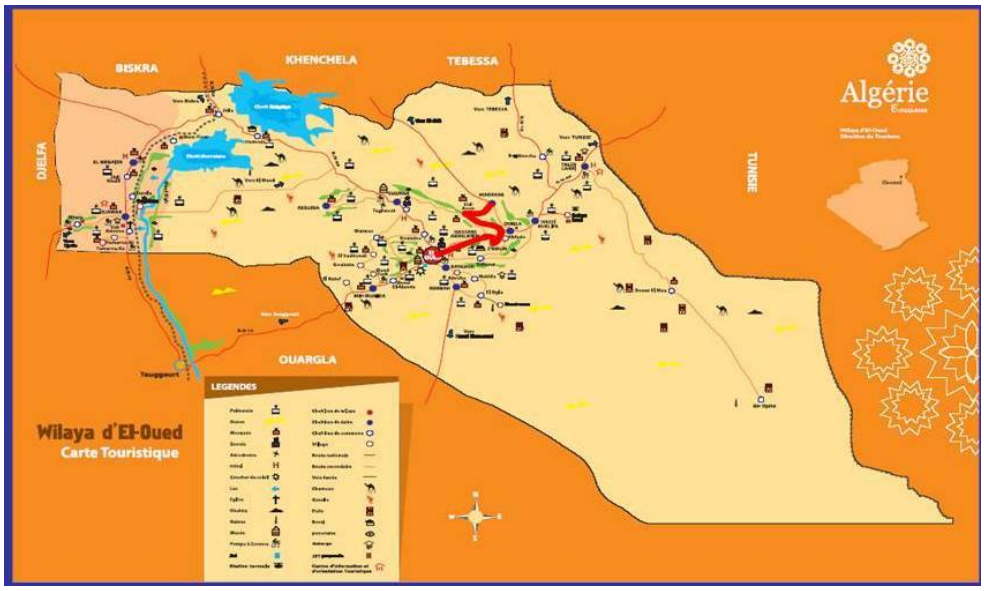

## ملحق رقم (03): المسلك السياحي الثالث

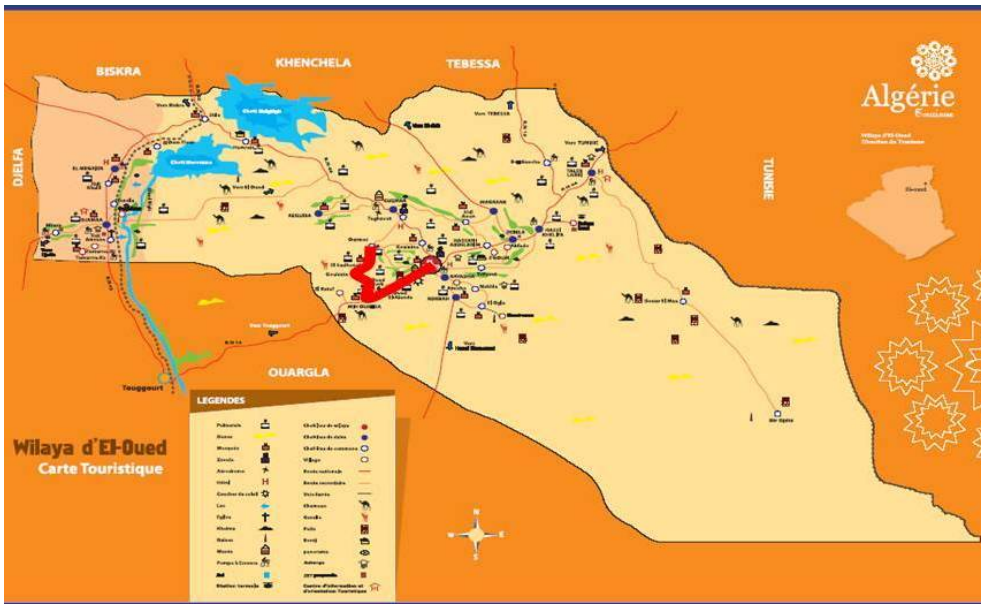

**ملحق رقم (04):** خريطة توضح المشاريع المستقبلية لولاية الوادي

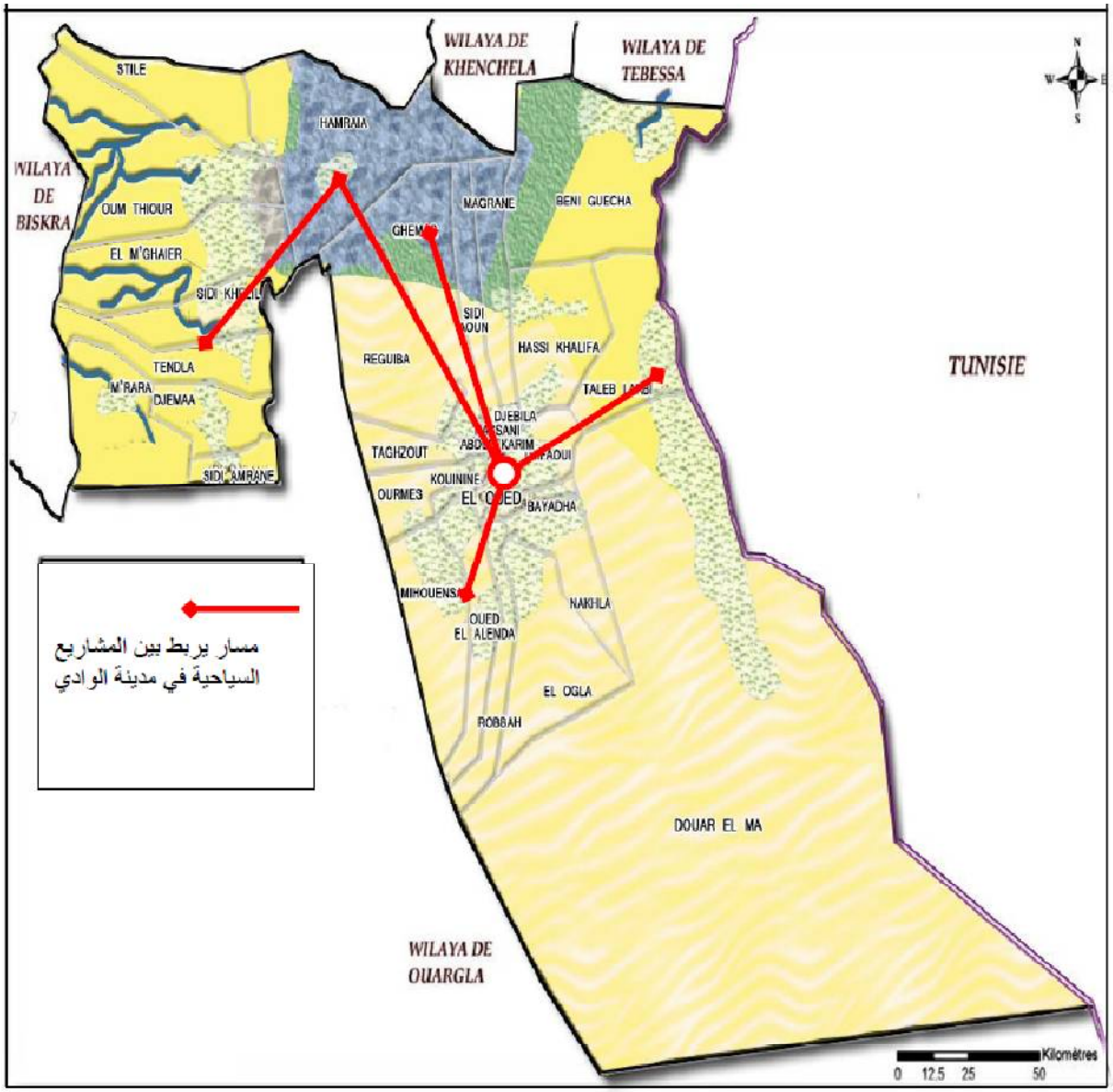

# قائـــمـــة

# المـــراجـــع

**المراجع باللغة العربية**

**- الوثائق الرسمية**

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض***، الجريدة الرسمية، ع. 16 ،14 افريل 1990.

2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، ***القانون رقم 03-02 و المتعلق باستغلال الشواطئ المؤرخ في 19 فيفري2003***، الجريدة الرسمية، ع.11، 17 فيفري 2003.

3-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***قرار مؤرخ في 20 رمضان 1430 الموافق ل 10 سبتمبر 2009 الذي يحدد شروط وكيفيات ومقاييس استغلال الهياكل المعدة للفندقة***، الجريدة الرسمية، ع. 62 ، 09 ذو القعدة 1430 الموافق ل 28 أكتوبر 2009 .

4-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 22 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار***، الجريدة الرسمية، ع. 47، 22 اوت 2001.

5-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***القانون رقم 03-03 و المتعلق بمبادئ وقواعد حماية وتهيئة مناطق التوسع السياحي المؤرخ في 17 فيفري2003***، الجريدة الرسمية، ع.11، 19 فيفري 2003.

6-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***القانون رقم 03-03 والمتعلق بمبادئ وقواعد حماية وتهيئة مناطق التوسع السياحي، المؤرخ في 19 فيفري2003***، الجريدة الرسمية، ع.11، 19فيفري 2003.

7-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***القانون رقم 69-09 المؤرخ في 1999/04/04 المحدد للقواعد التي تحكم نشاطات وكالات السياحة والاسفار***، الجريدة الرسمية، 1999/04/04.

8-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***القانون رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات***، الجريدة الرسمية،ع.64، 05 اكتوبر 1993.

9-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***القانون رقم03-01 و المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، المؤرخ في 19 فيفري***، الجريدة الرسمية، ع.11، 19 فيفري 2003.

**الكتب:**

**1-** أبو عياش عبد الإله والطائي حميد عبد النبي،**التخطيط السياحي:مدخل استراتيجي**،(الأردن، دار الوراق للنشر و التوزيع،2010).

**2**- الحوري مثنى طه والدباغ اسماعيل محمد علي ، **مبادئ السفر و السياحة**،(الأردن، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع،2001).

**3**- بن غضبان فؤاد، **الجغرافيا السياحية**،(الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،2014).

**4**- دعبس يسري، **صناعة السياحة بين النظرية و التطبيق**، (الإسكندرية، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع،2003).

**5**- هول كولن مايكل، **السياحة والسياسة مدخل إلى التنمية السياحية الرشيدة** ، (القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى ، 2003)

**6**- مقابلة خالد والحاج ذيب فيصل، **صناعة السياحة في الاردن** ( الأردن، دار وائل للنشر،2000).

**7**- ملوخية احمد فوزي ،**التنمية السياحية**، (مصر، دار الفكر الجامعي،2007).

**8**- عبد العزيز توفيق ماهر ، **صناعة السياحة** (الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، 2008).

**التقارير و المجلات العلمية**

**1**- بداش بوبكر، "صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات، رؤية استكشافية وإحصائية،" **بحوث اقتصادية عربية**، ع46 ،(2014)، ص ص. 8- 23.

**2**- بن منصور موسى، "الاستثمار السياحي ضمن برامج ومخططات التنمية السياحية في الجزائر والآثار المترتبة عنها على مؤشرات التنمية الاقتصادية،" **مجلة العلوم الإقتصادية**، ع.17 (2017)، ص ص.221-232.

**3**- دريدي منيرة ، حروش سلمى، "أهمية ترقية السياحة الريفية في تحقيق التنمية الريفية في الجزائر،" **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**، ع.6 (جوان 2017)، ص ص. 78-105.

**4**- بويهي محمد، "مسار السياسة السياحية في الجزائر،" ***مجلة الإقتصاد الجديد***، ع.07 (سبتمبر2012)، ص ص .59- 78.

**5**- يونسي مصطفى، "دور وأهمية السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حالة الجزائر،" مجلة دراسات وأبحاث، ع. 13، (ديسمبر 2016)، ص ص.223-253.

**6**- كواش خالد، "مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر،" **اقتصاديات شمال افريقيا**،ع.1 ،(2004)، ص ص. 213-237.

**7**- مجاهدي فاتح ، زديوي عبد الرحيم ، " تبني التخطيط التسويقي الإستراتيجي لتفعيل قطاع السياحة في الجزائر،" **اقتصاديات المال والأعمال** ، (ديسمبر 2017)، ص ص. 242-251.

**8**- مولاي لخضر عبد الرزاق و بورحلي خالد، "متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري،**المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**،"ع04، (جوان 2006)، ص ص67-81.

**9**_نملي.ع، "دور الاستثمار السياحي في الاقتصاد الوطني،" **التحرير**، ع.1285، 2017/10/10، ص.20.

**10**- سعيدي يحيى والعمراوي سليم، "مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية : حالة الجزائر،" **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، ع.36، (2013)، ص ص.94-114 .

**11**- سي فضيل الحاج وحيتالة معمر وبن عطة محمد، "إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات،" **المجلة الاقتصادية للإقتصاد والإدارة**، ع. 09 (جانفي 2017)، ص ص.164-172.

**12**- عباس عبد عون توفيق وعبد الجبار علي الموسوي صفاء، "قياس وتحليل التفاوت الإقليمي بين محافظات العراق،" ***الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية***، ع. 18، د س ن، ص ص. 127- 172

**13**- شريط حسين الأمين، "فعالية التخطيط الإستراتيجي للتنمية السياحية في الجزائر،" **مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية** ، ع.14 (2015)، ص ص.131-145

**14**- وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الأول تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، 2008.

**15**- مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي، إحصائيات مديرية النقل لولاية الوادي 2016، جويلية 2017.

**16**- مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الوادي، إحصائيات السياحة 2017.

**17**- الديوان الوطني للإحصائيات، ***الجزائر بالأرقام***، الجزائر، نشرة 2016، ص.55.

**المذكرات:**

**01**- ابركان فؤاد، ***السياسات السياحية والتنمية في الجزائر مثال ولاية بومرداس***، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010/2009) .

**02**- إبراهيم حمد سعد، ***تخطيط وتنمية خدمات السياحة الدينية وأثرها في نمو الطلب السياحي في محافظة نينوي***، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة سانت كلمنتس العراق: كلية الاقتصاد، 2007-2008).

**03**- الزين منصور، ***آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة للتنمية الاقتصادية***، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2006/2005).

**04**- بن نملة صليحة، ***مخططات التنمية المحلية في ظل الإصلاح المالي*** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ( جامعة الجزائر1: كلية الحقوق، 2013/2012).

**05**- بوعمشة حميدة، ***دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة***، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة فرحات عباس سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/2011).

**06**-زهير بوعكريف، التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة، ***مذكرة ماجستير***، ( جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/2011)

**07**- طالبي يمينة، ***الدور التنموي للجماعات المحلية دراسة حالة: ولاية البيض***، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة الطاهر مولاي سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015).

**08**- كواش خالد، ***أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية و الاجتماعية***، اطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر1: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004/2003).

**09**- محمدي عز الدين، ***أهمية القطاع السياحي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية حالة الجزائر***، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2012/2011).

**10**- مكاوي نسيمة، ***السياسة السياحية في الجزائر والمغرب (دراسة مقارنة)***، مذكرة ماستر غير منشورة ( جامعة مولاي الطاهر سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015).

**11**- مقدم فوزية ولاشي فايزة، ***تقييم السياسة السياحية في الجزائر دراسة حالة ولاية سعيدة***، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة الطاهر مولاي سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015)**.**

**12**- ملال حميد، ***معوقات التنمية المحلية***، مذكرة ماستر غير منشورة ( جامعة الطاهر مولاي سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2016/2015)

**13**- سماعيني نسيبة، ***دور السياحة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر***، مذكرة ماجستير غير منشورة ( جامعة وهران: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير والعلوم التجارية، 2014/2013).

**14**-عائشة شرفاوي ، السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية، **اطروحة دكتوراه**، (جامعة الجزائر03: كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير، 2016/2015)

**15**-عشي صليحة، ***الآثار التنموية للسياحة – دراسة مقارنة بين الجزائر تونس و المغرب***، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005/2004).

**16**-عوينان عبد القادر، ***السياحة في الجزائر الإمكانيات و المعوقات(2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة***، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر03: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2012-2013).

**17**- رواقات فرح، ***دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية المحلية: دراسة حالة مركب حمام الصالحين بخنشلة***، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013).

**18**- شنيني عبد الرحيم، ***دور التسويق السياحي في انعاش الصناعات التقليدية***، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010/2009).

**19**- تلي محمد إسلام ، ***دور السياحة في التنمية المحلية دراسة حالة ولاية غرداية*** ، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014/2013) .

**20**- شويح بن عثمان، ***دور الجماعات المحلية دراسة حالة البلدية***، مذكرة ماجستير غير منشورة ( جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010).

**المواقع الإلكترونية:**

**1**- وزارة السياحة و الصناعات التقليدية، http://www.matta.gov.dz/index.php/ar/

**2**- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-transport (27مارس 2018)

**3**- وزارة السياحة و الصناعات التقليدية، http://www.matta.gov.dz/index.php/ar/2015-08-25-07-48-14/2015-09-09-08-25-32/2015-09-09-08-52-08

**4**-الوكالة الوطنية للتنمية السياحية، http://www.andt-dz.org/ar/?action=formunik&type=menu&idformunik=45

**5**- إحصائيات السياحة سنة 2014، http://www.matta.gov.dz/index.php/ar/2015-08-25-07-48-14/2015-09-09-10-24-38 ،

**6**- وزارة السياحة والصناعة التقليدية، http://www.matta.gov.dz/index.php/ar/2015-08-20-14-20-47 ، 17 أفريل 2018.

**7**- ولاية الوادي الموقع الرسمي،
http://www.wilaya-eloued.dz/Portal/Article.aspx?ArticleId=05011396-885c-4aa3-8824-aa61baf8523c&CategoryId=8 ، 2018/04/27.
**8**- http://www.altahrironline.com/ara/articles/270329 ، (2018/05/13)
**9**- دار الثقافة محمد الأمين العمودي،
http://www.mculture-souf.com/Portal/Article.aspx?ArticleId=e77c4ac2-176c-4116-abd4-d4e18c9ff857&CategoryId=19 ، (2018/05/13.)
**10**-دار الثقافة محمد الأمين العمودي،
http://www.mculture-souf.com/Portal/Article.aspx?ArticleId=fab048d4-320f-40c6-a286-6a27aa3141c0&CategoryId=19 ، ( 2018/05/13.)
**11**-ذهبية مشدال، "مجموعة جيلالي مهري تفتتح مركب الغزال الذهبي الوجهة الجديدة للسياحة في الجزائر"، http://aljazair24.com/featured/32076.html ،( 2018/05/13.)
**12**- دار الثقافة محمد الأمين العمودي بالوادي،
http://www.mculture-souf.com/Portal/Article.aspx?ArticleId=6bdc2700-7482-458e-8aad-5f37593cf58e&CategoryId=19 ، (2018/05/13.)
**13**- دار الثقافة محمد الأمين العمودي بالوادي،
http://www.mculture-souf.com/Portal/Article.aspx?ArticleId=dc76f1f8-fe2a-45a3-ac6d-99492c11dadf&CategoryId=19 ،(2018/05/13.)
**14**- دار الثقافة محمد الأمين العمودي بالوادي،
http://www.mculture-souf.com/Portal/Article.aspx?ArticleId=781c2bf0-31cd-4b29-a43d-e3aef6e41eea&CategoryId=19 ، (2018/05/13.)
**15**- دار الثقافة محمد الأمين العمودي بالوادي ،
http://www.mculture-souf.com/Portal/Article.aspx?ArticleId=a006b3d5-f7b5-49e6-90e0-a2067745bcc3&CategoryId=19 ، (2018/05/13.)
**16**- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، http://www.andi.dz/index.php/ar/monographie-des-wilayas?id=115 ،(2018/05/14.)

**17**- دار الثقافة محمد الأمين العمودي بالوادي ،
http://www.mculture-souf.com/Portal/Article.aspx?ArticleId=6bdc2700-7482-458e-8aad-5f37593cf58e&CategoryId=19 ،( 2018/05/13.)

**المقابلات**

**1**- نجوى مسيوغي ( موظفة بمصلحة المستخدمين بمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الوادي) ، إحصائيات السياحة2017، مقابلة: يوم 2018/04/29**.**

**المراجع باللغة الأجنبية**

**1**-Le Petit Larousse illustré, paris, libraire Larousse,2000.

## ملخص

تطرقت الدراسة إلى دور السياسة السياحية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر حيث تم الوقوف على حالة مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الوادي، من خلال التعرض لواقع القطاع السياحي والتنمية المحلية في الجزائر وذلك عبر تناول أهم المؤشرات السياحية بالقطاع في ظل المؤهلات والإمكانيات السياحية المتاحة بالدولة، وتسليط الضوء على أساسيات التنمية المحلية في الجزائر والمشاكل التي يواجهها صانع القرار في عملية تحقيقها، وقد تم تناول القوانين المنظمة لنشاطات القطاع السياحي، والمؤسسات المختلفة والقائمة على السياحة في الجزائر، إضافة إلى الإستراتيجية الكبرى للسياسة السياحية في الجزائر ألا وهي المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي يشكل الدعامة الأساسية لدور القطاع في الدفع بعجلة التنمية الوطنية والمحلية.



**الكلمات المفتاحية:** السياحة، السياسة السياحية، التنمية، التنمية المحلية



## *Abstract*

*The study had dealt with the role of tourism policy in achieving the local development in Algeria. Also ; we had stood on the situation of the directorate of tourism and handicraft in El-Oued district by looking to the situation of tourism and the local development in Algeria by dealing with the important indicators in the sector , under the qualifications and possibilities of tourism that are available in the country . By the way ; we put a highlight on the basics of the local development in Algeria and the troubles that faced the decision -maker to reach it .*

*We had handled with laws that organized the activities of tourism in Algeria. In addition to the big tourism policy strategy as the guideline plan of preamble tourism which forms the important pillar to the role of the sector in order to push the local and national development.*



***key words***: *tourism, tourism policy, development, local development*